ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10833

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سفاري - 1002 تونس

F 1

AO 833

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

المخطط العاشـــــر للتنميـــــة

(2006 - 2002)

الفلاحة والموارد الطبيعية

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

المخطط العاشـــــر للتنميـــــة

(2006 - 2002)

الفلاحة والموارد الطبيعية

الفهـــرس

صفحة

- تقديـم

- الباب الأول : انجازات المخطط التاسع

I- المقدمة 1
II- التقييم الجملي 2
1- الإصلاحات والإجراءات 2
2- الانجازات الكمية 13
III- الاستنتاجات 17

- الباب الثاني : محاور سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر

I- أهم التحديات 20
1- التفتح على الأسواق الخارجية 21
2- العوامل المناخية 22
3- المحافظة على نسق النمو 22
4- التصرف في الموارد الطبيعية 23
II- أسس السياسة الفلاحية 24
1- تحقيق إستدامة نمو الإنتاج 24
2- تنمية الريف و تحسين ظروف العيش 25
3- تعبئة و إحكام إستغلال الموارد الطبيعية 26

- الباب الثالث : سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر

I- السياسة العامة للتنمية الفلاحية : 28
1- تدعيم الإحاطة بالقطاع 28
2- تحسين المحيط العام للقطاع 32
3- تأهيل القطاع 35
4- الجوانب الصحية وتحسين الجودة 36
5- دفع التصدير 38
6- إحكام التصرف في فوائض الإنتاج 40
7- التعامل مع الظروف المناخية 41
8- مزيد تفعيل الهياكل المهنية 41
9- النهوض بالموارد البشرية 43
10- الجوانب التشريعية والمؤسساتية 45
II- السياسة القطاعية في مجال تعبئة و إحكام إستغلال الموارد الطبيعية 46
1- الموارد المائية 46
2- المحافظة على المياه والتربة 52
3- الغابات والمراعي 56
4- إحكام إستغلال الموارد السمكية 62
5- حماية الرصيد العقاري 63

III- إستراتيجيات تنمية قطاعات الإنتاج 64
1- الحبوب والبقول الجافة 64
2- الأعلاف 66
3- الزيتون 67
4- التمور 68
5- الفواكه 69
6- كروم التحويل 69
7- الخضر والفواكه 70
8- الخضروات 71
9- الزراعات الجديدة والبيولوجية 72
10- تربية الماشية 73
11- الصيد البحري 76

- الباب الرابع : **الأهداف الكمية**

I- آفاق تطور الإنتاج 79
1- الأهداف الجملية 79
2- الأهداف القطاعية 80
II- الميزان التجاري الغذائي 85
III- الإستثمارات 86
1- **الإستثمارات العمومية** 88
2- إستثمارات القطاع الخاص 93
IV - التشغيل 95

- ملاحق

- الإنتاج
- الميزان التجاري الغذائي
- الإستثمارات والمشاريع

تقديـــم

تدخل تونس الألفية الثالثة و قد حققت نجاحات متميزة على أصعدة متعددة، من أهمّها الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي بفضل المجهود المتواصل للتخطيط و البرمجة الذي مكّن البلاد من إستشراف آفاقها في إطار توجّهات و أهداف تستند بالأساس إلى الطاقات الذاتية و خاصة منها الطاقة البشرية التي تعتبر هدف و وسيلة التنمية في تونس.

و قد ساهم قطاع الفلاحة و الصيد البحري في مجهود التنمية الإقتصادية و الإجتماعية من خلال ضمان الأمن الغذائي الوطني بالإعتماد أساسا على المنتوج الوطني. و يعود ذلك بالأساس إلى تجاوب كافة المتدخلين في القطاع مع سياسة الدولة في المجال الفلاحي التي أولت القطاع أهمية متميزة و رصدت لفائدته حوافز و تشجيعات كان لها الأثر الإيجابي على نسق نموّ الإنتاج و التصدير. فقد تمكن قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال العشرية المنقضية من تحقيق نتائج هامة على الرغم من تواصل تأثره بعوامل يصعب التحكم فيها، منها بالخصوص العوامل المناخية التي تبقى إحدى أهمّ مميزات فلاحتنا و التي يتعيّن أخذها بعين الإعتبار عند رسم الأهداف المستقبلية، بالإضافة إلى العوامل المتصلة بالتغيرات الجذرية التي شهدتها الساحة العالمية خلال هذه الفترة و المتميزة بمزيد تفتح الأسواق و التجارة الخارجية خاصة بالنسبة إلى المنتجات الفلاحية و ما انجر عنهما من إشتداد في المنافسة، داخليا و خارجيا.

و يمكن القول أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري في بلادنا حقق نقلة نوعية بارزة حيث أصبحت وفرة الإنتاج من أهمّ المشاغل، وهو مؤشر على أن القطاع دخل مرحلة جديدة من النموّ تعتبر مكسبا يتعيّن المحافظة عليه أوّلا، و تدعيمه ثانيا.

و بالإستناد إلى كلّ هذه المعطيات، تمّ إعداد المخطط العاشر للتنمية في قطاع الفلاحة و الصيد البحري، الذي سيكون مخطط دخول القطاع بصفة جديّة في مرحلة ما بعد الإكتفاء الذاتي، و مخطط الإرتقاء بفلاحتنا إلى درجة أعلى من النموّ و المساهمة في المجهود الوطني للتنمية الذي أراد من خلاله سيادة الرئيس أن تدخل تونس الألفية الثالثة و قد قطعت أشواطا هامة على درب الرقي و التنمية بما يسمح لها التوق إلى الإلتحاق بمصاف الدول المتقدمة بعد أن برهنت عن جدارتها بالإنتماء إلى الدول الصاعدة بعد فترة وجيزة من تغيير السابع من نوفمبر.

و لئن رسم المخطط العاشر أهدافا طموحة لقطاع الفلاحة و الصيد البحري، فإن ذلك يبقى في المتناول خاصة و أن الإمكانات متوفرة ولو كانت في بعض الأحيان صعبة التعبئة. و في هذا المجال، يجدر التذكير بأنّ الطاقات الكامنة هامة، و عناية الدولة بالقطاع أصبحت من ثوابت سياستها، و عزيمة المتدخلين في القطاع، بجميع أصنافهم، تبقى الركيزة الأساسية للعمل التنموي في القطاع.

كلّ هذه المعطيات تشير إلى أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري سيدخل مرحلة بالغة الأهمية من العمل التنموي خاصة بالرجوع إلى التحديات و الرهانات التي يتعيّن عليه رفعها من ناحية، و المحددات التي تميّزه من ناحية أخرى، سواء على مستوى الموارد الطبيعية أو العوامل المناخية أو المتغيّرات العالمية. و يبقى نجاح القطاع في رفع هذه التحديات رهين تفاعل كافة المتدخلين مع

مختلف هذه المعطيات حتى يساهموا في الإرتقاء بتونس إلى درجات أعلى من التقدم و الرقي.

و يحتوي هذا التقرير على أربعة أبواب :

الباب الأول : إنجازات المخطط التاسع.
الباب الثاني : محاور سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر.
الباب الثالث : سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر.
الباب الرابع : الأهداف الكمية للمخطط العاشر.

الباب الأوّل

إنجازات المخطط التاسع 1997-2001

1. مقدمة :

تميزت فترة المخطط التاسع بتحولات هامة على مستوى المحيط العالمي إتسمت بتوسيع مفهوم العولمة الذي أصبح مقترنا بمزيد إنفتاح الأسواق و إحتداد المنافسة و تدويل عملية الإنتاج و الترابط بين إقتصاديات مختلف الدول ممّا نتج عنه إرتفاع في نسق المبادلات التجارية على المستوى العالمي فاق نسق نسبة نمو الإنتاج العالمي.

و تفاعلا مع هذه التطورات و شعورا منها بضرورة الإنصهار في الدورة الإقتصادية العالمية ، واصلت بلادنا خلال فترة المخطط التاسع إدخال العديد من الإصلاحات التي شرع فيها في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد ، و ذلك بهدف ترسيخ مبادئ الجدوى و النجاعة الإقتصادية و كسب رهان المنافسة و دعم القدرة التنافسية لمؤسسات الإنتاج عبر تنفيذ برامج التأهيل بما يعزز قدرتها على المنافسة و ييسر الإستفادة من الفرص التي يوفرها تفتح إقتصادنا على المحيط الخارجي.

و قد كان لمختلف الإصلاحات التي تم إدخالها الأثر الإيجابي على نمو الإقتصاد الوطني الذي بلغ معدل 5.3% سنويا كامل فترة المخطط التاسع مقابل 4,6 % خلال المخطط الثامن (92-96) و 4.2% خلال المخطط السابع (87-91).

و من ناحية أخرى تواصل خلال المخطط التاسع العمل على تنويع قاعدة الإنتاج حيث تعززت بالأساس حصة قطاع الخدمات و بدرجة أقل حصة قطاع الصناعات المعملية في حين سجل تواصل تقلص حصة القطاعات الأخرى على غرار القطاع الفلاحي و الصناعات غير المعملية مثلما يبرزه الجدول التالي :

هيكلة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات (%)

القطاع	1996	2001
الفلاحة و الصيد البحري	16.5	14.5
الصناعات المعملية	20.0	20.3
الصناعات الغير معملية	13.4	13.0
الخدمات	50.1	52.2
الجملة	**100.0**	**100.0**

و بالتوازي شهدت فترة المخطط التاسع زيادة في نسق الإستثمار الذي من المتوقع أن تبلغ نسبته 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2001 مقابل 23.2 % سنة 1996 كما بلغ الإستثمار الخاص معدل 53.2% من الإستثمار الجملي مقابل تقديرات بـ 56%.

II. التقييم الجملي لإنجازات قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال فترة المخطط التاسع 1997-2001 :

1. الإصلاحات و الإجراءات :

شملت الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الوطني خلال فترة المخطط التاسع كافة القطاعات الإقتصادية بما فيها قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي شهد حركية كثيفة خلال هذه الفترة كان من أبرزها المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سنة 2000 والتي أفضت إلى إبرام إتفاق جديد يهدف إلى مزيد تحرير مبادلات المنتوجات الفلاحية بين الطرفين، و الشروع في إعداد برنامج تأهيل القطاع.

وبالرغم من عدم إستقرار الظروف المناخية خلال هذه الفترة و خاصة خلال سنوات 1997 و 2000 و2001 و تأثيرها السلبي بالخصوص على الزراعات البعلية فقد عرف قطاع الفلاحة والصيد البحري إستحداث نسق تنفيذ السياسات والإصلاحات التي إرتكزت بالأساس على :

- مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي للقطاع ،
- تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي،
- رفع نسق إنجاز الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالموارد الطبيعية ،
- تنفيذ الخطط القطاعية المتعلقة بتحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية ،
- دعم دور المهنة ومزيد تنظيمها ،
- إعداد و تنفيذ برنامج تأهيل القطاع الفلاحي ،

- دعم برامج التنمية الفلاحية المندمجة.

1 . 1 مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي:

تمثلت برامج الإصلاح الهيكلي التي وقع إنجازها خلال فترة المخطط التاسع في مواصلة تنفيذ خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية حيث وقع الإنتهاء من إنجاز المرحلة الثانية من هذه الخطة و التي شملت 100 ألف هكتار و الشروع في إنجاز المرحلة الثالثة و التي ستشمل 100 ألف هكتار إضافية مع تركيز خلايا متابعة و تقييم لهذا البرنامج على المستويين المركزي والجهوي.

كما شمل برنامج الإصلاح مواصلة تنفيذ خطط معالجة وضعيات بعض المؤسسات العمومية و إعادة النظر في دورها طبقا للتوجهات الجديدة التي أقرّها المخطط و الرامية إلى تخلي بعض المؤسسات العمومية عن الأنشطة التنافسية لفائدة القطاع الخاص. وفي هذا الإطار تمّ تخصيص شركة قرافوياست و إعادة هيكلة الشركة الوطنية للآلات الفلاحية و تصفية ديوان الصيد البحري و حل الديوان الوطني للكروم مع إحداث مجمع مهني مشترك للكروم أوكلت إليه مهمة تأطير القطاع.

كما شمل الإصلاح الهيكلي تحرير توريد بعض المدخلات مثل التطانيا و الصوجا المعدة لإنتاج العلف المركب و دعم تحرير عملية تصدير زيت الزيتون عبر السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في هذا النشاط إضافة إلى إقرار تصدير كمية من الزيوت المعلبة أو البيولوجية من طرف المصدرين الخواص في إطار الحصة الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي ، و تحرير الإتجار في منتوجات كروم التحويل.

1 . 2 تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي:

إرتكزت الإجراءات الرامية إلى تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي على تطوير المنظومات الفلاحية و تيسير ظروف تمويل الأنشطة الفلاحية و تعديل الأسواق.

* تطوير المنظومات الفلاحية:

تواصلت الجهود خلال فترة المخطط التاسع في مجال تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي و تركزت بالأساس على توفير الظروف الملائمة لتطوير مختلف المنظومات الفلاحية من ناحية و على معالجة تأثيرات الظروف المناخية من ناحية أخرى بما سمح بتواصل النشاط الفلاحي في ظروف معقولة بالرغم من حدوث فترات جفاف. و تمثلت أهم الإجراءات المتعلقة بتطوير المنظومات الفلاحية في :

- مواصلة تنفيذ الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الأساسية والتي شملت العديد من الإجراءات التشجيعية لفائدة هذه القطاعات ،
- الشروع في تنفيذ برامج لتأهيل القطاعات التصديرية بهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات المعدة للتصدير من تمور و فوارض و كروم. وقد أنجزت هذه البرامج في إطار البرنامج الوطني لتأهيل قطاع الصناعات الغذائية و شملت مصانع تكييف التمور ومعاصر تحويل الكروم و محطات اللف بالنسبة للفوارض ،
- الشروع في تنفيذ برنامج لتنويع الإنتاج الفلاحي و دعم برامج الشراكة بهدف دفع الإنتاج والتصدير في عديد القطاعات منها بالخصوص قطاعي الكروم والصيد البحري ،
- تدعيم البرامج البحثية الرامية إلى الرفع من مردودية الإنتاج وذلك بتوجيه هذه البرامج نحو أولويات التنمية الفلاحية في إطار الخطة العشرية للبحث (1999-2008) بالإضافة إلى إستكمال إرساء الأقطاب الجهوية للبحث مما سيساعد على تقريبها من واقع الفلاحة و إستجابتها إلى حاجيات و خصوصيات مختلف الجهات ،
- إعتماد و تنفيذ خطة وطنية بهدف إحكام إستغلال المناطق السقوية ترمي إلى الرفع من مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الفلاحي بما يساعد على التقليص من تاثيرات عدم إستقرار الإنتاج نتيجة للعوامل الطبيعية،
- إعادة هيكلة جهاز التكوين في قطاع الفلاحة والصيد البحري طبقا لمقتضيات القانون التوجيهي و ذلك بمراجعة نظام التكوين وتحيين برامجه و مناهجه و ملائمتها مع المستجدات الداخلية والخارجية ،
- إتخاذ جملة من الإجراءات و إقرار عديد الإصلاحات للنهوض بقطاع الصيد البحري بهدف تحسين مردوديته و الرفع من إنتاجه تمثلت بالخصوص في التشجيعات الخاصة بتنمية الصيد بمناطق الشمال و أعالي البحار و تنمية قطاع السمك الأزرق إضافة إلى إتمام برنامج تأهيل موانئ الصيد البحري والأسطول و وحدات تكييف و تحويل المنتوجات البحرية ،
- إتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية و التشريعية بهدف إحكام بعض المنظومات الفلاحية و تنظيم بعض القطاعات نذكر من بينها إصدار القانون المنظم لإنتاج البذور و المشاتل والإتجار فيها و القانون المنظم لقطاع الفلاحة البيولوجية والقانون الخاص بمجامع التنمية و القانون المتعلق بالمراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير و القانون المتعلق بالمطاعم المعدة للتحويل بالإضافة إلى تعويض أغلب التراخيص لتعاطي النشاطات المتصلة بالقطاع الفلاحي بكراسات شروط

- مواصلة تنفيذ الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الأساسية والتي شملت العديد من الإجراءات التشجيعية لفائدة هذه القطاعات ،
- الشروع في تنفيذ برامج لتأهيل القطاعات التصديرية بهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات المعدة للتصدير من تمور و فوارض و كروم. وقد أنجزت هذه البرامج في إطار البرنامج الوطني لتأهيل قطاع الصناعات الغذائية و شملت مصانع تكييف التمور ومعاصر تحويل الكروم و محطات اللف بالنسبة للفوارض ،
- الشروع في تنفيذ برنامج لتنويع الإنتاج الفلاحي و دعم برامج الشراكة بهدف دفع الإنتاج والتصدير في عديد القطاعات منها بالخصوص قطاعي الكروم والصيد البحري ،
- تدعيم البرامج البحثية الرامية إلى الرفع من مردودية الإنتاج وذلك بتوجيه هذه البرامج نحو أولويات التنمية الفلاحية في إطار الخطة العشرية للبحث (1999-2008) بالإضافة إلى إستكمال إرساء الأقطاب الجهوية للبحث مما سيساعد على تقريبها من واقع الفلاحة و إستجابتها إلى حاجيات و خصوصيات مختلف الجهات ،
- إعتماد و تنفيذ خطة وطنية بهدف إحكام إستغلال المناطق السقوية ترمي إلى الرفع من مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الفلاحي بما يساعد على التقليص من تاثيرات عدم إستقرار الإنتاج نتيجة للعوامل الطبيعية،
- إعادة هيكلة جهاز التكوين في قطاع الفلاحة والصيد البحري طبقا لمقتضيات القانون التوجيهي و ذلك بمراجعة نظام التكوين وتحيين برامجه و مناهجه و ملائمتها مع المستجدات الداخلية والخارجية ،
- إتخاذ جملة من الإجراءات و إقرار عديد الإصلاحات للنهوض بقطاع الصيد البحري بهدف تحسين مردوديته و الرفع من إنتاجه تمثلت بالخصوص في التشجيعات الخاصة بتنمية الصيد بمناطق الشمال و أعالي البحار و تنمية قطاع السمك الأزرق إضافة إلى إتمام برنامج تأهيل موانئ الصيد البحري والأسطول و وحدات تكييف و تحويل المنتوجات البحرية ،
- إتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية و التشريعية بهدف إحكام بعض المنظومات الفلاحية و تنظيم بعض القطاعات نذكر من بينها إصدار القانون المنظم لإنتاج البذور و المشاتل والإتجار فيها و القانون المنظم لقطاع الفلاحة البيولوجية والقانون الخاص بمجامع التنمية و القانون المتعلق بالمراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير و القانون المتعلق بالمطاعم المعدة للتحويل بالإضافة إلى تعويض أغلب التراخيص لتعاطي النشاطات المتصلة بالقطاع الفلاحي بكراسات شروط

* تمويل الأنشطة الفلاحية:

لتيسير تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية و مختلف شرائح الفلاحين و البحارة تمّ خلال المخطط التاسع إيجاد خطوط تمويل جديدة من ناحية و إتخاذ عديد الإجراءات لمساعدة الفلاحين على مجابهة إنعكاسات الجفاف من ناحية أخرى. و في هذا الإطار تمّ بالخصوص:

- تدعيم التشجيعات بالرفع في منح الإستثمار أو سحبها على أنشطة جديدة (الصيد البحري في مياه الشمال ، مجامع التنمية ، الفلاحة البيولوجية) والرفع في سقف الإستثمارات بالنسبة لمشاريع الصيد البحري في مياه الشمال من 500 ألف دينار إلى 3 ملايين دينار،
- تدعيم القروض الموسمية بمراجعة المقاييس و توسيعها لتشمل أنشطة أخرى مثل تربية الأراخي و إحداث آليات تمويل جديدة للفلاحة الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن ،
- جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف بالنسبة للزراعات الكبرى بالإضافة إلى إقرار معالجة وضعية مديونية القطاع الفلاحي وذلك بإعفاء الفلاحين من الديون التي لا تتجاوز قيمتها 2000 دينار لفائدة 120 ألف فلاح وجدولة الديون المتراوحة بين 2000 و 40 ألف دينار مع التخفيض بـ 50% من الفوائد و التخلي عن فوائض التأخير،
- إتخاذ إجراءات لتوفير المواد العلفية و تخفيض سعر بيع الشعير العلفي خلال فترات الجفاف ،
- إقرار و تنفيذ خطة لإصلاح نظام التأمين الفلاحي.

* تعديل الأسواق:

تمّ خلال فترة المخطط التاسع مواصلة إعتماد سياسة سعرية للمنتوجات الفلاحية تأخذ بعين الإعتبار تطور تكاليف الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاح بالنسبة للمواد الأساسية الحساسة المسعرة ، و العمل بمبدأ حرية الأسعار بالنسبة لبقية المواد مع دعم دور المجامع المهنية في تعديل السوق بالنسبة إلى بعض المنتوجات مثل منتوجات الدواجن والبطاطا واللحوم الحمراء والحليب.

أما في مجال تزويد الأسواق بالمواد الفلاحية فقد شهدت فترة المخطط التاسع تطورا هاما للعرض و توفر مختلف المنتوجات بكميات مكنت من مجابهة الطلبات في ظروف عادية بما في ذلك المناسبات الدينية و فترات الترابط بين المواسم الفلاحية.

وعلى مستوى التسويق تركزت الجهود خلال فترة المخطط التاسع على اصدار النصوص التطبيقية لقانون مسالك التوزيع حيث تمت المصادقة على المخطط المديري لأسواق الجملة وعلى كراس الشروط المتعلق بتنظيم و سير أسواق الإنتاج و أسواق الجملة مع ضبط القائمة المعتمدة رسميا لهذه الأسواق. كما تم الشروع في التفكير في كيفية تنظيم أسواق الدواب و تنظيم قطاع السلخ و تصنيف اللحوم عبر إنجاز دراسات في الغرض.

و بهدف تحسين الجودة فقد تمّ بالتوازي مع تطبيق النصوص القانونية المنظمة لمسالك التوزيع تطوير طرق اللف بالتخلي عن إستعمال الصناديق الخشبية من ناحية والشروع تدريجيا في تصنيف البضائع من ناحية أخرى.

و نظرا للتطور الهام الذي عرفه القطاع ، تمّ إيلاء موضوع وفرة الإنتاج والتصرف في الفوائض أهمية خاصة ، حيث تمّ بإذن من سيادة الرئيس تنظيم إستشارة وطنية حول خطة التصرف في فوائض الإنتاج الفلاحي شاركت فيها جميع الجهات المعنية تمخضت عنها خطة متعددة العناصر لإحكام التصرف في فوائض الإنتاج.

3 . 1 مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات المتعلقة بالموارد الطبيعية:

شهدت فترة المخطط التاسع مواصلة تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية في مجال الموارد الطبيعية والمتعلقة بتعبئة و إستغلال الموارد المائية و الغابات والمراعي والمحافظة على المياه والتربة.

1 . 3 . 1 تعبئة و إستغلال الموارد المائية:

تواصل خلال المخطط التاسع إنجاز مختلف مكونات الخطة الوطنية لتعبئة و إستغلال الموارد المائية و إحكام التصرف فيها. و تمثلت أهم الإنجازات في:

*** السدود الكبرى:**

أمكن الإنتهاء من إنجاز مركب بربرة بجميع مكوناته و سد سيدي البراق و سد سيدي يعيش و سد الرمل التي ستمكن من تعبئة حوالي 375 م م^3 سنويا. كما شهدت فترة المخطط التاسع الانطلاق في إنجاز سدود الحما من ولاية بن عروس، و العبيد من ولاية نابل و الزرقاء و المولى و الكبير من ولاية جندوبة و الرميل من ولاية سليانة و البرك و السفيسيفة من ولاية القصرين، التي ستمكن من تعبئة 120 مليون متر مكعب سنويا.

* السدود الجبلية:

تم إنجاز 116 سدا بطاقة استيعاب تقدر بـ167 م م^3 في حين يوجد 39 سدا في طور الإنجاز، كما إنطلقت الأشغال الخاصة بالسدود المتبقية من الخطة و عددها 47 سدا خلال سنة 2001 على أن يتم الإنجاز الكلي لبرنامج السدود الجبلية في أوائل المخطط العاشر.

* الحفريات العميقة:

تم خلال المخطط التاسع إنجاز 389 حفرية استكشافية و 466 حفرية مراقبة و 377 حفرية للاستغلال العمومي، أي بنسب إنجاز على التوالي بـ75% و 78% و 71% من برنامج المخطط التاسع في هذا المجال.

* التغذية الاصطناعية :

في إطار الاستغلال المندمج للموارد المائية و لتثمين استغلال المياه السطحية خلال فترات وفرة الأمطار، تم شحن ما يقارب 80 م م^3 من مياه السيلان بالخزانات الجوفية. و مكنت عملية التغذية الاصطناعية من تحسين وضعية المذانيب المائية بالعديد من الطبقات التي شملتها عملية التغذية كما تحسنت بصفة ملحوضة نوعية المياه ببعض المواقع مثل زوس كوتين و رأس الجبل.

* التعبئة :

بفضل إنجازات المخطط التاسع، بلغت كميات المياه الإضافية المعبئة ضمن برامج الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية حوالي مليار متر مكعب و هو ما يمثل 71% من أهداف الخطة الوطنية كاملة و المقدرة بمليار و أربعمائة مليون متر مكعب، و من المنتظر أن يتم استكمال إنجاز جميع عناصر الخطة في أوائل المخطط العاشر. كما تطورت كميات المياه الجملية المعبئة سنويا من 3120 م م^3 في أواخر المخطط الثامن إلى 3850 م م^3 في أواخر المخطط التاسع أي بزيادة 730 م م^3 مما سمح من الرفع في نسبة التعبئة من 67% سنة 1996 إلى 85% سنة 2001.

* الماء الصالح للشراب :

ساهمت الموارد المائية المعبئة في تزويد مختلف القطاعات بالمياه في ظروف عادية رغم العوامل المناخية الصعبة التي عرفتها البلاد. و تواصل خلال المخطط التاسع إيلاء قطاع الماء الصالح للشراب أهمية بالغة و خاصة بالمناطق الريفية، حيث مكنت الجهود المبذولة من رفع نسبة التزويد بالماء الصالح للشراب

* السدود الجبلية:

تم إنجاز 116 سدا بطاقة استيعاب تقدر بـ167 م م^3 في حين يوجد 39 سدا في طور الإنجاز، كما إنطلقت الأشغال الخاصة بالسدود المتبقية من الخطة و عددها 47 سدا خلال سنة 2001 على أن يتم الإنجاز الكلي لبرنامج السدود الجبلية في أوائل المخطط العاشر.

* الحفريات العميقة:

تم خلال المخطط التاسع إنجاز 389 حفرية استكشافية و 466 حفرية مراقبة و 377 حفرية للاستغلال العمومي، أي بنسب إنجاز على التوالي بـ75% و 78% و 71% من برنامج المخطط التاسع في هذا المجال.

* التغذية الاصطناعية :

في إطار الاستغلال المندمج للموارد المائية و لتثمين استغلال المياه السطحية خلال فترات وفرة الأمطار، تم شحن ما يقارب 80 م م^3 من مياه السيلان بالخزانات الجوفية. و مكنت عملية التغذية الاصطناعية من تحسين وضعية المناسيب المائية بالعديد من الطبقات التي شملتها عملية التغذية كما تحسنت بصفة ملحوظة نوعية المياه ببعض المواقع مثل زوس كوتين و رأس الجبل.

* التعبئة :

بفضل إنجازات المخطط التاسع، بلغت كميات المياه الإضافية المعبئة ضمن برامج الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية حوالي مليار متر مكعب و هو ما يمثل 71% من أهداف الخطة الوطنية كاملة والمقدرة بمليار و أربعمائة مليون متر مكعب، و من المنتظر أن يتم استكمال إنجاز جميع عناصر الخطة في أوائل المخطط العاشر. كما تطورت كميات المياه الجملية المعبئة سنويا من 3120 م م^3 في أواخر المخطط الثامن إلى 3850 م م^3 في أواخر المخطط التاسع أي بزيادة 730 م م^3 مما سمح من الرفع في نسبة التعبئة من 67% سنة 1996 إلى 85% سنة 2001.

* الماء الصالح للشراب :

ساهمت الموارد المائية المعبئة في تزويد مختلف القطاعات بالمياه في ظروف عادية رغم العوامل المناخية الصعبة التي عرفتها البلاد. و تواصل خلال المخطط التاسع إيلاء قطاع الماء الصالح للشراب أهمية بالغة و خاصة بالمناطق الريفية، حيث مكنت الجهود المبذولة من رفع نسبة التزويد بالماء الصالح للشراب

بالريف لتبلغ 81% في أواخر المخطط التاسع بعد أن كانت لا تتعدى 68% عند انطلاق المخطط، مع الإشارة إلى أنه تم تجاوز النسبة المبرمجة عند نهاية المخطط التاسع بثلاث نقاط.

أما في ما يخص الماء الصالح للشراب بالمناطق الحضرية، و إلى جانب تواصل إنجاز المشاريع الكبرى (مشروع تونس الكبرى و مشروع الساحل صفاقس المهدية و مشروع جلب المياه من سهل القيروان) التي ستشهد نهاية أشغالها خلال المخطط العاشر ، تم إنجاز محطتين لتحلية المياه المالحة لتحسين نوعية مياه الشرب الموزعة بمنطقتي جربة و جرجيس تبلغ طاقة كل واحدة 12 ألف متر مكعب في اليوم.

*** إحداث و إستغلال المناطق السقوية :**

مكنت الموارد المائية المعبئة ضمن الخطة من التوسع في المناطق السقوية، حيث انطلقت خلال المخطط التاسع جملة من المشاريع تتمثل في إحداث حوالي 30 ألف هكتار من المناطق المروية جلها حول السدود الكبرى المنجزة ضمن الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية .

و على هذا الأساس بلغت المساحات المروية في أواخر المخطط التاسع حوالي 365 ألف هكتار، أي بنسبة 7.3% من الأراضي الصالحة للزراعة. كما تواصل خلال المخطط التاسع التوسع في المناطق السقوية المجهزة بالمعدات المقتصدة لمياه الري بنسق حثيث، حيث أمكن بلوغ مساحة 245 ألف هكتار مجهزة بهذه المعدات أي ما يمثل نسبة 67% من المساحات الجملية المروية. وقد أفرز التقييم الأولي لتأثير برنامج الاقتصاد في مياه الري تحقيق نجاعة اقتصادية بفضل الإقتصاد في كميات المياه المستهلكة بنسبة تصل إلى حدود 30% وبالتالي التحكم في تكلفة الإنتاج والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية .

و من ناحية أخرى، شهدت فترة المخطط التاسع انطلاق مشروعين هامين لتدعيم برنامج الاقتصاد في مياه الري، يشمل الأول تعصير 11 ألف هكتار من المناطق السقوية الصغيرة و المتوسطة الحجم بولايات الوسط الغربي للبلاد، فيما يشمل الثاني تهذيب 23 ألف هكتار من الواحات بالجنوب التونسي. و سيتواصل إنجاز هذين المشروعين خلال المخطط العاشر.

*** تسعيرة مياه الري:**

تواصل العمل بالمراجعة السنوية لتسعيرة مياه الري بـ15% و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط في حين انخفضت هذه النسبة خلال السنتين الأخيرتين لتصل إلى 6% نظرا لأن جل الجهات قد قطعت أشواطا متقدمة في مجال

تغطية مصاريف التعهد و الصيانة. كما عرفت فترة المخطط التاسع إنطلاق العمل بالتسعيرة المزدوجة بـ12 منطقة سقوية و ذلك في نطاق تجربة نموذجية سيتم تعميمها خلال السنوات القادمة إثر تقييم النتائج الأولية لهذه التجربة.

كما تواصلت خلال المخطط التاسع عملية تخلي المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية عن التصرف في المشاريع المائية لفائدة المجامع ذات المصلحة المشتركة التي أصبح عددها يفوق 2500 مجمعا منها 1600 مجمعا تشرف على منشآت الماء الصالح للشرب و 900 مجمعا بالمناطق السقوية . و تتصرف المجامع في 116 ألف هكتار من جملة 210 ألف هكتار من المساحات المروية المستغلة جماعيا أي بنسبة 55%.

و من ناحية أخرى، شهدت فترة المخطط التاسع إنجاز العديد من الدراسات في مجال المياه ستمكن من رسم قواعد السياسة المائية على المدى المتوسط والبعيد ، نذكر منها بالخصوص دراسة قطاع المياه .

1 . 3 . 2 المحافظة على المياه والتربة:

تواصل خلال المخطط التاسع إنجاز الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة مع الرفع في نسق الإنجاز وتركيز المجالس الجهوية و إنطلاق الدراسات الخاصة بمناطق التدخل.

و تمثلت إنجازات المخطط التاسع في مجال المحافظة على المياه و التربة في :

- تهيئة مصبات المياه على مساحة قدرت بـ415 ألف هكتار أي بنسبة انجاز بـ207% مع الاعتماد على المقاولات الخاصة بالنسبة لجزء كبير منها
- تعهد و صيانة 110 ألف هكتار من الأشغال المنجزة مقابل تقديرات بـ268 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ41% و هي نسبة ضعيفة تعزى إلى عدم إقبال الخواص على إنجاز هذه الأعمال بالرغم من الحوافز و الامتيازات التي وضعت على ذمتهم في هذا المجال
- تهيئة 21 ألف هكتار من أراضي الحبوب بالاعتماد على التقنيات اللينة مقابل تقديرات بـ 38 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ55%
- إحداث 163 بحيرة جبلية من جملة 415 مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ39%
- إنجاز 1509 منشأة لتغذية المائدة و نشر مياه السيلان مقابل تقديرات بـ1878 وحدة أي بنسبة إنجاز بـ80% .

تغطية مصاريف التعهد و الصيانة. كما عرفت فترة المخطط التاسع إنطلاق العمل بالتسعيرة المزدوجة بـ12 منطقة سقوية و ذلك في نطاق تجربة نموذجية سيتم تعميمها خلال السنوات القادمة إثر تقييم النتائج الأولية لهذه التجربة.

كما تواصلت خلال المخطط التاسع عملية تخلي المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية عن التصرف في المشاريع المائية لفائدة المجامع ذات المصلحة المشتركة التي أصبح عددها يفوق 2500 مجمعا منها 1600 مجمعا تشرف على منشآت الماء الصالح للشرب و 900 مجمعا بالمناطق السقوية . و تتصرف المجامع في 116 ألف هكتار من جملة 210 ألف هكتار من المساحات المروية المستغلة جماعيا أي بنسبة 55%.

و من ناحية أخرى، شهدت فترة المخطط التاسع إنجاز العديد من الدراسات في مجال المياه ستمكن من رسم قواعد السياسة المائية على المدى المتوسط والبعيد ، نذكر منها بالخصوص دراسة قطاع المياه .

1 . 3 . 2 المحافظة على المياه والتربة:

تواصل خلال المخطط التاسع إنجاز الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة مع الرفع في نسق الإنجاز وتركيز المجالس الجهوية و إنطلاق الدراسات الخاصة بمناطق التدخل.

و تمثلت إنجازات المخطط التاسع في مجال المحافظة على المياه و التربة في :

- تهيئة مصبات المياه على مساحة قدرت بـ415 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ207% مع الاعتماد على المقاولات الخاصة بالنسبة لجزء كبير منها
- تعهد و صيانة 110 ألف هكتار من الأشغال المنجزة مقابل تقديرات بـ268 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ41% و هي نسبة ضعيفة تعزى إلى عدم إقبال الخواص على إنجاز هذه الأعمال بالرغم من الحوافز و الامتيازات التي وضعت على ذمتهم في هذا المجال
- تهيئة 21 ألف هكتار من أراضي الحبوب بالاعتماد على التقنيات اللينة مقابل تقديرات بـ 38 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ55%
- إحداث 163 بحيرة جبلية من جملة 415 مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ39%
- إنجاز 1509 منشأة لتغذية الماندة و نشر مياه السيلان مقابل تقديرات بـ1878 وحدة أي بنسبة إنجاز بـ80% .

1. 3 . 3 التشجير الغابي و الغراسات الرعوية و تهيئة المراعي:

تواصل خلال فترة المخطط التاسع إنجاز الخطة الوطنية الرامية إلى النهوض بالقطاع الغابي عبر المحافظة على الغابات الطبيعية و تنمية التشجير بملك الدولة الغابي و لدى الخواص و تنمية المراعي إضافة إلى حماية الأراضي المهددة بالإنجراف و زحف الرمال و التصحر.

و تمثلت إنجازات المخطط التاسع في :

- تشجير حوالي 77 ألف هكتار من الغراسات الغابية مقابل تقديرات بـ104 ألف هكتار، أي بنسبة إنجاز بـ74% . و تشمل هذه الإنجازات 61 ألف هكتار بملك الدولة الغابي و 16 ألف هكتار بملك الخواص. و تعتبر نسبة إنجاز برنامج التشجير الغابي متلائمة مع الاعتمادات المالية المرصودة و الإمكانيات البشرية المتوفرة.
- إنجاز غراسات رعوية على مساحة 136 ألف هكتار مقابل تقديرات بـ154 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ89% . و تشمل هذه الإنجازات 29 ألف هكتار بملك الدولة و 87 ألف هكتار عند الخواص و 20 ألف هكتار بالأراضي الاشتراكية. و تعتبر نسبة إنجاز هذا البرنامج مرضية و ذلك رغم محدودية الإنجازات بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات (29%) .
- تهيئة المراعي على مساحة 94 ألف هكتار مقابل توقعات بـ142 ألف هكتار أي بنسبة إنجاز بـ66%. و تشمل هذه الإنجازات تهيئة 50 ألف هكتار من المراعي الاشتراكية و 44 ألف هكتار من المراعي التابعة للخواص. و تعتبر نسبة الإنجاز الجملية لهذا البرنامج متوسطة ، و يرجع ذلك بالأساس إلى محدودية إقبال مالكي الأراضي الاشتراكية على هذا النوع من التدخل الذي يستوجب مدة حماية طويلة نسبيا (من 3 إلى 5 سنوات) ينتج عنها حرمان هذه الجماعات من استغلال المراعي .
- مقاومة زحف الرمال بإنجاز 1766 كلم و تعلية 4376 كلم من الطوابي أي بنسب إنجاز على التوالي بـ88% و 109% من توقعات المخطط التاسع. و تبرز هذه النسب مدى أهمية هذه الأشغال و ضرورتها لحماية التجمعات السكنية و المناطق الزراعية من زحف الرمال.
- تدعيم الإجراءات التي تمكن من ضمان حسن استغلال المصيد و حماية الأصناف النادرة من الحيوانات البرية أو تلك المهددة بالانقراض و ذلك بتهيئة و تجهيز حدائق وطنية تم إحداثها تغطي مساحة 202 ألف هكتار و بناء ستة مراكز لاستقبال و إرشاد

الزوار و الباحثين و التلاميذ بالحدائق الوطنية بالشكل و بوخدمة و الشعانبي و بوقرنين و سيدي التوي و الفاتحة.

1. 4 مواصلة تنفيذ الخطط القطاعية للإنتاج المتصلة بالإكتفاء الذاتي:

تواصل خلال المخطط التاسع تنفيذ الخطط القطاعية للإنتاج الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الإستراتيجية والتي تشمل زيت الزيتون و الحبوب والبطاطا والطماطم والألبان واللحوم الحمراء والأسماك. وقد كان للتشجيعات التي تمّ إقرارها في إطار هذه الإستراتيجيات الأثر الإيجابي على دعم هذه القطاعات و تجاوب المنتجين معها مما مكن من الرفع في الإنتاج بنسق فاق التوقعات و تحقيق الإكتفاء الذاتي في الألبان واللحوم الحمراء و الخضر مع إفراز فائض هام في الألبان و معجون الطماطم.

و تطلب الوضع الجديد مراجعة بعض هذه الخطط بهدف إستكمال التصرف في فائض الإنتاج وذلك بتحيين خطة الألبان حيث أقرّ إحداث وحدة لتجفيف فائض إنتاج الحليب من ناحية و مراجعة الخطة القطاعية للطماطم بهدف التحكم في المساحات المزروعة وفسح المجال للتنويع بإدخال منتوجات جديدة من ناحية أخرى.

1. 5 دعم دور المهنة :

شهدت فترة المخطط التاسع دعم دور المهنة في رسم و تنفيذ السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي و الصيد البحري. و يندرج هذا التوجه في إطار السياسة التي أقرها المخطط التاسع والرامية إلى دعم مساهمة المهنة وتنظيماتها تدريجيا في الإحاطة بالقطاع و تأطير المنتجين.

و في هذا الإطار تدعم نسيج الهياكل المهنية خلال فترة المخطط حيث تمّ إحداث المجمع المهني للحوم الحمراء والمجمع المهني للألبان والمجمع المهني للكروم إلى جانب تركيز المركز الفني للبطاطا والمركز الفني للحبوب والمركز الفني للفلاحة البيولوجية.

و نظرا للأهمية الإستراتيجية للهياكل المهنية و دورها في تنمية القطاع الفلاحي و إستدامته تمّ في بداية سنة 2001 إجراء إستشارة وطنية حول هذه الهياكل تمخض عنها إقرار خطة للنهوض بها سيقع تنفيذها خلال فترة المخطط العاشر.

الزوار و الباحثين و التلاميذ بالحدائق الوطنية بإشكل و بوهدمة و الشعانبي و بوقرنين و سيدي التوي و القائجة.

1. 4 مواصلة تنفيذ الخطط القطاعية للإنتاج المتصلة بالإكتفاء الذاتي:

تواصل خلال المخطط التاسع تنفيذ الخطط القطاعية للإنتاج الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الإستراتيجية والتي تشمل زيت الزيتون و الحبوب والبطاطا والطماطم والألبان واللحوم الحمراء والأسماك. وقد كان للتشجيعات التي تمّ إقرارها في إطار هذه الإستراتيجيات الأثر الإيجابي على دعم هذه القطاعات و تجاوب المنتجين معها ممّا مكن من الرفع في الإنتاج بنسق فاق التوقعات و تحقيق الإكتفاء الذاتي في الألبان واللحوم الحمراء و الخضر مع إفراز فائض هام في الألبان و معجون الطماطم.

و تطلب الوضع الجديد مراجعة بعض هذه الخطط بهدف إسكام التصرف في فائض الإنتاج وذلك بتحيين خطة الألبان حيث أقرّ إحداث وحدة لتجفيف فائض إنتاج الحليب من ناحية و مراجعة الخطة القطاعية للطماطم بهدف التحكم في المساحات المزروعة وفسح المجال للتنويع بإدخال منتوجات جديدة من ناحية أخرى.

1. 5 دعم دور المهنة :

شهدت فترة المخطط التاسع دعم دور المهنة في رسم و تنفيذ السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي و الصيد البحري. و يندرج هذا التوجه في إطار السياسة التي أقرها المخطط التاسع والرامية إلى دعم مساهمة المهنة وتنظيماتها تدريجيا في الإحاطة بالقطاع و تأطير المنتجين.

و في هذا الإطار تدعم نسيج الهياكل المهنية خلال فترة المخطط حيث تمّ إحداث المجمع المهني للحوم الحمراء والمجمع المهني للألبان والمجمع المهني للكروم إلى جانب تركيز المركز الفني للبطاطا والمركز الفني للحبوب والمركز الفني للفلاحة البيولوجية.

و نظرا للأهمية الإستراتيجية للهياكل المهنية و دورها في تنمية القطاع الفلاحي و إستدامته تمّ في بداية سنة 2001 إجراء إستشارة وطنية حول هذه الهياكل تمخض عنها إقرار خطة للنهوض بها سيقع تنفيذها خلال فترة المخطط العاشر.

1 . 6 تأهيل القطاع الفلاحي :

شهدت فترة المخطط التاسع إنطلاق الإعداد لبرنامج تأهيل القطاع الفلاحي. و يندرج هذا البرنامج في إطار إعداد القطاع لمجابهة تحديات مزيد تحرير تبادل المنتوجات نتيجة إبرام بلادنا لإتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي و كذلك إحداث مناطق للتبادل الحرّ مع عدد من البلدان العربية إضافة إلى إنضمام بلادنا إلى الإتفاقيات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة و منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

و يهدف برنامج تأهيل القطاع إلى الرفع في مردودية الأنشطة الفلاحية بما يساعد على تحسين القدرة التنافسية للقطاع. و يرتكز برنامج التأهيل على النهوض بنوعية و جودة المنتوجات الفلاحية بعد أن تمكن القطاع من ربح معركة الكم حيث سجلت عديد القطاعات فوائض في إنتاجها و تحقيق الإكتفاء الذاتي في جلّ المنتوجات.

و في هذا الإطار شهدت فترة المخطط التاسع إعداد الدراسات الأساسية لبرنامج التأهيل و بلورة محتواه نذكر من بينها الدراسات المتعلقة بتقييم القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية وإنجاز الخارطات الجهوية للإنتاج الفلاحي ، والدراسات المتعلقة بتدعيم خدمات الدعم في القطاع بالإضافة إلى دراسات أخرى شملت بالخصوص الفلاحة الصغرى ذات الطابع العائلي والهياكل المهنية و قطاع زيت الزيتون و التأمين الفلاحي .

و على هذا الأساس فإن برنامج التأهيل يهدف إلى إضفاء النجاعة والجدوى الإقتصادية اللازمة على نشاط المستغلات الفلاحية و إكسابها القدرة على تعصير و تطوير طرق و أساليب العمل و وسائل الإنتاج للرفع في قدرتها التنافسية من ناحية و تطوير أداء مختلف الأطراف المتدخلة من ناحية أخرى مع الأخذ بعين الإعتبار لثوابت السياسة الفلاحية المتمثلة في دعم الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية و مراعاة الجوانب الإجتماعية.

1 . 7 دعم برامج التنمية الفلاحية المندمجة :

إكتست برامج التنمية الفلاحية المندمجة أهمية خاصة خلال المخطط التاسع حيث بلغ عدد المشاريع في طور الإنجاز في نهاية المخطط 14 مشروعا بتكلفة 435 م.د منها 7 مشاريع شرع في إنجازها خلال المخطط الثامن و 7 مشاريع جديدة إنطلقت خلال فترة المخطط التاسع.

و تهدف هذه المشاريع بالخصوص إلى النهوض بالمناطق الداخلية الأقل نموا و ترتكز على تعبئة و إستعمال الموارد الطبيعية و تطوير الإنتاج الفلاحي و تدعيم

البنية التحتية بفتح المسالك الفلاحية و إحداث المناطق السقوية بالإضافة إلى تنمية الأنشطة المدرة للدخل مثل الصناعات التقليدية و تربية الحيوانات الصغرى.

و يتضح من خلال تحليل إنجازات مختلف هذه المشاريع بروز حركية جديدة في مناطق تدخلها نتيجة التحولات الجذرية في أنماط الإنتاج و نتيجة تقريب الخدمات من الفلاحين و تحسن ظروف عيشهم.

وقد تمثلت أهم الإنجازات في دعم مجهود التشجير الغابي و تهيئة المراعي و فتح المسالك الفلاحية و إنجاز مناطق سقوية و تحسين نسبة التزويد بالماء الصالح للشراب.

كما شهدت فترة المخطط التاسع إقرار مقاربة جديدة لإنجاز هذه المشاريع ترتكز على تشريك المنتفعين في عملية التصور و الإنجاز مع إيلاء عناية خاصة لمشاغل المرأة الريفية والنهوض بالعمل النسوي و دعم البحث العلمي و تقريبه من خصوصية مناطق تدخل المشاريع المندمجة عبر إنجاز عقود مع معاهد البحث والأقطاب الجهوية للبحث و المدارس العليا الفلاحية.

2 . الإنجازات الكمية:

2 . 1 النتائج الجملية:

رسم المخطط التاسع هدفا طموحا لقطاع الفلاحة و الصيد البحري يتمثل في تحقيق معدل إنتاج بقيمة 2767 م.د بالأسعار القارة لسنة 1990 (2219.6 م.د بالنسبة للقيمة المضافة) بما يمثل معدل نمو سنوي بـ 4.3% لفترة المخطط بالنسبة للإنتاج والقيمة المضافة وهو ما يساهم في تدعيم مساهمة القطاع في المحافظة على التوازنات الكبرى للإقتصاد الوطني.

و إجمالا فإن النتائج المسجلة خلال الأربع سنوات الأولى للمخطط و النتائج الأولية لسنة 2001 ستمكن من تحقيق معدل نسبة نمو للقطاع بـ 2.7% سنويا بالنسبة للإنتاج و 2.6% سنويا بالنسبة للقيمة المضافة و ذلك على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي شهدها القطاع خلال سنوات 1997 و 2000 و 2001. و إن تبقى هذه الإنجازات دون تقديرات المخطط فإنها تعتبر إيجابية إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الصعوبات المناخية التي أثرت بالخصوص على نتائج الزراعات البعلية من ناحية، و سنة الأساس (1996) التي تحتسب عليها نسبة التطور والتي كانت نتائجها فوق المعدل بكثير من ناحية أخرى.

و بالمقارنة مع معدل الإنتاج خلال المخطط الثامن ، فإن مستوى الإنتاج السنوي لفترة المخطط التاسع يكون قد تطور بنسبة 19 ، أما المعدل السنوي للقيمة المضافة للقطاع فقد تطور بنسبة 24% .

2 . 2 الإنتاج:

بالرغم من سنوات الجفاف تمكنت أغلب القطاعات من تحقيق نتائج إيجابية . فقد فاقت الإنجازات التقديرات بالنسبة لزيت الزيتون و التمور والطماطم و منتوجات الدواجن و الحليب. وبلغت هذه النسبة 94% بالنسبة لمنتوجات الصيد البحري ، في حين لم تبلغ نسبة الإنجاز سوى 77% بالنسبة للحبوب. و تعتبر هذه النتائج مقبولة خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الأهداف الطموحة التي رسمها المخطط التاسع و مدى تأثر قطاع الحبوب بالعوامل المناخية.

و يبرز الجدول التالي مقارنة الإنجازات بالتقديرات خلال فترة المخطط التاسع و نسب الإنجاز.

تطور المعدل السنوي للإنتاج خلال المخطط التاسع
(حساب 1000 طن)

القطاعات	التقديرات	الانجازات	نسبة الانجاز (%)
الحبوب	1820	1394	77
الزيتون	890	915	103
الفواكه	243	223	92
التمور	95	102	107
البطاطا	326	305	94
الطماطم	691	759	110
لحم البقر (حي)	107	95	89
لحم الضأن (حي)	103	100	97
لحم الدواجن	82	106	129
لحم الديك الرومي	19	24	126
الحليب	742	806	109
الأسماك	99	93	94
البيض (مليون بيضة)	1245	1424	114

3 . 2 الميزان التجاري الغذائي:

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال فترة المخطط التاسع معدل نسبة تغطية سنوية بـ 81% مقابل تقديرات بـ 107%.

و يعزى هذا الفارق في الإنجاز إلى تطور الواردات الغذائية بنسق فاق التوقعات خاصة بالنسبة للحبوب حيث بلغت الكميات الموردة معدل 22.8 م ق مقابل تقديرات بـ 13 م ق و الزيوت النباتية (172 ألف طن مقابل تقديرات بـ 150 ألف

طن) و السكر (263 ألف طن مقابل تقديرات بـ 200 ألف طن) و البطاطا (32.8 ألف طن مقابل تقديرات بـ 4.5 ألف طن).

و في المقابل فإنّ الأهداف المرسومة على مستوى الصادرات تم تجاوزها بالنسبة إلى:

- زيت الزيتون (نسبة إنجاز 105.7%) وذلك رغم الصعوبات التي واجهها هذا المنتوج في السوق الأوروبية خلال سنتي 1997 و 1998 نتيجة وفرة العرض العالمي و تراجع الأسعار، مع الإشارة أنّ سنة 1999 سجلت مستوى قياسيا للعائدات بلغ 383 م.د
- منتوجات البحر التي سجلت نسبة إنجاز تقدر بـ 109% محققة مستوى قياسيا في العائدات منذ بداية المخطط بـ 107.4 م.د سنة 1997 و 125.7 م.د سنة 1998 و 126 م.د سنة 2001 بفضل المجهودات التي بذلت في مجال تأهيل القطاع و التي كان لها تأثير مباشر على تطور إنتاج بعض الأصناف الموجهة للتصدير كالقشريات و الرخويات و تحسن مستوى أسعارها
- التمور التي بلغت نسبة إنجازها 123% نتيجة تطور الكميات الموجهة للتصدير نحو السوق الأوروبية رغم إستقرار الأسعار.

و يبرز الجدول المعدل السنوي للإنجازات مقارنة مع تقديرات المخطط التاسع.

تطور صادرات و واردات أهم المنتوجات
(بحساب 1000 طن)

	معدل تقديرات المخطط	معدل إنجازات المخطط	معدل نسبة الإنجاز (%)
- الصادرات			
زيت الزيتون	117.8	124.5	105.7
منتوجات البحر	13.6	14.8	108.8
التمور	23	28.2	122.6
الفواكه	40	20.9	52.2
فريلة الحبوب	60	111.2	185.3
- الواردات			
الحبوب	1308.8	2285	174.6
الحليب و مشتقاته	5.2	16	307.7
اللحوم	3.6	3.8	105.6
الزيوت النباتية	150	172.3	114.9
السكر	200	262.6	131.3

4 . 2 الإستثمارات:

بلغت الإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال المخطط التاسع 4241 مليون دينار مقابل تقديرات بـ 5383 م.د مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ 79%.

و يرجع التأخير الحاصل بالأساس إلى عدم تحقيق الأهداف المرسومة للإستثمارات في قطاع الصيد البحري و قطاع الآلات الفلاحية و قطاع الأشجار المثمرة نتيجة الظروف المناخية الغير ملائمة و كذلك إلى التأخير الحاصل في تنفيذ برامج المحافظة على المياه و التربة و إستراتيجية الغابات و المراعي.

و يبرز الجدول التالي الإنجازات القطاعية في مجال الإستثمارات خلال فترة المخطط التاسع و نسب الإنجاز.

الإستثمارات المنجزة
خلال المخطط التاسع مقارنة بالتقديرات
(بحساب م د)

القطاعات	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز (%)
المياه	2022.3	1562.2	77
تربية المائية	725.2	606.7	84
الصيد البحري	302	162.1	54
الآلات الفلاحية	648.4	401.8	62
الأشجار المثمرة	460.5	390.3	85
الدراسات و البحوث و الإرشاد	82.6	51.7	63
الغابات و المراعي	430	273.1	64
المحافظة على المياه و التربة	263.3	212.4	81
التنمية الفلاحية المندمجة	108	124.3	115
برامج التنمية الريفية المندمجة	74	102.1	138
البرنامج الجهوي للتنمية	22	40.7	185
الصندوق القومي للتضامن	22	62.4	284
مختلفات	222.7	251.3	113
المجموع	5383.0	4241.1	79

أما الإستثمارات المنجزة من طرف القطاع الخاص فقد بلغت 2146 م.د مقابل تقديرات بـ 2730 م.د أي بنسبة إنجاز بـ 79%. و بذلك يكون القطاع الخاص قد ساهم في إنجاز 50.6% من جملة الإستثمارات مقابل تقديرات بـ 51%.

و بالرغم من تحسن مساهمة القطاع الخاص فإن مساهمة الجهاز البنكي في التمويل لم تتعدى 26% من جملة إستثمارات القطاع الخاص التي أصبحت تعتمد أساسا على التمويل الذاتي ومنح الإستثمار التي تسندها الدولة.

وفي هذا الإطار شهد قطاع الري إقبالا كبيرا على الإستثمارات المتصلة بالتجهيزات المقتصدة للمياه حيث تطور معدل المساحات المجهزة من 15 ألف هكتار إلى 25 ألف هكتار سنويا مما مكن من تجهيز قرابة 220 ألف هكتار بكلفة 300 مليون دينار منها 150 مليون دينار في شكل منح إستثمار.

III. الإستنتاجات :

أبرزت تحاليل نتائج المخطط التاسع أن القطاع الفلاحي مازال يكتسي مكانة هامة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي حيث ساهم بـ 14.5% في الناتج الاجمالي و بـ 10% في مجهود الصادرات و 14% من جملة الإستثمارات بالإضافة إلى توفير 22% من فرص التشغيل.

و قد تجسدت العناية التي توليها الدولة للفلاحة من خلال تنفيذ مختلف الإصلاحات التي أقرها المخطط التاسع و ذلك بهدف إعداد القطاع لمجابهة مزيد تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية في إطار الإتفاقيات التي إلتزمت بها بلادنا من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و إمضاءها إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي و إتفاقيات للتبادل الحرّ مع بعض البلدان العربية بالخصوص.

وعلى الرغم من عدم إستقرار العوامل الطبيعية وحصول فترات جفاف خلال سنوات المخطط تمكن القطاع من تحقيق معدل نسبة نمو سنوية بـ 2.6% وهي نسبة معتبرة في ظل الظروف المناخية التي إتسمت بها فترة المخطط التاسع. وقد ساعد على تحقيق هذه النتائج تظافر عدة عوامل منها بالخصوص إعتماد الفلاحين على التقنيات الحديثة التي أفرزتها البحوث والتجارب و توسيع مشاريع الرّي والتحسّن المستمر للمناخ الإقتصادي للنشاط الفلاحي بفضل التشجيعات والحوافز التي وفرتها الدولة في إطار مختلف الخطط القطاعية التي أقرت للنهوض بالإنتاج.

و يبرز ما حققته الفلاحة التونسية من نجاحات من خلال ما أنجز في إطار الإستراتيجيات القطاعية المتصلة بالإكتفاء الذاتي حيث تمّ بلوغ الإكتفاء الذاتي من الألبان سنة 1999 مع تحقيق فائض في هذه المادة و بلوغ الإكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء سنة 2001 ، مع الإشارة أنّ بلادنا حققت إكتفاءها الذاتي في منتوجات الخضر والغلال والدواجن. كما أصبح العرض في الأسواق متوفرا كامل فصول

السنة بالنسبة لكافة المنتوجات بفضل تدعيم شبكة الخزن المبرد و التكييف والمجهودات المبذولة من طرف المجامع المختصة في مجال تعديل الأسواق.

و نظرا لأهمية دور القطاع الفلاحي في المجهود الوطني للتصدير فقد تكثفت الجهود لدعم هذا النشاط عبر تأهيل قطاع الصيد البحري و قطاع الدواجن حيث أصبحت بلادنا مدرجة في قائمة البلدان المصدرة لمنتوجات الدواجن (الدعام) في إتجاه السوق الأوروبية ، و تدعيم دور القطاع الخاص بالسماح له بالمساهمة في تصدير زيت الزيتون بالإضافة إلى عديد الإجراءات التشجيعية والتنظيمية مثل دعم الشراكة في قطاع الصيد البحري و تشجيع الزراعات البيولوجية الموجهة للتصدير.

ويتجلى من خلال النتائج المسجلة في القطاع الفلاحي على مختلف المستويات تجاوب المتدخلين في القطاع و خاصة الفلاحين و البحارة مع مختلف الآليات التشجيعية التي وقع إقرارها وهو ما يبرز من خلال تطور إنتاج كافة القطاعات و تحسن إنتاجيتها بما دعم قدرتها التنافسية حيث أبرزت الدراسة حول القدرة التنافسية للقطاع أن عديد المنتوجات تمتلك قدرة تنافسية كافية على مستوى الضيعة تمكنها من مجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات.

و بالرغم من أهمية هذه الإنجازات فإنّ القطاع الفلاحي مطالب في الفترة القادمة بإستحثاث نسق نموه خاصة في ظل التحديات التي تنتظره و المتمثلة بالخصوص في المحافظة على إستدامة التنمية في ظروف ستشهد مزيد الضغط على الموارد الطبيعية من ماء و تربة وغابات و مراعي و ثروة سمكية و التي تمثل أحد أهم العناصر الأساسية للتنمية الفلاحية والتي اولتها بلادنا عناية خاصة نظرا لمحدوديتها و ضرورة العمل على تعبئتها و توظيفها لفائدة مجهود التنمية من ناحية والمحافظة عليها و ترشيد إستغلالها بهدف تحقيق التنمية المستديمة من ناحية أخرى.

وقد عرفت فترة المخطط التاسع إرتفاع نسق إنجاز مختلف الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بالموارد الطبيعية بعد البداية البطيئة خاصة بالنسبة لبرامج المحافظة على المياه والتربة و خطة المراعي. وبالرغم من تحقيق نتائج هامة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار نسب إنجاز الإستثمارات حيث تم إنجاز 80% في قطاع المياه و 63 % في قطاع الغابات والمراعي و 87% في مجال المحافظة على المياه والتربة فإنّ الأهداف المرسومة في إطار إستراتيجيات الموارد الطبيعية لم يقع تحقيقها كليا وهو ما تطلب تقييم و تحيين هذه الإستراتيجيات خلال سنة 2000 و إعداد ثلاث إستراتيجيات وطنية جديدة ستغطي فترتي المخططين العاشر و الحادي عشر (2002-2011) تشمل قطاعات المياه والغابات والمراعي والمحافظة على المياه والتربة.

و بصفة عامة أبرز تحليل نتائج المخطط التاسع ومختلف الدراسات القطاعية و الإستشارات الوطنية التي تم تنظيمها خلال فترة المخطط التاسع و التي شملت المسائل العقارية والهياكل المهنية الفلاحية و كذلك الندوات الوطنية المتعلقة بالتصرف في فوائض الإنتاج و قطاع السمك الأزرق وجود بعض الإشكاليات و النقائص التي تحدّ من تطور القطاع و المتمثلة بالخصوص في :

- وجود عوائق هيكلية على مستوى بعض المنظومات تتمثل بالخصوص في ضعف التنظيم و التنسيق بين مختلف المتدخلين نتج عنه وجود صعوبات في مستوى بعض حلقات المنظومة الفلاحية الغذائية ،
- صعوبة التسويق الخارجي لبعض المنتجات خاصة بالنسبة للقطاعات التي بدأت تسجل فوائض في إنتاجها نظرا لإقتصار إستراتيجيات التنمية القطاعية في العشرية السابقة على تحقيق هدف الإكتفاء الذاتي من ناحية و غياب دراسات حول الأسواق الخارجية من ناحية أخرى ،
- ضعف إنتاجية بعض الأنشطة خاصة على مستوى الضيعات الفلاحية المتوسطة و الصغرى مقارنة مع ما أثبتته نتائج البحوث وما تم تحقيقه على مستوى الضيعات العصرية ، وهو ما يحدّ من قدرتها التنافسية ،
- ضعف التنويع على مستوى الإنتاج و التحويل نتج عنه الإقتصار على بعض المنتوجات التقليدية مع ما إنجرّ عن ذلك من صعوبات في التسويق خاصة على مستوى الأسواق الخارجية نتيجة المنافسة الشديدة وتنوّع الطلب ،
- تأثر الإنتاج البعلي بالتقلبات المناخية من سنة إلى أخرى ،
- وجود العديد من العوائق العقارية مثل تشتت المستغلات و تفشي ظاهرة الإهمال ممّا يحدّ من الإستغلال الأمثل لموارد البلاد من الأرض ،
- ضعف مساهمة المهنيين في تسيير و تنظيم قطاعات الإنتاج و خاصة في مجال التزويد والتسويق في الداخل و الخارج.

الباب الثاني

محاور سياسة التنمية الفلاحية
خلال المخطط العاشر 2002-2006

I . أهم التحديات التي سيواجهها قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال السنوات القادمة:

مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة منذ منتصف الثمانينات من إدخال حركية كبرى على القطاع الفلاحي تولدت عنها نتائج إيجابية على مستوى تحقيق الأمن و الإكتفاء الذاتي و تطور الإنتاج بصفة ملحوظة و متواصلة أدى إلى تحقيق فوائض في عديد المنتوجات. كما تدعم الإستثمار في القطاع و تحسنت وضعية الميزان التجاري الغذائي الذي عاد إلى تحقيق فوائض إيجابية و هو ما يؤكد حدوث نقلة نوعية في القطاع مكنته من تدعيم مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

و بالرغم من بلوغ هذه النتائج فإن قطاع الفلاحة و الصيد البحري مقبل على تحديات كبرى يتعين عليه رفعها خلال فترة المخطط العاشر للمحافظة على الإنجازات التي تحققت لفائدته و تدعيمها.

و تتمثل أهم التحديات التي سيواجهها القطاع خلال الخماسية القادمة في:

- التفتح أكثر على الأسواق الخارجية و ضرورة التأقلم مع متطلبات المحيط الخارجي في مجالات جودة و نوعية و مواصفات المنتوج ،
- التأقلم مع العوامل المناخية و تكييف السياسة التنموية لتأخذ بعين الإعتبار هذه المتغيرات بما يسمح من التقليص من عدم إستقرار الإنتاج و ضمان إستدامة النمو ،
- ضمان تسويق فوائض الإنتاج خاصة وقد حققت بلادنا إكتفاءها الذاتي في عديد المنتوجات ،
- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية بما يضمن المحافظة على التوازنات البيئية و إستدامة إستغلالها.

1 . مزيد التفتح على الأسواق الخارجية والتأقلم مع متطلبات المحيط الخارجي:

شهد قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال فترة المخطط التاسع إستحداث نسق الإصلاحات بهدف إعداد القطاع لمزيد التفتح على الأسواق الخارجية حيث تم إتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير أداء القطاع على المستوى الداخلي والخارجي عبر تنفيذ عديد البرامج من بينها برنامج تأهيل قطاع الصيد البحري وإنجاز الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الحساسة مثل الألبان و البطاطا و اللحوم و الطماطم. كما تم تنفيذ برنامج وطني للإقتصاد في مياه الري و تم إتخاذ عديد الإجراءات الأخرى بهدف تنويع الإنتاج و تثمينه تمثلت في سن تشجيعات وحوافز لتوجيه الفلاحين إلى الفلاحة البيولوجية إضافة إلى إعداد برنامج للنهوض بالخدمات الفلاحية ينصهر في إطار تأهيل القطاع.

و تتمثل أهم الإشكاليات المستقبلية المتصلة بالتفتح على الأسواق الخارجية في ضرورة تنمية القدرة التنافسية لمنتوجاتنا بما يساعد على رفع تحدي المنافسة في الداخل والخارج و ذلك بتوفير منتوجات فلاحية غذائية ذات جودة عالية و بتكلفة تمكن من المنافسة في السوق الداخلية و الخارجية.

و في هذا الإطار يتعين على القطاع الفلاحي الإستفادة من الفرص التي توفرها الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا و خاصة الإتفاقية الجديدة التي أبرمت مع الإتحاد الأوروبي في مجال تبادل المنتوجات الفلاحية و التي أفرزت إمكانيات جديدة هامة لتصدير المنتوجات الفلاحية الغذائية نحو الإتحاد الأوروبي. ويتطلب تحقيق مختلف الحصص التصديرية التي تم الإتفاق بشأنها تكثيف جهود مختلف المتدخلين من منتجين فلاحيين و مصنعين و مصدرين حتى تتدعم مكانة منتوجاتنا بهذه الأسواق.

و توفر مختلف الإتفاقيات الثنائية مع البلدان الشقيقة و الصديقة و كذلك الإتفاقية متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة إمكانيات هامة لتصدير منتوجاتنا الفلاحية الغذائية يتعين الإستفادة منها بأقصى قدر ممكن بما يساهم في تنويع الأسواق.

و للإستفادة بأكثر قدر ممكن من الإمكانات المتاحة وجب تأقلم جميع مكونات المنظومة الفلاحية الغذائية مع المتطلبات العديدة للمحيط الخارجي خاصة في مجال نوعية و جودة المنتوجات التي أصبحت تخضع إلى مواصفات دقيقة و صارمة في الأسواق الخارجية وهو ما يتطلب تأهيل المنظومة الفلاحية الغذائية بما يساعد على تدعيم القدرة التنافسية لمنتوجاتنا.

1 . مزيد التفتح على الأسواق الخارجية والتأقلم مع متطلبات المحيط الخارجي:

شهد قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال فترة المخطط التاسع إستحداث نسق الإصلاحات بهدف إعداد القطاع لمزيد التفتح على الأسواق الخارجية حيث تم إتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير أداء القطاع على المستوى الداخلي والخارجي عبر تنفيذ عديد البرامج من بينها برنامج تأهيل قطاع الصيد البحري وإنجاز الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الحساسة مثل الألبان و البطاطا واللحوم و الطماطم. كما تم تنفيذ برنامج وطني للإقتصاد في مياه الري و تم إتخاذ عديد الإجراءات الأخرى بهدف تنويع الإنتاج و تثمينه تمثلت في سن تشجيعات وحوافز لتوجيه الفلاحين إلى الفلاحة البيولوجية إضافة إلى إعداد برنامج للنهوض بالخدمات الفلاحية بتصير في إطار تأهيل القطاع.

و تتمثل أهم الإشكاليات المستقبلية المتصلة بالتفتح على الأسواق الخارجية في ضرورة تنمية القدرة التنافسية لمنتوجاتنا بما يساعد على رفع تحدي المنافسة في الداخل والخارج و ذلك بتوفير منتوجات فلاحية غذائية ذات جودة عالية و بتكلفة تمكن من المنافسة في السوق الداخلية و الخارجية.

و في هذا الإطار يتعين على القطاع الفلاحي الإستفادة من الفرص التي توفرها الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا و خاصة الإتفاقية الجديدة التي أبرمت مع الإتحاد الأوروبي في مجال تبادل المنتوجات الفلاحية و التي أفرزت إمكانيات جديدة هامة لتصدير المنتوجات الفلاحية الغذائية نحو الإتحاد الأوروبي. ويتطلب تحقيق مختلف الحصص التصديرية التي تم الإتفاق بشأنها تكثيف جهود مختلف المتدخلين من منتجين فلاحيين و مصنعين و مصدرين حتى تتدعم مكانة منتوجاتنا بهذه الأسواق.

و توفر مختلف الإتفاقيات الثنائية مع البلدان الشقيقة و الصديقة و كذلك الإتفاقية متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة إمكانيات هامة لتصدير منتوجاتنا الفلاحية الغذائية يتعين الإستفادة منها بأقصى قدر ممكن بما يساهم في تنويع الأسواق.

و للإستفادة بأكثر قدر ممكن من الإمكانات المتاحة وجب تأقلم جميع مكونات المنظومة الفلاحية الغذائية مع المتطلبات العديدة للمحيط الخارجي خاصة في مجال نوعية و جودة المنتوجات التي أصبحت تخضع إلى مواصفات دقيقة و صارمة في الأسواق الخارجية وهو ما يتطلب تأهيل المنظومة الفلاحية الغذائية بما يساعد على تدعيم القدرة التنافسية لمنتوجاتنا.

و حرصا من بلادنا على توفير الظروف الملائمة لترويج منتوجاتنا ، تم إتخاذ عديد الإجراءات و الشروع في إرساء نظم الجودة بمصانع التحويل في إطار برنامج تأهيل قطاع الصناعات الغذائية. كما تم خلال سنة 2001 إحداث إدارة عامة مكلفة بحماية النباتات و مراقبة جودة المنتوجات الفلاحية.

2. التأقلم مع العوامل المناخية:

مازالت التقلبات المناخية تؤثر بصفة كبيرة على إنتاج المناطق البعلية خاصة بالمناطق الجافة وشبه الجافة مما يتسبب في عدم إستقرار نسبة نمو القطاع الفلاحي من سنة إلى أخرى.

و إن أمكن بفضل المجهودات التي بذلت في مجال تعبئة الموارد المائية و إحداث المناطق السقوية و كذلك إستنباط الأصناف و التقنيات الفلاحية المتلائمة مع الظروف المناخية التقليص من حدة عدم الإستقرار السنوي للإنتاج ، فإن إستدامة نمو القطاع و دعم مساهمته في تحقيق الأهداف الوطنية في مجال التشغيل والتنمية الجهوية يتطلب مزيد العمل في إتجاه الحد من تأثير العوامل المناخية على نمو القطاع الفلاحي و ذلك بإحكام إستغلال المناطق السقوية بتعميم تقنيات الإقتصاد في الماء و دعم البحوث الزراعية المتصلة بإيجاد الأصناف و التقنيات التي تتلائم و خصوصيات الجهات الطبيعية للبلاد و تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات المناخية.

و لمعالجة تأثير العوامل المناخية على الإنتاج سيشهد المخطط العاشر إعداد خطة وطنية تأخذ بعين الإعتبار تأثير الجفاف على الإنتاج الفلاحي و تضع تصورات مستقبلية لمزيد التأقلم مع هذه المعطيات.

3. المحافظة على نسق مستديم للنمو و إحكام التصرف في وفرة الإنتاج:

حقق القطاع معدل نسبة نمو سنوي قاربت 3% خلال فترة المخطط التاسع بفضل ما أمكن إنجازه من نتائج إيجابية لأغلب المنتوجات التي بدأ العديد منها بإستثناء الحبوب والأعلاف يفرز فوائض في إنتاجها.

و لتدعيم دور القطاع في المحافظة على التوازنات الكبرى للإقتصاد و مواصلة النقلة النوعية التي بدأت تحققها أغلب الأنشطة الفلاحية يتعين على القطاع مواصلة نموه وإستحثاث نسقه خلال فترة المخطط العاشر. و المنتظر أن ينجرّ عن هذا النسق للنمو تحقيق فوائض ظرفية في الإنتاج لعديد المنتوجات ستتطور شيئا فشيئا لتصبح هيكلية.

و لمجابهة هذا الوضع تم إعداد خطة وطنية تهدف إلى التحكم في وفرة الإنتاج في ظل تفتح أكثر للقطاع الفلاحي على الأسواق الخارجية. و تهدف هذه الخطة إلى إحكام التصرف في وفرة الإنتاج و ذلك بدعم سياسة الأمن الغذائي بإيلاء عناية أكثر للقطاعات التي لم تحقق فيها بعد الإكتفاء الذاتي على غرار الحبوب والأعلاف والبذور من ناحية و الإنتاج للتصدير في القطاعات التي حققت الإكتفاء الذاتي بما يدعم مساهمة القطاع في المجهود الوطني للتصدير من ناحية أخرى.

4. التصرف في الموارد الطبيعية:

تمثل الموارد الطبيعية من موارد مائية و تربة و موارد غابية و رعوية و بحرية إحدى أهم ركائز التنمية الفلاحية و إستدامتها في بلادنا. و نظرا لندرة و هشاشة هذه الموارد و إزدياد الضغط عليها في السنوات القادمة بحكم متطلبات التنمية ، فإن المحافظة عليها و إحكام إستغلالها أصبحت متأكدة لتحقيق التنمية المستديمة لقطاع الفلاحة و الصيد البحري.

فبالنسبة للموارد المائية ستشهد السنوات القادمة إرتفاعا في الطلب نتيجة التزايد السكاني والتطور العمراني وتحسن نمط الحياة و إزدياد حاجيات القطاعات الأخرى من صناعة و سياحة. و تتمثل أهم التحديات التي تواجه قطاع الموارد المائية في إحكام التصرف في هذه الموارد و حمايتها من الإستنزاف والتلوث و إيجاد موارد بديلة إضافة إلى حماية المنشآت المائية من سدود كبرى و سدود جبلية من الترسبات المتأتية من الأراضي المتواجدة بمصبات الأودية وهو ما يتطلب تكثيف عمليات التشجير الغابي و الرعوي و عمليات المحافظة على المياه و التربة.

و في مجال الغابات والمراعي التي تؤمن دورا هاما على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي والبيئي حيث تساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي ومختلف المنظومات البيئية بالبلاد ، فإنها ستتعرض لمزيد من الضغط على مواردها في السنوات القادمة من طرف السكان المتواجدين بها والمستغلين لمواردها وهو ما سيؤدي إلى مزيد تدهور الغطاء الغابي و المراعي و بالتالي التربة في صورة عدم إتخاذ إجراءات ترمي إلى ترشيد الإستغلال.

و على مستوى التربة و حماية الأراضي فإن أهم التحديات التي يجب العمل على رفعها في السنوات القادمة تتمثل في الحدّ من تدهور التربة و الأراضي من جراء الإنجراف والإنجراد والتصدي إلى ظاهرة التملح التي عرفتها بعض المناطق السقوية إضافة إلى العمل على ترشيد إستعمال الأراضي بجوار مناطق العمران وحماية الأراضي الخصبة المحاذية لهذه المناطق.

كما يعتبر تشتت الأراضي الفلاحية و تجزئتها من أبرز المشاكل التي تحد من نجاعة القطاع الفلاحي حيث أبرزت الإحصائيات أن معدل مساحات الضيعات

الفلاحية في إنخفاض و أن معدل قطع الأرض للضيعة في إزدياد ممّا قد ينجرّ عنه صعوبات في خدمة الأرض و توظيفها للإنتاج الفلاحي على الوجه الأفضل و يؤدي بالتالي إلى تفاقم ظاهرة الإهمال و نقص الإستغلال.

و بخصوص الموارد البحرية فإن الوضع الحالي يتسم بإشتداد الضغط على بعض الجهات وعلى بعض الأصناف ذات القيمة التجارية العالية في حين مازال الإستغلال ضعيفا بمناطق الشمال و أعالي البحار و كذلك بالنسبة لمخزون البلاد من السمك الأزرق. و تتمثل أهم التحديات في قطاع الصيد البحري في تحقيق ترشيد إستغلال الموارد المتاحة بجميع أنواعها و الحدّ من الآثار السلبية التي تتعرض لها بعض المنظومات نتيجة الصيد العشوائي و التلوث الكيمياني و البيولوجي ببعض المناطق. كما يتطلب نمو القطاع التركيز أكثر على تربية الأحياء المائية التي بإمكانها المساهمة في الرفع في الإنتاج دون التأثير على المخزون السمكي.

II . أسس السياسة الفلاحية خلال المخطط العاشر:

أخذا بعين الإعتبار للتحديات المشار إليها أعلاه وبالإعتماد على البرنامج الرئاسي المستقبلي فإن السياسة الفلاحية خلال المخطط العاشر سترتكز على الأسس التالية:

- تحقيق إستدامة نموّ الإنتاج وتواصل نسقه ،
- تنمية الريف بتحسين ظروف العيش و دخل الفلاحين ،
- مواصلة تعبئة و إحكام إستغلال الموارد الطبيعية .

1. تحقيق إستدامة نمّو الإنتاج:

تمكنت بلادنا بفضل الإصلاحات التي وقع تنفيذها لفائدة القطاعات المنتجة في إطار الخطط القطاعية من بلوغ الإكتفاء الذاتي في أغلب المنتوجات من خضر و غلال و ألبان و لحوم و أسماك. وشهدت السنوات الأخيرة بروز فوائض موسمية في العديد من المنتوجات تطلبت وضع آليات لتعديل السوق تمثلت في بعث صندوق تدعيم القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة و الصيد البحري وإيجاد الموارد المالية الضرورية لتكوين المخزونات الإستراتيجية الغذائية.

و نظرا للنموّ المتواصل لقطاعات الإنتاج ، ينتظر أن تتطور هذه الفوائض لتصبح هيكلية في السنوات القادمة وهو ما يدعو إلى وضع إستراتيجية وطنية لإحكام التصرف في هذه الفوائض و تنويع الإنتاج بما يمكّن من إستدامة نمو القطاع و تواصل نسقه وبالتالي إستدامة الأمن الغذائي و دعم مساهمته في مجهود التنمية.

و يعتبر التصدير إحدى المجالات الهامة للتصرف في وفرة الإنتاج و خلق ديناميكية جديدة داخل القطاع تعتمد على الإنتاج للتصدير وهو ما يستدعي ملائمة إستراتيجية تنمية القطاع مع متطلبات المرحلة القادمة التي ستتميز بمزيد تفتح إقتصاد البلاد بصفة عامة و القطاع الفلاحي بصفة خاصة على الخارج و إنصهاره في الدورة الإقتصادية العالمية.

و تستدعي المرحلة القادمة ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" و توفير الظروف الملائمة حتى تتمكن المنظومة الفلاحية الغذائية من تحسين قدرتها التنافسية و ذلك عبر تأهيل كافة [illegible] و تشريك كافة المتدخلين فيها من هياكل إدارية و منتجين و محولين في بلورة و إنجاز برنامج التأهيل.

2. تنمية الريف و تحسين ظروف العيش به :

ستتواصل خلال المخطط العاشر المجهودات الرامية إلى النهوض بالمناطق الريفية و تحسين ظروف العيش بها و ذلك بدعم البنية الأساسية بالأرياف المتمثلة بالخصوص في شبكة الطرقات و المسالك الفلاحية بما يساعد على ربط مختلف المناطق الفلاحية بمراكز الإستهلاك و التصنيع الفلاحي الغذائي. كما سيقع تدعيم شبكة التنوير الريفي و التزود بالماء الصالح للشراب مع ضمان حدّ أدنى بـ 80% في كل الجهات.

و في هذا الإطار سيقع إيلاء الجهات الأقل نموا و التي بها إمكانات فلاحية هامة عناية خاصة خلال المخطط العاشر بما يساعد على دعم مساهمة قطاع الفلاحة و الصيد البحري في المحافظة على التوازنات الإستراتيجية المتعلقة بإشاعة تنمية جهوية تدعم تماسك البناء الوطني. لذلك سيتواصل تنفيذ الخطة الرامية إلى النهوض بالمناطق الصعبة و ذلك لضمان تنمية مستديمة بهذه المناطق و إرساء قواعد تنمية جهوية متكاملة. و ستشمل هذه الخطة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للحوض المنجمي بتلصة و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمناطق الجبلية لولاية قابس و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين إضافة إلى مواصلة برامج التنمية الغابية المندمجة و توسيع منطقة تدخل مشروع المناطق الجبلية بالشمال الغربي و تدخلات البرامج الأخرى مثل برامج التنمية الريفية المندمجة و الصندوق الوطني للتضامن 26- 26 و برنامج النهوض بالتشغيل 21-21.

و من ناحية أخرى يعتبر تحسين دخل الفلاح أحد أهم المكونات التي تؤمن إستدامة النشاط الفلاحي و إستقطاب رؤوس الأموال و جلب الباعثين الفلاحيين بالإضافة إلى تثبيت الفلاحين في الريف و شدهم إلى النشاط الفلاحي. لذلك سيتم خلال المخطط العاشر مواصلة العمل لتحقيق هذا الهدف عبر الرفع في مردودية الإنتاج الفلاحي و تحسين جودته بالإضافة إلى إنتهاج سياسة تسويقية ملائمة تحمي الفلاح و توفر له دخلا كافيا.

.كما سيتم توسيع مفهوم تحسين دخل الفلاح المرتكز حاليا على توفير أسعار مجدية و خطة تسويقية ملائمة للمواد الحساسة ليأخذ بعين الإعتبار تنويع الإنتاج و إدخال زراعات جديدة و الإنتاج للتصدير كاليات جديدة لتحسين دخل الفلاح مع المحافظة على الآليات التعديلية المعمول بها حاليا و دعمها .

و بالإضافة إلى ذلك سيقع العمل على مواصلة سياسة الأسعار على مستوى الإنتاج التي تستند بالأساس إلى قوانين السوق مع سياسة تسويقية ترتكز على آليات تعديلية تضمن عدم إنهيار الأسعار عند وفرة الإنتاج .

كما ستتكثف الجهود لتحسين جودة المنتوج بما يساعد على إكسابه قيمة مضافة عالية و يوفر دخلا إضافيا. و يندرج في هذا الإطار دعم المنتوجات البيولوجية و المنتوجات تحت التسميات المثبة للأصل لما لبلادنا من إمكانات في هذا المجال و ما لها من إنعكاسات إيجابية على مستوى تحسين دخل الفلاحين الذين يتوجهون إلى هذه الأنشطة الواعدة.

3 . مواصلة تعبئة و إحكام إستغلال الموارد الطبيعية:

أولت الدولة منذ التغيير أهمية خاصة لتعبئة و إحكام إستغلال الموارد الطبيعية . فتم إقرار و تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية التي مكنت بلادنا من تحقيق أمنها المائي و تطوير الغطاء الغابي وحماية مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية من الإنجراف و التصحر.

و قد أصبحت لبلادنا تجربة رائدة في مجال تعبئة الموارد المائية و إستغلالها بفضل السياسة المتكاملة التي إنتهجتها والتي مكنتها من مجابهة كل الحالات الطبيعية في ظروف معقولة بفضل التجهيزات الأساسية التي أقامتها و كذلك بفضل وضع إستراتيجية للتصرف في الموارد المتاحة.

و نظرا لأن الماء مورد حيوي و محور رهانات كبرى في العالم و إعتبارا لحساسية هذا المورد ، فإن مجهود التعبئة و إحكام الإستغلال سيتواصل خلال المخطط العاشر في إطار الإستراتيجية الوطنية الجديدة 2002-2011 بصورة فعالة قصد دعم مخزوننا من الماء و ضمان أمن مائي مستديم للأجيال القادمة ، إضافة إلى دعم البرامج الرامية إلى تطوير التقنيات الخاصة بمعالجة المياه المالحة والمستعملة لتوفير المزيد من المياه القابلة للإستغلال.

و في مجال المحافظة على المياه والتربة ستتواصل الجهود بهدف تدعيم أشغال المحافظة على المياه والتربة للحدّ من ظاهرة الإنجراف بجميع أشكالها و التي تبلغ نسبتها 62% أي ما يعادل 3,5 مليون هكتار موزعة على كامل مناطق

البلاد إضافة إلى 10.6 مليون هكتار مهددة بالتصحر و متواجدة أساسا بمناطق الجنوب.

أما بالنسبة لقطاع الغابات والمراعي و نظرا لدورهما الإقتصادي والإجتماعي و كذلك البيئي فان الجهود ستتكثف في إطار إستراتيجية وطنية جديدة تغطي فترتي المخططين العاشر و الحادي عشر و تهدف إلى بلوغ نسبة غطاء غابي بـ 16% في غضون 2011 و ترتكز على مقاربة يتم بمقتضاها تشريك متساكني الغابات و مستغلي المراعي في تنميتها و إدارتها.

و بالنسبة لقطاع الصيد البحري فسترتكز الجهود خلال المخطط العاشر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع و المتمثلة في إحكام التصرف في الموارد البحرية و تحقيق التوازن بين الموارد والإستغلال، وتحسين الإحاطة بالبحارة ، وكذلك القدرة التنافسية لمنتوجات الصيد البحري وتثمينها إضافة إلى مواصلة تأهيل البنية الأساسية و أسطول الصيد البحري. كما سيقع إيلاء عناية خاصة إلى الشراكة و دعم الصيد في المناطق الشمالية و أعالي البحار و تربية الأحياء المائية و كذلك إلى تكثيف إستغلال السمك الأزرق في إطار الخطة الوطنية التي أعدت للغرض.

الباب الثالث

سياسة التنمية الفلاحية
خلال المخطط العاشر 2002-2006

I . السياسة العامة للتنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر :

ترتكز السياسة العامة للتنمية الفلاحية خلال المخطط العاشر على المحاور الأساسية التالية :

- تدعيم الإحاطة بالقطاع
- تحسين المحيط العام للقطاع
- تأهيل القطاع
- الجوانب الصحية وتحسين الجودة
- دفع التصدير
- التصرف في فوائض الإنتاج
- إحكام التعامل مع الظروف المناخية
- مزيد تفعيل الهياكل المهنية
- النهوض بالموارد البشرية
- الجوانب التشريعية والمؤسساتية

I . 1 تدعيم الإحاطة بالقطاع :

تشمل أهم السياسات في مجال الإحاطة بالقطاع تطوير منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والإرشاد والتكوين.

I . 1 . 1 دعم البحث و التعليم العالي الفلاحي :

مكنت السياسة المنتهجة في مجال البحث العلمي من إرساء منظومة وطنية للبحث الفلاحي بجميع عناصرها. و إن كانت البرامج البحثية خلال الفترات السابقة مرتبطة إرتباطا وثيقا بأهداف التنمية المتصلة بتحقيق الإكتفاء الذاتي ، فإنّ ما حققته بلادنا في هذا المجال و بروز فوائض إنتاج في جل المنتوجات بإستثناء الحبوب والأعلاف يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات وإيلاء العناية خاصة إلى البحوث الرامية إلى تحسين الجودة و التحكم في كلفة الإنتاج عبر تحسين الإنتاجية و النهوض بنوعية المنتوج بما يساعد على الرفع في القدرة التنافسية لمنتوجاتنا.

و في هذا الإطار سيقع العمل خلال فترة المخطط العاشر على تطوير نظم و مناهج التعليم العالي الفلاحي لتتلائم والمتغيرات التي يشهدها القطاع و محيطه و يدعم مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية.

و ستركز السياسة التنموية خلال المخطط العاشر في مجال البحث والتعليم العالي الفلاحي على العناصر التالية:

- مواصلة تنفيذ الخطة العشرية للبحث العلمي مع الإهتمام خاصة بالمردودية الإقتصادية ودعم القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية و توسيع مجالات البحث بإدراج الأمن البيولوجي في المجالات المتصلة بالجينات والتحكم في فوائض الإنتاج بتنويع الإنتاج (الزراعات البيولوجية ، الزراعات الصناعية ، الزراعات الجديدة ، النباتات الطبية) . كما ستهتم برامج البحث العلمي بالمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد إستغلالها ، وبمعالجة ظاهرة الجفاف .
- التوجه نحو توحيد طاقات البحث بما يضمن الإستغلال الأمثل لها ، مع تأطير المراكز المختصة والمراكز الجهوية والقيام ببحوث ذات صبغة وطنية أو بحوث مخبرية . كما سيتم تركيز مراكز مختصة ومراكز جهوية و تدعيمها بمخابر ووحدات بحث تدريجيا .
- إستكمال منظومة التكوين والتعليم العالي في مجال الصيد البحري بإحداث معهد عالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية لتكوين فنيين سامين في الصيد البحري .
- مزيد تفعيل التكامل بين البحث والتعليم العالي الفلاحي في إطار برنامج يستند إلى فرق عمل مشتركة تهدف إلى توظيف الطاقات البشرية المتاحة لفائدة الأعمال البحثية قصد مزيد سلامة الأنشطة البحثية مع متطلبات القطاع الفلا ي .

وسيمكن تنفيذ مختلف مكونات إستراتيجية تطوير التعليم العالي الفلاحي من تجسيم هذا التوجه عن طريق :

- إحداث مركز تحضيري في البيولوجيا للدراسات الفلاحية وهو ما سيمكن من الرفع في عدد الإختصاصات ومن تفرع المعاهد العليا الفلاحية لإستقطاب عدد أكبر من الطلبة .
- تكثيف الإختصاصات في مختلف المراحل لتمكين الطلبة من تكوين أكثر تنوعا إعتمادا على حاجيات القطاع .
- إعطاء مؤسسات التعليم العالي الفلاحي مزيدا من المرونة في إستعمال مواردها الذاتية بتركيز التكوين المستمر . كما سيشمل التكوين المستمر مدرسي التعليم العالي الفلاحي

قصد تحيين المواد المدرسة وذلك في إطار العمل على مزيد تفتح مؤسسات التعليم العالي الفلاحي على قطاع الإنتاج .

- إيلاء أهمية أكبر لعنصر تثمين نتائج البحوث بإعتبار أن الإبتكار لا يمكن أن يكون إلا بالتفاعل بين كافة المتدخلين المعنيين وذلك بإيجاد طريقة تمكن من الربط بين الحلقات الثلاث : البحث والإرشاد والفلاح مع تشريك المهنة في تبليغ نتائج البحوث. ويتجسم هذا التوجه عن طريق فسح المجال للمرشدين العاملين بالمؤسسات المهنية والمؤطرين للمنتجين للإنتفاع بالدعم الفني من قبل وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي على غرار المرشدين التابعين للإدارة وكذلك المستشارين الفلاحيين مع تدعيم قدرات أجيزة تثمين نتائج البحوث بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة .

I . 2 الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي :

مكنت مختلف الإجراءات المتخذة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة من إرساء منظومة إرشادية و تكوينية تستجيب إلى حاجيات ومتطلبات الفلاحين و جعلهم قادرين على مواكبة المستجدات التقنية الحديثة.

و تتطلب المرحلة القادمة المتسمة بمزيد تحرير مبادلات المنتوجات الفلاحية تدعيم قطاع الإرشاد والتكوين لتلبية الحاجيات الجديدة للفلاحين عبر توفير إستشارة أكثر تنوعا وبالسرعة .

وفي هذا الإطار فإن سياسة الإرشاد والتكوين الفلاحي ستعتمد على مقاربة ترتكز على المحاور التالية:

- التدرج نحو تعددية تعاطي النشاط الإرشادي في نطاق إعادة توزيع الأدوار بين الإدارة والمهنة والخواص مع إحكام التنسيق بينهم. و ينتظر أن يخصص كل نوع من الإرشاد إلى شريحة معينة من الفلاحين على النحو التالي:

  - تخصيص الإرشاد الإداري للمنتجين المتعاطين للفلاحة الصغرى الإجتماعية والعائلية مع الحرص على تحسين نوعية هذا الإرشاد وجعله يتناغم مع خصوصيات هذه الفلاحة وما تتطلبه من تدخلات ومن وسائل تبليغ خصوصية . وينتظر أن يغطي هذا الإرشاد على المدى الطويل نسبة 50% من تدخل الجهاز الحالي .

- تخصيص الإرشاد المهني الذي يتم عبر الهياكل المهنية القاعدية (مجامع التنمية الفلاحية ، تعاضديات الخدمات) لفائدة منخرطيها من بين متوسطي وصغار الفلاحين ، بمساهمة المنتفعين بقسط من مصاريف الإرشاد مع مساندة مباشرة من الدولة .
- تخصيص الإرشاد الذي يتم عبر الإستشارة الخاصة لفائدة كبار الفلاحين والشركات الفلاحية على أن يتحمل هؤلاء كامل كلفة الإستشارة مع نهاية المخطط.

- تدعيم الإرشاد و التكوين الموجه للمرأة الريفية.
- النهوض بالإرشاد الجماهيري مع الحرص على تشريك المؤسسات الخاصة في إنتاج بعض الدعائم السمعية البصرية والمكتوبة وفي تطوير الإعلام الفلاحي في نطاق إسداء خدمات.
- إحداث نظام إرشاد قاعدي خاص بالصيد البحري و تربية الأسماك.

و سيتم في هذا الإطار تدعيم وكالة الإرشاد بما تقتضيه مهامها من دعم ومتابعة ومسايرة لجهاز الإرشاد الميداني والجماهيري وتدعيم المبادرات المهنية والخاصة وذلك بتعزيزها بوسائل العمل وبالموارد البشرية خاصة في مجال تثمين نتائج البحث.

أما في ما يتعلق بجهاز الإرشاد الميداني فسيتم العمل على مزيد تفعيل دور المسؤولين عن الإرشاد خاصة على مستوى تنسيق أنشطة الإرشاد ومنهجية التدخل مع مزيد تنشيط المنتجين والحث على تنظيمهم صلب مجامع تنمية فلاحية قصد تمكينهم من الإحاطة الجماعية المكثفة على المدى القصير ثم تشريكهم في تحمل قسط من الإرشاد على المدى المتوسط والطويل .

وبخصوص المستشارين الفلاحيين الخواص ، ستقع مراجعة القانون المنظم لهذه المهنة في إتجاه مزيد تيسير شروط إنتصاب هؤلاء المستشارين لحسابهم الخاص.

و بالتوازي مع تنفيذ البرامج الإرشادية سيقع تدعيم برامج التكوين المهني للفلاحة والصيد البحري بهدف الإستجابة إلى حاجيات المستغلات الفلاحية في هذا المجال . و ستركز خطة تطوير قطاع التكوين المهني خلال المخطط العاشر على:

- مواصلة ملائمة التكوين مع الحاجيات الحقيقية للمستغلات عن طريق إرساء علاقات شراكة بين الإدارة و المهنة و دعم برامج التكوين

الأساسي والمستمر لفائدة الفلاحين والبحارة و أبنائهم مع تعميم التكوين بالتداول والتكوين الظرفي وعلى عين المكان

- تطوير وظيفة هندسة التكوين و تكوين المكونين بما يساعد على تأهيل قطاع التكوين و تلبية حاجيات القطاع
- مواصلة تأهيل مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري بما يمكن من تكوين يد عاملة و تقنيين فنيين قادرين على مسايرة التطورات التقنية.

أما على المستوى الكمي فإنّ أهداف المخطط العاشر تتمثل في تكوين 5000 من التقنيين المهنيين (منهم 1500 في قطاع الصيد البحري) ، 2500 من الباعثين الشبان و 70 ألف من الفلاحين والبحارة وأبنائهم.

2 . تحسين المحيط العام للقطاع:

يشمل تحسين المحيط العام للقطاع تطوير السياسة المتصلة بالإستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية بجميع أنواعها والعناية بالفلاحة الصغرى ومجابهة المخاطر الطبيعية و تطوير الأوضاع العقارية.

* النهوض بالإستثمار الفلاحي الخاص:

سيتركز العمل في هذا المجال على مزيد ملائمة التشجيعات مع أهداف التنمية الفلاحية الوطنية و الجهوية و تعصير القطاع و تدعيم التأطير و التكوين للباعثين و ذلك عن طريق:

- ملائمة التشجيعات مع خصوصيات الأنشطة الفلاحية و مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية الإستراتيجية و خاصة دعم التصدير ،
- التشجيع على إدخال التقنيات الحديثة والمتطورة
- مزيد تشجيع الإستثمارات الفلاحية التي تعتمد على الشراكة و الموجهة بالأساس للتصدير ،
- تدعيم التأطير والتوجيه والتكوين للباعثين خاصة في مجالات التصرف في المستغلات الفلاحية و إنجاز المشاريع ضمانا لتوفير ظروف النجاح للمشاريع الإستثمارية.

* تطوير آليات تمويل القطاع الفلاحي:

بالرغم من وجود آليات لضمان القروض البنكية في نطاق الصندوق الوطني للضمان ومن إحداث أنظمة تمويل جديدة على غرار البنك التونسي للتضامن والقروض الصغيرة ، فإنّ تمويل القطاع مازال لا يشمل سوى 10% من الفلاحين

و أن نسبة القروض البنكية في هيكلة تمويل الإستثمارات لا تتجاوز نسبة 26% بينما تعتمد جل الإستثمارات أساسا على التمويل الذاتي.

لذلك سيقع العمل على مزيد تحسيس الجهاز البنكي بتدعيم مساهمته في تمويل الإستثمارات الفلاحية خاصة و قد توفرت في عديد القطاعات الجدوى الإقتصادية الكافية. وبالنسبة إلى بعض الأنشطة الفلاحية (على غرار الصيد البحري) فإن قروض الإيجار (Leasing) تمثل إمكانية إضافية و أداة لضمان تمويل الإستثمار ودفعه ، سيقع التركيز عليها خلال المخطط العاشر .

وبهدف مزيد دفع الإستثمار الخاص في القطاع الفلاحي ، ستتجه الإصلاحات المتعلقة بالتمويل نحو :

- العمل على توحيد شروط إسناد القروض للفلاحة الصغرى مهما كان مصدر التمويل ،
- مزيد حث الجهاز المصرفي للمساهمة أكثر في تمويل القطاع الفلاحي
- وضع خطوط قروض بنكية خاصة بتمويل المخزونات الفلاحية التي تساهم في إحكام التصرف في فوائض الإنتاج والحد من تأثيرات المعاومة،
- إحداث خط قرض خاص بتمويل الهياكل المهنية لتشجيعها على تلبية حاجيات صغار الفلاحين خاصة على مستوى توفير مستلزمات الإنتاج ،
- تيسير الضمانات البنكية بإعتبار الضمانات التي أصبح يوفرها النظام الجديد للتأمين الفلاحي والصندوق الوطني للضمان.

* مواصلة العناية بالفلاحة الصغرى:

تكتسي الفلاحة الصغرى أهمية كبرى على المستوى الإجتماعي والإقتصادي بإعتبار الدور الذي تؤمنه على مستوى الإنتاج والتشغيل الفلاحي والتوازن العمراني و تعمير الأرياف والمساهمة في التنمية الجهوية حيث تمثل نسبة 87% من العدد الجملي للمستغلات الفلاحية و 51% من مساحتها الجملية.

و بالرغم مما تحظى به هذه الفلاحة من دعم من طرف الدولة فإنها مازالت تتطلب مزيدا من العناية على مستوى التأطير والتنظيم والتكوين والتمويل لتأهيلها والمحافظة عليها. لذلك ستتدعم هذه العناية من خلال:

- تدعيم الإحاطة و التنظيم لصغار الفلاحين عن طريق الهياكل المهنية القاعدية و ذلك في نطاق تنفيذ خطة النهوض بالهياكل المهنية لبلوغ نسبة تأطير بـ 50% مقابل 20% حاليا ،
- إدراج التكوين الفلاحي ضمن البرنامج الوطني للنهوض بالتكوين عبر آليات ملائمة تستهدف تأهيل الفلاحين والبحارة وأبنائهم و تشريك الهياكل

المهنية في إنجاز الدورات التكوينية المختلفة لتشمل معدل 15 ألف منتفع سنويا خلال فترة المخطط العاشر مقابل 7 آلاف حاليا ،

- إنجاز برنامج إرشادي خاص بالفلاحة الصغرى يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذه الفلاحة مع تدعيم التدخلات الميدانية.
- تنفيذ نتائج الدراسة حول الفلاحة الصغرى على مستوى المشروع النموذجي التجريبي و تدعيم آليات تمويل هذه الفلاحة و تحسين محيط تمويلها.

* حماية القطاع الفلاحي من المخاطر الطبيعية:

في نطاق حماية القطاع الفلاحي من المخاطر الطبيعية تم وضع عدة آليات لمساعدة الفلاحين على مجابهة إنعكاسات الظروف المناخية الصعبة عن طريق المساعدات العينية لصغار الفلاحين والمربين و إصلاح نظام التأمين الفلاحي و مراجعة آليات تدخل الصندوق الوطني للضمان. و سيتركز العمل خلال المخطط العاشر على مواصلة تدعيم و تطوير تدخل تلك الآليات في إتجاه :

- مواصلة التدخل عن طريق المساعدات العينية لفائدة صغار الفلاحين والمربين لمساعدتهم على مجابهة إنعكاسات الظروف المناخية الصعبة
- تكثيف حملات التحسيس والإرشاد لمزيد الإقبال على الإنخراط في نظام التأمين الفلاحي الذي تمت مراجعته مع تشريك المهنة في هذا المجهود
- حث الهياكل المهنية من تعاضديات خدمات فلاحية و مجامع تنمية فلاحية على القيام بالتأمين الجماعي لفائدة منخرطيها بإعتبار التشجيعات المقررة للإنخراط عن طريق هذه الهياكل.

* معالجة الأوضاع العقارية :

مازالت الأوضاع العقارية الحالية المتسمة بتشتت المستغلات وتجزئتها وعدم وضوح الملكية وإهمال الأرض ونقص إستغلالها تحد من نجاعة البرامج والمشاريع التنموية الفلاحية و جدوى المستغلات الفلاحية . و تعد معالجة هذه الأوضاع أمرا متأكدا لتنمية المستغلات الفلاحية و تطويعها لفائدة المجهود التنموي.

و لتحقيق ذلك سيقع العمل في هذا الشأن على إقرار و تنفيذ التوجهات والمقترحات التي تمخضت عنها الإستشارة الوطنية لدعم مردودية القطاع الفلاحي والتي خصصت للبحث عن أفضل الإجراءات والصيغ التنظيمية لتدارك النقائص التي تحول دون تحقيق مستويات عليا من الجدوى .

3. تأهيل القطاع :

يهدف برنامج تأهيل القطاع الفلاحي إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية لمجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وذلك بالتركيز خاصة على رفع المردودية الإقتصادية للأنشطة الفلاحية وربح معركة النوعية والجودة والمنافسة بعد أن تمكن القطاع من ربح معركة الكم .

وبالإستناد إلى مفهوم التأهيل المتمثل في رفع كفاءة القطاع وإعداده بصفة مستديمة لمجابهة المنافسة في السوق الداخلية والخارجية مع الأخذ بعين الإعتبار الثوابت الأساسية الثلاثة المتعلقة بدعم الأمن الغذائي ومراعاة الجوانب الإجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية ، فإن منهجية تأهيل قطاع الفلاحة والصيد البحري تتمحور حول :

- تقييم وتحيين الخطط التنموية لضبط الأولويات القطاعية وفقا للأهداف الإستراتيجية ، وذلك بالإعتماد على نتائج دراسة القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية من ناحية ، والدراسة المتعلقة بالخارطة الفلاحية من ناحية أخرى .
- تثمين المكتسبات التي تمكن القطاع من تحقيقها وتوظيفها وتسخيرها لتوفير فرص النجاح لبرنامج التأهيل .
- إقرار البرامج الملائمة لواقع الفلاحة التونسية بما يتماشى والأهداف التنموية المرسومة لمختلف القطاعات الإستراتيجية والأساسية ومع خصوصيات وإمكانات المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري .

وفي هذا الإطار ، سيشرع في تنفيذ خطة للنهوض بالخدمات المسداة لفائدة الفلاحين عن طريق تدعيم قدرات الهياكل المهنية على إسداء خدمات لفائدة منخرطيها والمشاركة في بلورة السياسات الفلاحية وتحسين جدوى ونجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مجالات البحث والإرشاد والتكوين وحماية النباتات والصحة الحيوانية بما في ذلك الخدمات المستهدفة للفلاحات والشبان وصغار الفلاحين و ضمان إسداء الخدمات الفلاحية بإعتماد "النوع الإجتماعي" بصفة قارة كمقياس لذلك إضافة إلى تحسين نجاعة خدمات المراقبة والبرمجة والتقييم وتوفير الإحصائيات والمعلومات التي تعتبر من مهام المصالح العمومية .

و بالتوازي مع مختلف المكونات الأفقية لبرنامج التأهيل التي ستتواصل خلال المخطط العاشر والتي تخص المحيط العام للنشاط الفلاحي سيتم وضع برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية الكبرى مع إمكانية الإستفادة من المقاربة التي تم إعتمادها في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية . وسيتضمن هذا البرنامج كيفية تحديد المستغلات القابلة للتأهيل والمقاييس التي ستعتمد بالإضافة إلى تحديد

الخطوط العريضة لعناصر التأهيل وتصور الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي لهذا البرنامج .

4 . الجوانب الصحية وتحسين الجودة :

يكتسي قطاع الحماية الصحية للنباتات و الماشية والسلامة الصحية للمواد الغذائية أهمية بالغة في تأمين الإنتاج وضمان جودة المنتوجات وتحقيق الأمن الغذائي . ونظرا لتفتح إقتصاد بلادنا على الخارج ومزيد تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية ، و بهدف حماية بلادنا من تسرب الأمراض والأفات ، سيشيد المخطط العاشر تكثيف المجهودات في مجال المراقبة الصحية عند توريد النباتات والمنتوجات النباتية والحيوانات والمنتوجات ذات الأصل الحيواني بالإضافة إلى تحسين الخدمات في مجال مراقبة وإستعمال المبيدات الفلاحية بما يساعد على الحد من التأثيرات السلبية على قطاع الفلاحة والصيد البحري و توفير الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للمواد الفلاحية تماشيا مع الشروط الصحية العالمية المنصوص عليها في إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

وستتمثل أهم الإجراءات خلال المخطط العاشر في :

* دعم برامج حماية النباتات :

ستتواصل خلال المخطط العاشر الجهود بهدف حماية البلاد من تسرب الأفات الحجرية مثل مرض البيوض للنخيل واللفحة النارية لدى التفاحيات وفيروس الترستيزا الذي يصيب القوارص وسوسة النخيل الحمراء ، وإعطاء الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للمواد الفلاحية المصدرة تماشيا مع الشروط الصحية العالمية المنصوص عليها في إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة .

و إلى جانب ذلك سيتم تركيز نظام للإنذارات الفلاحية حسب خصوصية كل جهة من جهات البلاد بالإضافة إلى حماية المواد المخزنة وخاصة المخزون الإحتياطي من البذور من الأضرار الناتجة عن الحشرات و إحكام إستعمال المبيدات مع الأخذ بعين الإعتبار حماية البيئة والمحيط والتركيز أكثر على المقاومة البيولوجية أو المندمجة .

كما سيتم خلال فترة المخطط العاشر دعم مراقبة جودة البذور والشتلات و ذلك بـ :

- تركيز مصلحة خاصة بالسجل الرسمي وحماية المستنبطات النباتية
- تدعيم مصالح المراقبة و بعث مخابر جهوية بما يساعد من تقريب الخدمات من المنتجين

- إرساء نظام خاص للتصديق على إنتاج شتلات خالية من الأمراض.

*** تدعيم حماية القطيع :**

تهدف برامج الصحة الحيوانية إلى السهر على منع تسرب وإنتشار أمراض حيوانية معدية بالبلاد (خاصة منها الأمراض الجديدة) وكذلك الجرائم المسببة للتسممات والأمراض عند المستهلكين وذلك بتدعيم عمليات المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد على مستوى الحدود الجوية والبحرية والبرية .

كما سيتم دعم وتأهيل المراكز الحدودية والمخابر لتستجيب للمواصفات العالمية.

* تحسين الجودة :

يعتبر تحسين جودة المنتوجات الفلاحية الغذائية من أوكد أولويات المخطط العاشر نظرا لأهميتها في الرفع من القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية و الغذائية.

و لذلك سيقع تدعيم حملات تلقيح الماشية ضد أهم الأمراض المعدية مع العمل على تحقيق نسبة تغطية شاملة لا تقل عن 80 بالمائة من القطيع الوطني .

و من ناحية أخرى سيقع تدعيم تركيز شبكات رصد الأوبئة الحيوانية وذلك من أجل التشخيص المبكر للأمراض الوبائية الجديدة وكذلك متابعة وتقييم برامج الوقاية ومقاومة الأمراض الحيوانية إضافة إلى تدعيم القدرات البشرية والمادية لمخابر التحاليل البيطرية لجعلها قادرة على إجراء التحاليل بالسرعة المطلوبة (خاصة فيما يتعلق بالأمراض الفيروسية) وباستعمال تقنيات معترف بها دوليا (المصادقة الدولية) .

و لتحسين الجودة سيتم تركيز نظام معلوماتي مركزي لتسجيل المعلومات المتعلقة بترقيم الماشية (خاصة الأبقار) و إعتماده لوضع نظام متابعة و إسترسال الحيوانات (Traçabilité) و العمل على مراقبة تنقلات الحيوانات وعمليات الإتجار فيها مع وضع النصوص القانونية المنظمة لذلك.

*** دعم السلامة الصحية لمنتوجات الصيد البحري و المنتوجات الغذائية من أصل حيواني :**

سيشهد المخطط العاشر تدعيم برامج السلامة الصحية لمنتوجات الصيد البحري و المنتوجات الغذائية من أصل حيواني و ذلك بـ :

- تدعيم المكاسب المسجلة في إطار برنامج تأهيل قطاع الصيد البحري بالمحافظة على المصادقة المتحصل عليها من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي لتصدير هذه المنتوجات .
- تدعيم برامج المراقبة الصحية لمناطق إنتاج التوقعيات وإحداث مخبر لتحليل المحار بصفاقس .
- إجراء دراسة للتعرف على إمكانيات التطهير الإصطناعي للتوقعيات من مادة البيوكسين .
- تأهيل قطاع اللحوم الحمراء والألبان بوضع تشريع يضبط المواصفات والشروط التي يتعين أن تستجيب إليها مؤسسات إنتاج وتحويل المنتوجات الغذائية من أصل حيواني بما في ذلك المعدات وطريقة التسيير .
- تركيز نظام لضمان الجودة ونظام للمراقبة الذاتية بالمؤسسات المنتجة مع إخضاعها إلى المصادقة والمراقبة الرسمية .
- ضبط مواصفات السلامة الصحية لهذه المنتوجات تماشيا مع المواصفات الدولية مع وضع التشريع الملائم لذلك .
- إيجاد نظام للتعريف بالحصص المنتجة بمختلف وحدات إنتاج وتحويل هذه المنتوجات وذلك من أجل مراقبتها و متابعة إستر سالها .
- إخضاع مخابر التحاليل البيطرية إلى المصادقة حتى تعتمد نتائج هذه التحاليل على المستوى الدولي .

5 . دفع التصدير :

أصبح التصدير من أهم الرهانات التي يتعين تسخير كل الطاقات لكسبها لمواجهة التحولات العميقة التي تشهدها الأسواق العالمية وخاصة منها مزيد تحرير المبادلات التجارية وتزايد الإتجاه نحو التكتلات الإقليمية فضلا عن الثورة التكنولوجية الجديدة في مجال المعلومات والإتصالات وما لها من تأثير على تطور المبادلات التجارية.

ولئن تمكن القطاع الفلاحي خلال عشرية التسعينات من المساهمة الفعالة في المجهود الوطني للتصدير ، فإنه مطالب في المستقبل بتدعيم هذا المكسب و التأقلم مع المعطيات الجديدة للسوق العالمية وبذل مجهودات إضافية لتنويع المنتوج المصدر وإكتساح أسواق جديدة خاصة بالنسبة للمنتوجات التي أثبتت الدراسات أن لتونس فيها ميزات تفاضلية وقدرة تنافسية .

و لدعم مساهمة القطاع الفلاحي في المجهود الوطني للتصدير، و نظرا لوجود فوائض في الإنتاج في العديد من القطاعات لها ميزة تفاضلية تسمح بإكتساح الأسواق الخارجية، سيتم خلال المخطط العاشر وضع خطط عملية تهدف إلى ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" ترتكز على دراسات معمقة لإمكانيات التصدير والأسواق المستهدفة والمواد القادرة على مجابهة المنافسة ، خاصة لدى الفلاحين

- تدعيم المكاسب المسجلة في إطار برنامج تأهيل قطاع الصيد البحري بالمحافظة على المصادقة المتحصل عليها من طرف بلدان الإتحاد الأوروبي لتصدير هذه المنتوجات .
- تدعيم برامج المراقبة الصحية لمناطق إنتاج التوقعيات وإحداث مخبر لتحليل المحار بصفاقس .
- إجراء دراسة للتعرف على إمكانيات التطهير الإصطناعي للتوقعيات من مادة البيوكسين .
- تأهيل قطاع اللحوم الحمراء والألبان بوضع تشريع يضبط المواصفات والشروط التي يتعين أن تستجيب إليها مؤسسات إنتاج وتحويل المنتوجات الغذائية من أصل حيواني بما في ذلك المعدات وطريقة التسيير .
- تركيز نظام لضمان الجودة ونظام للمراقبة الذاتية بالمؤسسات المنتجة مع إخضاعها إلى المصادقة والمراقبة الرسمية .
- ضبط مواصفات السلامة الصحية لهذه المنتوجات تماشيا مع المواصفات الدولية مع وضع التشريع الملائم لذلك .
- إيجاد نظام للتعريف بالحصص المنتجة بمختلف وحدات إنتاج وتحويل هذه المنتوجات وذلك من أجل مراقبتها و متابعة إستر سالها.
- إخضاع مخابر التحاليل البيطرية إلى المصادقة حتى تعتمد نتائج هذه التحاليل على المستوى الدولي .

5 . دفع التصدير :

أصبح التصدير من أهم الرهانات التي يتعين تسخير كل الطاقات لكسبها لمواجهة التحولات العميقة التي تشهدها الأسواق العالمية وخاصة منها مزيد تحرير المبادلات التجارية وتزايد الإتجاه نحوالتكتلات الإقليمية فضلا عن الثورة التكنولوجية الجديدة في مجال المعلومات والإتصالات وما لها من تأثير على تطور المبادلات التجارية.

ولئن تمكن القطاع الفلاحي خلال عشرية التسعينات من المساهمة الفعالة في المجهود الوطني للتصدير ، فإنه مطالب في المستقبل بتدعيم هذا المكسب و التأقلم مع المعطيات الجديدة للسوق العالمية وبذل مجهودات إضافية لتنويع المنتوج المصدر وإكتساح أسواق جديدة خاصة بالنسبة للمنتوجات التي أثبتت الدراسات أن لتونس فيها ميزات تفاضلية وقدرة تنافسية .

و لدعم مساهمة القطاع الفلاحي في المجهود الوطني للتصدير، و نظرا لوجود فوائض في الإنتاج في العديد من القطاعات لها ميزة تفاضلية تسمح بإكتساح الأسواق الخارجية، سيتم خلال المخطط العاشر وضع خطط عملية تهدف إلى ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" ترتكز على دراسات معمقة لإمكانيات التصدير والأسواق المستهدفة والمواد القادرة على مجابهة المنافسة ، خاصة لدى الفلاحين

الذين تتوفر لديهم الإمكانيات الفنية والقدرة على الإستجابة لمتطلبات السوق العالمية.

و لترسيخ ثقافة التصدير و دعم مساهمة القطاع في هذا المجال سيقع خلال المخطط العاشر إيلاء التأطير و التكوين في مجال التصدير عناية خاصة من خلال تنفيذ برنامج في الغرض لفائدة المصدرين والمستثمرين في هذا الميدان الهام.

ونظرا للوزن الكبير لبعض المنتوجات التقليدية في هيكلة الصادرات الفلاحية (زيت الزيتون ومنتوجات البحر والتمور والقوارص) ، فإن التوجهات خلال المخطط العاشر بخصوص التصدير تتمثل في دعم تواجد المنتوجات التونسية التقليدية في السوق العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية والحرص على مجاراة متطلبات السوق من ناحية الجودة والنوعية وكلفة الإنتاج إضافة إلى تنويع المنتوجات المصدرة وخلق فرص إضافية للتصدير بإعتبار ما تزخر به بلادنا من إمكانيات طبيعية متنوعة بهدف إستغلال ما تتيحه السوق العالمية من آفاق و الإستفادة من الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين تونس و بعض الدول أو التجمعات.

وفي هذا الإطار ستتجه الجهود إلى تطوير صادراتنا من المنتوجات البيولوجية نظرا لما يشهده الطلب على هذه المنتوجات من تطور سريع على المستوى العالمي خاصة في ضوء تنامي الحس الصحي للمنتوجات الغذائية من ناحية ونظرا إلى المواد التي توفرها الأراضي والسلالات الحيوانية في العديد من جهات البلاد وقابليتها للتحول بسرعة إلى النمط الفلاحي البيولوجي من ناحية أخرى ، حيث بإمكان بلادنا الحصول على حصة مناسبة من السوق العالمية و إرساء تقاليد جديدة لتصدير المنتوجات البيولوجية.

و بالإضافة إلى التمركز في الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة بالإعتماد على سياسات تجارية محكمة ومزيد التعريف بمنتوجاتنا في الخارج عبر الشراكة و المشاركة في التظاهرات المتخصصة كالمعارض والأيام التجارية وتكثيف الحملات الإشهارية في الوسائل السمعية البصرية ، فإن الجهود ستتجه نحو تثمين المنتوجات الفلاحية المصدرة وتعزيز عائداتها من العملة بتطوير أساليب التسويق ومواكبة الطرق الحديثة للف والتعليب والعنونة.

ويعتبر زيت الزيتون أحد المنتوجات التي بإمكانها توفير قيمة مضافة هامة عند التصدير وذلك بإعتماد التعليب مع تسويقه تحت علامة مميزة. كما يمكن تثمين أكبر للأنواع المتألقة في بعض الجهات بإعطائها تسميات مثبتة الأصل وبيانات المصدر.

و نظرا لغياب هياكل متخصصة على مستوى تصدير المنتوجات الفلاحية الغذائية ، سيقع خلال المخطط العاشر إعادة النظر في مشمولات المجامع المهنية المشتركة لتوجيه مهامها بالخصوص نحو تعديل السوق و دعم التصدير.

6 . إحكام التصرف في فوائض الإنتاج :

مكن التطور الهام للإنتاج الفلاحي خلال السنوات الأخيرة من تحقيق الإكتفاء الذاتي في أغلب المنتوجات الفلاحية كالخضر والغلال والألبان ومنتوجات الدواجن و اللحوم الحمراء والأسماك مع بروز فائض في بعض القطاعات .

ورغم هذا الإنجاز الهام فإن القطاع الفلاحي مطالب بالإرتقاء إلى نسق نمو أرفع لبلوغ مستوى المردودية التنافسية الذي سيؤهله للقيام بدوره كاملا في مجهود التنمية الإقتصادية ورفع التحديات . فتحسن أداء المستغلة الفلاحية وبروز فئة من المنتجين المواكبين لأحدث تقنيات الإنتاج من شأنه أن يساعد على إستغلال كافة الإمكانات المتوفرة والطاقات الإنتاجية الكامنة في القطاع وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة هامة في العرض قد تفوق حاجيات الإستهلاك الداخلي لبعض المنتوجات ، مما يحتم إتخاذ الإجراءات ووضع الآليات الضرورية لإحكام التصرف في هذه الفوائض وتحقيق التوازن بين الإنتاج من ناحية والطلب الداخلي والتصدير من ناحية أخرى.

ومن المنتظر أن تشهد فترة المخطط العاشر تحقيق فوائض في الإنتاج بالنسبة لبعض المنتوجات على غرار الطماطم والبطاطا وعنب التحويل و عنب الطاولة والتفاح الفصلي والحليب .

و لتيسير التحكم في فوائض الإنتاج سيتم تنفيذ خطة وطنية في العرض ترتكز بالخصوص على توجيه الإنتاج بالإعتماد على نتائج الخارطات الجهوية للإنتاج الفلاحي و تخصيص إستغلال بعض المساحات للمنتوجات الفلاحية التي تتوفر فيها أكبر فرص للتصدير مع العمل على تنويع المنتوج الفلاحي الغذائي وربط الإنتاج بالتسويق في إطار عقود إنتاج بين الأطراف المعنية.

كما تشمل خطة إحكام التصرف في فوائض الإنتاج إتخاذ إجراءات على مستوى بعض حلقات المنظومة الفلاحية الغذائية منها سياسة تعديل الأسواق بحصر قائمة المواد التي يشملها هذا التدخل والإسراع بإستكمال تأهيل و تعصير وحدات التحويل و طرق عملها قصد توفير الجودة والضغط على الكلفة بما يساعد على ترويج المنتوج.

كما سيتم العمل على إيجاد الحلول الملائمة لموضوع تمويل المخزونات و إحداث قرض لتمويل الصادرات الفلاحية في إطار برامج سنوية.

7 . إحكام التعامل مع الظروف المناخية غير العادية :

على الرغم من النتائج التي توصل إلى تحقيقها القطاع الفلاحي في عديد المجالات فإنه يبقى عرضة للعوامل المناخية غير الملائمة والتي تؤثر بنسب متفاوتة على نسق نمو القطاع و خاصة في المناطق الجافة و شبه الجافة وفي بعض الحالات حتى في المناطق الرطبة و شبه الرطبة.

وقد أصبح هذا العامل من المعطيات الهيكلية التي يقع أخذها بعين الإعتبار عند رسم السياسة الفلاحية و تحديد أهدافها و خاصة الكمية منها ، علما و أن تجربة مختلف الهياكل للتعامل مع العوامل المناخية تعد ثرية الآن و خاصة في مجالات التصرف المندمج في الموارد المائية و التدخلات في مجال حماية القطيع سواء بالقيام بحملات تلقيح وطنية أو بتمكين صغار المربين من إعانات عينية أو بتوفير المخزونات العلفية في كافة المناطق ، و إحداث مخزونات من البذور و إعانة صغار الفلاحين المتضررين من إنحباس الأمطار بتمكينهم من إعانات عينية في شكل بذور و أسمدة.

و ستتجه الجهود خلال فترة المخطط العاشر إلى تشخيص آليات لرصد ومتابعة هذه الظاهرة إضافة إلى التفكير في آليات جديدة قصد ضمان مواصلة النشاط الفلاحي و ديمومة نموه.

8 . مزيد تفعيل الهياكل المهنية:

تعتبر الهياكل المهنية من الحلقات الأساسية في التنمية الفلاحية نظرا للدور الذي يمكن أن تؤمنه خاصة على مستوى تدعيم القدرة التنافسية للمنتوجات وذلك بمساعدة الفلاحين (وخاصة منهم الصغار والمتوسطين) على تحسين الإنتاجية والرفع من جودة المنتوج والتحكم في تكلفة الإنتاج والإستجابة لمتطلبات الأسواق .

وتشمل الشبكة الحالية للهياكل المهنية قرابة 3 آلاف هيكل تقوم بدور متميز في تأطير وتلبية حاجيات قرابة 20% من مجموع الفلاحين . غير أن الوضعية الحالية تتسم بتعدد الهياكل وبنوع من التداخل في بعض مهامها والتفاوت في نجاعتها، إضافة إلى عدم تغطيتها لكافة مناطق الإنتاج .

و تستند التوجهات المستقبلية إلى نتائج الإستشارة الوطنية حول الهياكل المهنية التي تم تنظيمها في شهر أفريل 2001 حول تحسين نجاعة تدخل هذه الهياكل وتفعيل المحيط الذي تنشط فيه. و يتمثل الهدف العام المرسوم لهذه الهياكل في الترفيع في نسبة الفلاحين المنضوين تحتها من 20% في نهاية المخطط التاسع إلى 50% في نهاية المخطط العاشر مع إيلاء عناية خاصة للفلاحين المتواجدين بالمناطق الداخلية .

و لتحقيق هذا الهدف سيتم تنفيذ برامج تدخل وتحسيس للفلاحين وتوعيتهم بمزايا الإنخراط في الهياكل المهنية وترغيبهم بالإنتفاع بخدماتها وتحسين نجاعة تدخل هذه الهياكل وضمان شفافية تصرفها لتكسب ثقة الفلاحين والمتعاملين معها وهو الشرط الأساسي لنجاحها ، إضافة إلى دعمها بجعلها نقطة إرتكاز لإستفادة الفلاحين من الحوافز والخدمات المقدمة من الهياكل العمومية إلى القطاع الفلاحي على غرار ما يقوم به عدد من المجامع المهنية المشتركة حاليا في مختلف القطاعات (التمور ، الدواجن ، ...) .

و ستتمحور أنشطة الهياكل المهنية الفلاحية في الفترة القادمة حول:

- الأنشطة ذات الطابع التجاري على غرار تزويد الفلاحين بمستلزمات العمل الفلاحي وتجميع وترويج المنتوجات الفلاحية في الأسواق الداخلية والتصدير والميكنة الفلاحية .
- الإحاطة بالفلاحين وتغطية الخدمات التي تعتزم الإدارة إحالتها لفائدة المهنة من أعمال إرشادية وتلقيح إصطناعي وإحاطة بيطرية.
- توفير القروض الصغرى على غرار ما هو متاح للجمعيات التنموية سواء بصفة مباشرة أو في إطار إتفاقية مع البنك التونسي للتضامن
- تدعيم البرامج التعاقدية بين المنتجين الفلاحيين والمحولين.

ويستوجب تجسيم هذا التوجه أن تتسم الهياكل المهنية بالمرونة والفاعلية وأن تتفادى الأنشطة التي يؤمنها القطاع الخاص خاصة في ميدان الإنتاج أو الإتجاه نحو تمثيل الفلاحين والدفاع عن مصالحهم والتي هي من مشمولات الهياكل ذات الصبغة النقابية .

ونظرا لأهمية العنصر البشري للنهوض بالهياكل المهنية سيتوجه العمل خلال المخطط العاشر نحو وضع وتنفيذ برنامج خاص لتكوين المسيرين بالتعاون مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والهياكل المعنية ، و تجديد هياكل التسيير بالإعتماد على مبدأ الإنتخاب كقاعدة أساسية مع توفير مقاييس دنيا في المترشحين تضمن النجاعة والفاعلية والحرص على إحكام سير هذه الهياكل ، وتحسين نسبة ومستوى التأطير بتدعيم الموارد البشرية لهذه الهياكل وذلك بإنتداب حاملي الشهادات العليا في إطار الصندوق الوطني للتشغيل (21-21) الذي يتحمل نصف مرتب المنتدبين لفترة ثلاث سنوات .

وبالإضافة إلى ذلك يشمل الدعم تنظيم دورات تكوينية لفائدة مسيري هذه الهياكل والعاملين فيها بالإضافة إلى الأنشطة العادية المتعلقة بالتأطير والإحاطة وتمكينها من بعض المعدات الإرشادية والتجهيزات قصد تحسين نجاعة تدخلاتها .

كما سيتواصل خلال المخطط العاشر تدعيم الهياكل المهنية بإعطائها الأولوية في التصرف في التجهيزات العمومية (التجهيزات المائية ، مراكز تجميع الحليب ، معدات نقل الحليب ، مخازن التبريد ، مراكز الميكنة ...) من ناحية ، ولي تشريكها في تنفيذ آليات تطبيق إستراتيجيات التنمية في مختلف القطاعات من ناحية أخرى .

و لتجسيم أهداف الخطة الوطنية سيتم العمل في إطار مشروع الخدمات الفلاحية الذي ينطلق سنة 2002 على مساعدة صغار الفلاحين على الإنضمام إلى مجامع التنمية كما سيدعم هذا المشروع قدرة الهياكل المهنية القاعدية الموجودة على إعداد المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين جودة ونوعية المنتوجات ببعث "شبكة الجودة" ، إضافة إلى دعم كفاءات المجامع المهنية وتطوير العلاقة بين الهياكل القاعدية والمجامع المهنية المشتركة بهدف مزيد الإدماج على مستوى الإنتاج والتسويق .

9. النهوض بالموارد البشرية :

تطور عدد المستغلين الفلاحيين بنسبة 44% بين بداية الستينات ومنتصف التسعينات حيث أصبح عددهم 471 ألف مستغل فلاحي منهم 37% يفوق سنهم 60 سنة ، علما وأن معدل عمر المستغلين الفلاحيين هو في حدود 53 سنة . أما بخصوص المستوى التعليمي ، فإن 88% من المستغلين الفلاحيين لم يتعدوا التعليم الإبتدائي في حين أن 9% منهم بلغوا مستوى التعليم الثانوي أو المهني ، و يوجد أقل من 2% (8100 مستغل) زاولوا التعليم العالي .

وبهدف تعصير الفلاحة وتمكين الفلاحين من إستيعاب التقنيات الحديثة ، سيتوجه العمل خلال المخطط العاشر نحو دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي وتنشيط إكتساب حاملي الشهادات العليا ودعم برامج تكوين الباعثين الشبان ووضع برامج خصوصية لفائدة المرأة النشيطة في القطاع الفلاحي .

- دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي :

سيقع التركيز خلال فترة المخطط العاشر على ملائمة برامج التكوين وتأهيل المكونين في قطاع الفلاحة والصيد البحري مع توجهات البرنامج العام للتكوين المهني وتطويع جهاز التكوين المهني الفلاحي لبلوغ هذا الهدف ، وذلك بإدخال التعديلات الهيكلية الضرورية عليه .

وسيقوم مشروع الخدمات الفلاحية في هذا المجال ببعث نظام قار لتشخيص طلبات التكوين وبتدعيم نظام المتابعة والتقييم لبرامج وعمليات التكوين وتحسين سياسات التكوين في القطاع الفلاحي للنهوض بالعناصر التي تدعم هذه السياسات .

كما سيتواصل خلال المخطط العاشر تدعيم الهياكل المهنية بإعطائها الأولوية في التصرف في التجهيزات العمومية (التجهيزات المائية ، مراكز تجميع الحليب ، معدات نقل الحليب ، مخازن التبريد ، مراكز الميكنة ...) من ناحية ، وفي تشريكها في تنفيذ آليات تطبيق إستراتيجيات التنمية في مختلف القطاعات من ناحية أخرى .

و لتجسيم أهداف الخطة الوطنية سيتم العمل في إطار مشروع الخدمات الفلاحية الذي ينطلق سنة 2002 على مساعدة صغار الفلاحين على الإنضمام إلى مجامع التنمية كما سيدعم هذا المشروع قدرة الهياكل المهنية القاعدية الموجودة على إعداد المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين جودة ونوعية المنتوجات ببعث "شبكة الجودة" ، إضافة إلى دعم كفاءات المجامع المهنية وتطوير العلاقة بين الهياكل القاعدية والمجامع المهنية المشتركة بهدف مزيد الإدماج على مستوى الإنتاج والتسويق .

9. النهوض بالموارد البشرية :

تطور عدد المستغلين الفلاحيين بنسبة 44% بين بداية الستينات ومنتصف التسعينات حيث أصبح عددهم 471 ألف مستغل فلاحي منهم 37% يفوق سنهم 60 سنة ، علما وأن معدل عمر المستغلين الفلاحيين هو في حدود 53 سنة . أما بخصوص المستوى التعليمي ، فإن 88% من المستغلين الفلاحيين لم يتعدوا التعليم الإبتدائي في حين أن 9% منهم بلغوا مستوى التعليم الثانوي أو المهني ، و يوجد أقل من 2% (8100 مستغل) زاولوا التعليم العالي .

وبهدف تعصير الفلاحة وتمكين الفلاحين من إستيعاب التقنيات الحديثة ، سيتوجه العمل خلال المخطط العاشر نحو دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي وتنشيط إنتداب حاملي الشهادات العليا ودعم برامج تكوين الباعثين الشبان ووضع برامج خصوصية لفائدة المرأة الناشطة في القطاع الفلاحي .

- دعم برامج التكوين المهني والرسكلة والإرشاد الفلاحي :

سيقع التركيز خلال فترة المخطط العاشر على ملائمة برامج التكوين وتأهيل المكونين في قطاع الفلاحة والصيد البحري مع توجهات البرنامج العام للتكوين المهني وتطويع جهاز التكوين المهني الفلاحي لبلوغ هذا الهدف ، وذلك بإدخال التعديلات الهيكلية الضرورية عليه .

وسيتوم مشروع الخدمات الفلاحية في هذا المجال ببعث نظام قار لتشخيص طلبات التكوين وبتدعيم نظام المتابعة والتقييم لبرامج وعمليات التكوين وتحسين سياسات التكوين في القطاع الفلاحي للنهوض بالعناصر التي تدعم هذه السياسات .

و دعما لمراكز التكوين المهني الفلاحي التي وقع تعميمها على جميع الولايات وتمكينها من وسائل العمل الضرورية ، ستحظى هذه المراكز بعناية خاصة قصد تأهيلها وجعلها أداة فعالة تساهم في إنجاح برامج التكوين . وسيتم إنجاز عملية نموذجية تشتمل على بعث وحدات تكوين وإرشاد ترتبط بستة مراكز للتكوين المهني تتكون من 15 مهندسا (منهم 5 مهندسات) يعملون صلب فريق متنقل يتولى تنفيذ برامج تكوينية على عين المكان وتنظيم أيام تحسيسية وتركيز قطع نموذجية وذلك بالتعاون مع باحثي المركز الجهوي للبحث.

- تنشيط إنتداب حاملي الشهادات العليا :

في إطار المجهود الرامي إلى تشبيب الفلاحة وإدخال نفس جديد عليها بما يمكنها من الإستفادة من التقنيات الجديدة والمتطورة والتفاعل معها ، سيتجه العمل خلال المخطط العاشر نحو :

- تيسير إنتداب حاملي الشهادات العليا في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 .
- التأكيد على دور الفنيين الفلاحيين المنتفعين بمقاسم من الأراضي الدولية في الإشعاع على الفلاحين المجاورين ،
- حث شركات الإحياء على تحسين نسبة التأطير لديها وذلك بإنتداب حاملي الشهادات العليا طبقا للبرنامج التنموي الذي تم بمقتضاه إسنادهم الأراضي الدولية التي يستغلونها .

- دعم برامج تكوين الباعثين الشبان :

تستهدف هذه البرامج الباعثين الشبان الذين يستثمرون لأول مرة بإعتبار حاجتهم إلى تكوين إضافي خاصة في مجال تشخيص وإنجاز المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية.

وينتظر أن تشمل برامج تكوين الباعثين الشبان خلال المخطط العاشر 500 منتفع سنويا . أما برامج تكوين الفلاحين والبحارة وأبنائهم فستتطور لتشمل 12 ألف منتفع سنة 2002 و 16 ألف منتفع سنة 2006 .

ومن ناحية أخرى ، سيتم تشريك أصحاب المستغلات الفلاحية ومراكب الصيد البحري في تأطير المتدربين كما سيتم تطوير التكوين الظرفي لتلبية طلبات كل الشرائح مثل الشبان الذين يعتزمون الإنتصاب لحسابهم الخاص أو المستفيدين من المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن أو الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 .

- تنفيذ برامج خصوصية لفائدة المرأة :

إعتبارا لأهمية دور المرأة في الأنشطة الفلاحية فإن المخطط العاشر سيولي عناية خاصة لدعم مكانتها على مستوى مختلف الهياكل المتدخلة في القطاع . كما سيهتم بالإلمام أكثر بمشاغلها وخصوصياتها في ممارسة النشاط الفلاحي ونشاط الصيد البحري وذلك عن طريق البحث وإعداد الدراسات وتكوين بنك معلومات وإحصائيات حسب النوع الإجتماعي قصد ملائمة المشاريع والبرامج التنموية مع هذه الخصوصيات .

كما سيتوجه العمل نحو تدعيم فرص تكوين المرأة الفلاحة في قطاع الفلاحة والصيد البحري عن طريق معالجة الإشكاليات الميدانية التي تحد من نسبة مشاركتها من ناحية والأخذ بعين الإعتبار إحتياجاتها في مجالات التكوين من ناحية أخرى . وسيتواصل العمل على تحسين نسبة تأطير المرأة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بهدف توظيف معرفة المرأة وقدرتها لتطوير طرق التصرف في المستغلة وتحسين مستوى عيش العائلة الريفية مع تشخيص طرق وظروف تمويل خصوصية لفائدتها.

10 . الجوانب التشريعية والمؤسساتية:

شهدت السنوات الأخيرة إقرار العديد من التشريعات المنظمة للقطاع بهدف ملائمته مع التطورات المستجدة على المستوى الداخلي والخارجي. ونذكر من بين هذه التشريعات القوانين المتعلقة بالفلاحة البيولوجية والتسميات المنشئة للأصل إضافة إلى القانون المتعلق بقطاع البذور والمشاتل و نصوصه التطبيقية والقانون المتعلق بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة و الصيد البحري وكذلك النصوص التشريعية المتصلة بالمسائل العقارية التي تم إقرارها على إثر الندوة الوطنية حول تطوير مردودية القطاع الفلاحي.

و تماشيا مع تطور القطاع سيتم تدعيم المنظومة التشريعية بإصدار قانونين جديدين يتعلقان بتنظيم الإنتاج الفلاحي من ناحية وتنظيم قطاع تربية الماشية من ناحية أخرى.

كما سيقع خلال فترة المخطط العاشر تدعيم المنظومة التشريعية بإصدار القوانين المتعلقة بتطوير نظم الجودة للمنتوجات الفلاحية و تطبيق قانون التسميات المنشئة للأصل.

II. السياسة القطاعية في مجال تعبئة و إحكام إستغلال الموارد الطبيعية:

تشهد فترة المخطط العاشر إنطلاق إنجاز ثلاث خطط وطنية جديدة تتعلق بمواصلة تعبئة الموارد الطبيعية و إحكام إستغلالها و ذلك في مجال المياه والغابات و المراعي والمحافظة على المياه والتربة ، وهي إستراتيجيات تغطي فترتي المخططين العاشر و الحادي عشر (2002-2011).

1 . الموارد المائية :

1 . 1 مكونات السياسة المائية خلال المخطط العاشر:

بلغت مختلف عناصر الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية مرحلتها الأخيرة من الإنجاز حيث مكنت المنشآت المحدثة من بلوغ نسبة تعبئة في أواخر المخطط التاسع قدرت بـ 85% مقابل 67% في نهاية المخطط الثامن. و لمواصلة المجهودات في مجال تعبئة و إحكام استغلال الموارد المائية، تم ضبط خطة عشرية جديدة (2002-2011) ستمكن من تعبئة 95% من الموارد المتاحة في أفق 2011.

و ينصهر المخطط العاشر في إطار هذه الخطة و يهدف إلى إنجاز منشآت تعبئة إضافية و عدة منشآت أخرى تهدف أساسا إلى تحسين التصرف في منظومة السدود الكبرى و التصرف المندمج في الموارد المتاحة. كما تحتوي هذه الخطة على إنجاز 25 سد جبلي ستمكن من تعبئة حوالي 15 م.م^3 سنويا ، إضافة إلى مواصلة تنمية الموارد البديلة و خاصة منها المياه المطهرة حيث سيتم تطوير الإطار التشريعي المتعلق بهذه المياه خاصة من حيث المواصفات، و تدارس إمكانية استغلال هذه المياه من طرف الأنشطة غير الفلاحية إذا ما توفرت الجدوى الفنية و الاقتصادية اللازمة.

أما في مجال التزود بالماء الصالح للشراب خلال الفترة المقبلة فتتمثل أهم الأهداف المرسومة في الحفاظ على نسبة التزود بـ 100% بالوسط الحضري و ذلك بتدعيم منشآت الجلب و طاقة الخزن و الاستغلال المندمج للموارد و تحلية المياه المالحة و بلوغ نسبة تزود بالماء الصالح للشراب بالريف تناهز 90% مع ضمان نسبة لا تقل عن 80% كحد أدنى بكل الجهات. كما سيقع العمل على تطوير تقنيات التزويد وملاءمتها لواقع المناطق الريفية الصعبة و تأهيل الأنظمة المائية المتقادمة لتستجيب أكثر فأكثر إلى حاجيات المنتفعين من الناحيتين الكمية والنوعية. و من ناحية أخرى سيتم الشروع في تركيز التوصيلات المنزلية بالتوازي مع إنجاز أنظمة التصريف الصحي من قبل الديوان القومي للتطهير وذلك بالجهات التي بلغت نسبا مرضية من التزويد بالماء الصالح للشرب.

و بالنسبة للقطاع السقوي فسيشهد المخطط العاشر مواصلة المشاريع المتعلقة بإحداث المناطق السقوية ليبلوغ مساحة جملية تقارب 395 ألف هكتار و إستكمال تجهيز 90% من المناطق المروية بمعدات الاقتصاد في الماء في أواخر المخطط العاشر، مع إعطاء أكثر نجاعة و شمولية لبرامج التكوين و التأطير التي تمكن من التحكم في هذه التقنيات وبلوغ المردودية الاقتصادية المرجوة.

كما ستعطى عناية أكبر لإحكام إستغلال المناطق السقوية و حمايتها و ذلك بتدعيم برامج تعصير المناطق السقوية المتقادمة نظرا لتدهور منشآت وتجهيزات بعض المناطق السقوية التي وقع إحداثها في الستينات والسبعينات للمحافظة على الطاقة الإنتاجية لهذه المناطق مع إعطاء الأولوية للمناطق ذات الكفاءة العالية في الإنتاج الفلاحي و ذلك بـ:

- تعصير التجهيزات في الشبكات العمومية و تأهيلها لتتلاءم و عمليات الاقتصاد في مياه الري داخل المستغلات الفلاحية مع العمل على تشريك المنتفعين في تحمل قسط من كلفة هذه المشاريع،
- مقاومة التملح والتعدي في الأراضي السقوية، وتكثيف وسائل الصرف و تعصير المناطق السقوية
- إيجاد الحلول المناسبة بالنسبة للمناطق السقوية الخاصة التي تشكو من الاستنزاف المفرط لمواردها الجوفية
- مواصلة التوجه الرامي إلى تشريك الفلاحين المستغلين لمناطق سقوية في إدارتها و ذلك بإحالة عملية التصرف في المناطق السقوية لفائدة مجامع التنمية مع تكثيف التكوين و التأطير في المجالين التقني و التصرف لأعضاء هذه المجامع حتى تتمكن من القيام بالدور المناط بعهدتها على أحسن وجه.
- مواصلة السياسة التعريفية لمياه الري الرامية إلى مراجعة سعر الماء مع الأخذ بعين الإعتبار للمجهودات السابقة في مجال مراجعة التسعيرة و النظر في إمكانية تطبيق التسعيرة المزدوجة بعد تقييم التجربة النموذجية.

من ناحية أخرى، ونظرا لأهمية عملية الإقتصاد في الماء، وبالإضافة إلى المجهودات المبذولة في هذا الميدان بالنسبة إلى القطاع الفلاحي والتي ستتدعم خلال المخطط العاشر بإعتبار النتائج الهامة التي حققتها، سيقع إنجاز برنامج متكامل للإقتصاد في الماء يشمل كافة المتدخلين الأخرين (قطاعات إقتصادية، إستهلاك منزلي، ...) بهدف الوصول إلى تحقيق إقتصاد في الماء في حدود 30% وذلك عن طريق تعصير الشبكات والقيام بكشوفات دورية لدى كبار مستهلكي الماء، والتشجيع على البحث عن موارد غير تقليدية وإنتاجها وإستعمالها.

1 . 2 مشاريع و برامج المخطط العاشر :

يحتوي برنامج المخطط العاشر على استكمال المشاريع المبرمجة ضمن الخطة الوطنية للتعبئة الموارد المائية (1990-2000) و الشروع في إنجاز البرامج الجديدة الواردة بالخطة الإضافية (2002-2011) التي ستمكن من بلوغ نسبة تعبئة بـ95% من الموارد المتاحة. و تشمل هذه البرامج مواصلة إحداث منشآت التعبئة وتهيئة المناطق السقوية و التزويد بالماء الصالح للشراب.

1 . 2 . 1 منشآت التعبئة

تتمثل برامج المخطط العاشر في مجال إحداث منشآت التعبئة في:

- إستكمال بناء السدود التي شرع في إنجازها خلال المخطط التاسع و عددها 8 منها 5 سدود قاربت على نهايتها وهي الحمي بين عروس و العبيد بنابل و الرميل بسليانة و البرك بالقصرين و الزرقة بجندوبة والتي ستمكن من تعبئة حوالي 38 م.م^3 سنويا، و 3 سدود في بداية الأشغال وهي سدود الكبير و المولى بجندوبة و سفيسيفة بالقصرين ستسمح بتعبئة 60 م.م^3.
- انطلاق إنجاز السدود المتبقية من الخطة و عددها 7 و هي تهم سدود الحركة و الزيادين و القمقوم و الطين و الدويميس و الصالح من ولاية بنزرت و مليلة من ولاية جندوبة، التي ستسمح بتعبئة حوالي 140 م.م^3.
- إستكمال إنجاز مضاعفة قناة سجنان-جومين على ان تنتهي أشغالها خلال السنوات الأولى من المخطط العاشر.
- إنطلاق إنجاز 5 سدود مبرمجة ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية وهي سد سرات بالكاف وسد الكبير بقفصة و سد اللبن بسيدي بوزيد وسد ملاق بالكاف وسد خنقة جازية بالقصرين و التي ستمكن من تعبئة كميات إضافية تقدر بـ 78 م.م^3، كما ستوفر مخزونا يقدر بـ 196 م.م^3 سيتم استغلاله خلال السنوات الصعبة،
- تدعيم منظومة السدود الكبرى بجهات الشمال و ذلك بإتمام عملية ربط السدود ببعضها كما سيتم الشروع في إنجاز قناة تحويل المياه التي تربط بين سد سيدي سعد وسد الهوارب بالوسط.
- إستكمال إنجاز السدود الجبلية المتبقية ضمن الخطة الوطنية (1990-2000) و عددها 63 سدا على أن تنتهي أشغالها في السنوات الأولى من المخطط العاشر.
- انطلاق إنجاز 25 سدا جبليا كدفعة أولى من السدود الجبلية المبرمجة ضمن الخطة الإضافية و التي تقدر طاقتها بـ 15 مليون متر مكعب سنويا. و بما أن جل المواقع المتواجدة بشمال البلاد تم إنجازها ضمن الخطة الوطنية (1990-2000) فإن المشاريع المستقبلية للسدود الجبلية ستكون متواجدة أساسا بمناطق الوسط و الجنوب.

1 . 2 مشاريع و برامج المخطط العاشر :

يحتوي برنامج المخطط العاشر على استكمال المشاريع المبرمجة ضمن الخطة الوطنية للتعبئة الموارد المائية (1990-2000) و الشروع في إنجاز البرامج الجديدة الواردة بالخطة الإضافية (2002-2011) التي ستمكن من بلوغ نسبة تعبئة بـ95% من الموارد المتاحة. و تشمل هذه البرامج مواصلة إحداث منشآت التعبئة وتهيئة المناطق السقوية و التزويد بالماء الصالح للشراب.

1 . 2 . 1 منشآت التعبئة

تتمثل برامج المخطط العاشر في مجال إحداث منشآت التعبئة في:

- إستكمال بناء السدود التي شرع في إنجازها خلال المخطط التاسع و عددها 8 منها 5 سدود قاربت على نهايتها وهي الحمي بين عروس و العبيد بنابل و الرميل بسليانة و البرك بالقصرين و الزرقة بجندوبة والتي ستمكن من تعبئة حوالي 38 م.م^3 سنويا، و 3 سدود في بداية الأشغال وهي سدود الكبير و المولى بجندوبة و سفيسيفة بالقصرين ستسمح بتعبئة 60 م.م^3.
- انطلاق إنجاز السدود المتبقية من الخطة و عددها 7 و هي تهم سدود الحركة و الزيادين و القمقوم و الطين و الدويميس و الصالح من ولاية بنزرت و مليلة من ولاية جندوبة، التي ستسمح بتعبئة حوالي 140 م.م^3.
- إستكمال إنجاز مضاعفة قناة سجنان-جومين على ان تنتهي أشغالها خلال السنوات الأولى من المخطط العاشر.
- إنطلاق إنجاز 5 سدود مبرمجة ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية وهي سد سرات بالكاف وسد الكبير بقفصة و سد اللبن بسيدي بوزيد وسد ملاق بالكاف وسد خنقة جازية بالقصرين و التي ستمكن من تعبئة كميات إضافية تقدر بـ 78 م.م^3، كما ستوفر مخزونا يقدر بـ 196 م.م^3 سيتم استغلاله خلال السنوات الصعبة،
- تدعيم منظومة السدود الكبرى بجهات الشمال و ذلك بإتمام عملية ربط السدود ببعضها كما سيتم الشروع في إنجاز قناة تحويل المياه التي تربط بين سد سيدي سعد وسد الهوارب بالوسط.
- إستكمال إنجاز السدود الجبلية المتبقية ضمن الخطة الوطنية (1990-2000) و عددها 63 سدا على أن تنتهي أشغالها في السنوات الأولى من المخطط العاشر.
- انطلاق إنجاز 25 سدا جبليا كدفعة أولى من السدود الجبلية المبرمجة ضمن الخطة الإضافية و التي تقدر طاقتها بـ 15 مليون متر مكعب سنويا. و بما أن جل المواقع المتواجدة بشمال البلاد تم إنجازها ضمن الخطة الوطنية (1990-2000) فإن المشاريع المستقبلية للسدود الجبلية ستكون متواجدة أساسا بمناطق الوسط و الجنوب.

- إنجاز 1600 حفرية عميقة تتكون من آبار استكشافية وآبار استغلال عمومية وخاصة وآبار مراقبة. و تتوزع هذه الحفريات العميقة بين 200 حفرية استكشافية و 300 حفرية للاستغلال العمومي و 850 حفرية ستنجز من طرف الخواص و 250 حفرية مراقبة. و ستمكن هذه المنشآت من الرفع في كميات المياه الجوفية العميقة المستغلة بـ 160 مليون متر مكعب في أواخر المخطط العاشر.
- مواصلة تدعيم عملية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية و ذلك ببرمجة 36 مشروعا تسمح بتخزين 80 مليون متر مكعب سنويا من مياه السدود الكبرى والسدود الجبلية والمياه المعالجة.

2 . 2 . 1 إستغلال الموارد المائية:

أ) الماء الصالح للشراب :

يهدف المخطط العاشر إلى المحافظة على نسبة تزويد بـ100% بالمناطق الحضرية و ذلك بإنجاز عدة مشاريع لتلبية الحاجيات المتزايدة من ماء الشرب بالوسط الحضري تتمثل في:

- مواصلة العمل على تحسين نوعية المياه الموزعة بمزج المياه ذات الملوحة المرتفعة سواء بمياه محلاة أو بأخرى ذات نوعية جيدة.
- تطوير وتمديد محور التزويد بماء الشرب لربط المناطق الكبرى للإستهلاك (الوطن القبلي، الساحل ، صفاقس والجنوب الشرقي) بما سيؤمن الحاجيات المستقبلية لهذه المناطق إلى غاية 2030 مع استمرارية التزويد.
- مضاعفة قناة الجلب الحالية والرابطة بين بنى وسوسة
- تدعيم طاقة الإنتاج وتطوير شبكات الجلب والتوزيع.

و من ناحية أخرى ستتواصل خلال المخطط العاشر المجهودات في مجال تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب بهدف بلوغ نسبة 90 بالمائة مع إعطاء الأولوية اللازمة في هذا المجال إلى ولايات الشمال الغربي التي لا تزال نسب التزويد بها أقل من النسبة الوطنية، و ذلك بإنجاز برامج في الغرض عن طريق الشركة القومية لاستغلال و توزيع المياه و المصالح الفنية للهندسة الريفية.

و ستمكن هذه البرامج من تزويد 220 ألف ساكن إضافي بالماء الصالح للشراب خلال فترة المخطط العاشر.

من ناحية ثانية ، وفي مجال تحسين نوعية مياه الشرب بالأرياف ، ستقوم الشركة القومية لإستغلال و توزيع المياه بإنجاز دراسة في الغرض و إنطلاق تجربة نموذجية في بعض المناطق خلال فترة المخطط العاشر.

و لإحكام التصرف في المنشآت المائية سيتم خلال المخطط العاشر مواصلة تدعيم وتأطير المجامع ذات المصلحة المشتركة وذلك بدعم تنفيذ البرامج التحسيسية والتكوينية للمنتفعين قصد تحسين التصرف في المنشآت المائية و العمل على تحسين الظروف المالية للمجامع بتطوير طرق الاستخلاص. كما سيقع إيلاء برامج الصيانة ما تستحقه من العناية وذلك بتجديد الشبكات والتجهيزات المائية للمشاريع القديمة لمزيد إحكام استغلالها من طرف مجامع التنمية.

ب) المناطق السقوية :

سيشهد المخطط العاشر إتمام عملية تهيئة جل المناطق السقوية الممكن إنجازها و مواصلة تدعيم استغلال الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المتاحة. و في هذا المجال سيتدعم خلال المخطط العاشر إستغلال الأبار العميقة التي يتيحها برنامج استكشاف الموارد المائية الجوفية بكل أنحاء البلاد وكذلك مواصلة استغلال المياه المستعملة المعالجة لأغراض فلاحية. كما سيقع إيلاء عناية خاصة للمناطق السقوية المروية بالمياه الحارة بالجنوب نظرا لأهميتها على مستوى التصدير وإمكانية مساهمتها في إستغلال الفرص التصديرية التي تتيحها الإتفاقيات التجارية التي أبرمتها بلادنا مع عدد من البلدان والتجمعات.

- إحداث المناطق السقوية:

ستشكل المشاريع المبرمجة ضمن المخطط العاشر من إحداث حوالي 30 ألف هكتار سنويا ، وبالتالي بلوغ مساحة 395 ألف هكتار في غضون سنة 2006 و ذلك طبقا للموارد المائية المتاحة و المعبأة بالسدود و الأبار ومحطات معالجة المياه المستعملة.

و تبلغ المساحات السقوية حول السدود والتي هي في طور الإنجاز حوالي 26 ألف هكتار (منها 24 ألف هكتار بطريقة الري المكثف) و يضاف إليها المناطق التي تعتمد على المياه المعالجة والمقدرة بحوالي 800 هكتار والمناطق السقوية حول السدود الجبلية و الأبار العميقة والتي تمسح 1200 هكتار.

و بالإضافة إلى ذلك ستمكن المشاريع الجديدة من إحداث مناطق سقوية على مساحة 1600 هكتار حول الأبار العميقة و 500 هكتار مروية بالمياه المعالجة و 1000 هكتار حول السدود الجبلية.

- تعصير المناطق السقوية :

سيتم خلال المخطط العاشر إستكمال المشاريع التي إنطلق إنجازها خلال المخطط التاسع و التي تهم تعصير المناطق السقوية على مساحة 3690 هكتار حول الآبار العميقة و 868 هكتار بالمياه الحارة. أما بخصوص المشاريع الجديدة المبرمجة ضمن المخطط العاشر فهي تقارب 8300 هكتار منها حوالي 3 آلاف هكتار من المناطق السقوية القديمة بمجردة السفلى و حوالي 4 آلاف هكتار من المناطق السقوية حول الآبار العميقة و 1200 هكتار من المناطق السقوية المستعملة للمياه الحارة.

- مشاريع الصرف بالمناطق السقوية :

ستتواصل خلال المخطط العاشر الأشغال الخاصة بإنجاز شبكات الصرف بالمناطق السقوية على مساحة 1120 هكتار تنتهي الأشغال بها في بداية المخطط العاشر. أما في ما يخص المشاريع الجديدة و المبرمجة ضمن المخطط العاشر فهي تغطي حوالي 2600 هكتار وتهم مساحات مروية بالمناطق الشمالية.

- برامج تدعيم المناطق السقوية:

في نطاق برامج تدعيم المناطق السقوية العمومية، ستتواصل الأشغال الخاصة بإنجاز 114 كلم من الخطوط الكهربائية وإحداث 15 بئرا عميقة. كما سيقع الإنطلاق في إنجاز 127 كلم من الخطوط الكهربائية و إنجاز 10 آبار عميقة جديدة.

3.2.1 برنامج الاقتصاد في مياه الري :

شهدت المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري تطورا هاما نتيجة التشجيعات التي رصدتها الدولة لدفع الاستثمار في هذا المجال. فبعد أن كان نسق تجهيز المساحات بمعدات الاقتصاد في مياه الري يقدر بحوالي 15 ألف هكتار سنويا، إرتفع هذا النسق إلى حدود 25 ألف هكتار في السنة وبذلك بلغت المساحة المجهزة قرابة 245 ألف هكتار في نهاية سنة 2001.

وبالإضافة إلى ذلك شهد المخطط التاسع إقبالا هاما على تجهيزات الري الموضعي الذي شمل 62 ألف هكتار أي بنسبة 25% من المساحة الجملية المجهزة بمعدات الاقتصاد في مياه الري بعد أن كانت لا تتعدى 3% في سنة 1995. و تجدر الإشارة إلى أن شركات الإحياء ساهمت في تجهيز مساحات هامة بالري الموضعي أو بالرش و المستخدمة للتقنيات العصرية المعتمدة على الإدارة الآلية للري.

و بالنسبة لبرنامج المخطط العاشر ينتظر التوصل إلى تجهيز حوالي 90 % من المساحات الجملية للمناطق السقوية، والمقدرة بحوالي 395 ألف هكتار

F 2

ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10833

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سفاري - 1002 تونس

F 2

في أفق سنة 2006 ، أي بتجهيز حوالي 110 ألف هكتار إضافية خلال كامل فترة المخطط.

و لإحكام ملائمة المناطق السقوية مع التجهيزات الحديثة للري، سيتواصل إنجاز مشروعين لتهذيب و تعصير المناطق السقوية المتقادمة، شرع فيهما خلال المخطط التاسع :

- مشروع أول يهم 23 ألف هكتار بواحات الجنوب من ولايات قابس وقفصة وقبلي و توزر حيث انطلقت أشغال مد قنوات الري الثلاثية والصرف بالواحات خلال سنة 2000 و سيتواصل إنجاز هذا المشروع خلال المخطط العاشر.
- مشروع ثان يهم 11 ألف هكتار من المناطق السقوية بالوسط الغربي للبلاد من ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد.

2 . المحافظة على المياه و التربة:

2 . 1 أهداف الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة خلال العشرية 2002- 2011:

سجلت مشاريع المحافظة على المياه و التربة نقلة نوعية في طريقة التصور و الإنجاز خلال العشرية الفارطة حيث أصبحت تنجز بالاعتماد على دراسات مسبقة إضافة إلى أن نسبة كبيرة منها أصبحت تنجز عن طريق المقاولات الخاصة. و أثمرت هذه المجهودات الرفع في نسق إنجاز الأشغال في مجال المحافظة على المياه و التربة تجسمت في تهيئة ما يزيد عن 1.8 مليون هكتار إحداث أكثر من 600 بحيرة جبلية و 3000 منشأة لتغذية المائدة و نشر مياه السيلان.

و مكنت المجهودات التي بذلت في إطار الخطة الوطنية (1990-2000) من تحقيق نتائج هامة في ميدان حماية الوسط الفلاحي و خاصة الموارد الطبيعية من مياه و تربة من جميع أشكال التدهور ، و سيتواصل المجهود خلال العشرية القادمة من خلال خطة إضافية للمحافظة على المياه و التربة (2002-2011) تعتمد أساسا على الدراسات التخطيطية و التنفيذية التي تم إنجازها خلال الفترة السابقة.

و تتمثل الأهداف الرئيسية للخطة الوطنية للمحافظة على المياه و التربة في الحد من ضياع التربة بإنجاز أشغال لتهيئة المصبات على مساحة 800 ألف هكتار و المحافظة على خصوبة الأراضي و الرفع من إنتاجيتها و تعبئة المزيد

من مياه السيلان و توظيفها للاستغلال الفلاحي بواسطة البحيرات الجبلية، إضافة إلى تدعيم برامج مراقبة و تقييم ظواهر التملح بالمناطق السقوية، و تعزيز مراقبة تأثير العمران على الأراضي الفلاحية خصوصا بتونس الكبرى و كذلك الأقطاب العمرانية الأخرى كالشريط الساحلي، و مراقبة التصحر بالجنوب التونسي.

2 . 2 أهداف المخطط العاشر :

يتزامن المخطط العاشر مع انطلاق المرحلة الأولى من الخطة الوطنية للمحافظة على المياه و التربة (2002-2011). و بإعتماد الأهداف التي أقرتها الخطة في هذا المجال يرتكز المخطط العاشر على نظرة متكاملة لسياسة المحافظة على المياه و التربة ترمي إلى :

- توجيه مختلف أشغال المحافظة على المياه و التربة نحو الأهداف التنموية وتحسين إنتاجية الأراضي وبالتالي تحسين دخل الفلاحين ،
- ضرورة ملائمة مختلف الأشغال لخصوصيات كافة المناطق وحاجيات المنتفعين مع ضبط الجهات ذات الأولوية والعمل على دعم البحث العلمي في هذا المجال ،
- مواصلة إدماج مكونات أشغال المحافظة على المياه والتربة في مختلف مشاريع التنمية المندمجة.
- دعم أشغال المحافظة على المياه والتربة المتصلة بتنمية المراعي و تغذية الموائد المائية ،
- التشريك الفعلي للمستغلين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه و التربة (التصور – الدراسة – التنفيذ) و التنظيم المهني و الاجتماعي للمستغلين في مجال المحافظة على المياه و التربة و عمليات الإحياء و الاستغلال و عمليات صيانة المنشآت ،
- مزيد تشريك مكاتب الدراسات الخاصة و تكثيف عمليات المتابعة و المراقبة لضمان إنجاز المشاريع بالدقة المطلوبة .

2 . 3 برامج المحافظة على المياه والتربة خلال المخطط العاشر :

يشمل برنامج المخطط العاشر في مجال المحافظة على المياه و التربة مواصلة أشغال تهيئة المصبات وتهيئة أراضي الجنوب و إحداث البحيرات الجبلية ومنشآت فرش المياه ، إضافة إلى تدعيم الدراسات في مجال المحافظة على المياه والتربة.

من مياه السيلان و توظيفها للاستغلال الفلاحي بواسطة البحيرات الجبلية، إضافة إلى تدعيم برامج مراقبة و تقييم ظواهر التملح بالمناطق السقوية، و تعزيز مراقبة تأثير العمران على الأراضي الفلاحية خصوصا بتونس الكبرى و كذلك الأقطاب العمرانية الأخرى كالشريط الساحلي، و مراقبة التصحر بالجنوب التونسي.

2 . 2 أهداف المخطط العاشر :

يتزامن المخطط العاشر مع انطلاق المرحلة الأولى من الخطة الوطنية للمحافظة على المياه و التربة (2002-2011). و بإعتماد الأهداف التي أقرتها الخطة في هذا المجال يرتكز المخطط العاشر على نظرة متكاملة لسياسة المحافظة على المياه والتربة ترمي إلى :

- توجيه مختلف أشغال المحافظة على المياه و التربة نحو الأهداف التنموية وتحسين إنتاجية الأراضي وبالتالي تحسين دخل الفلاحين ،
- ضرورة ملائمة مختلف الأشغال لخصوصيات كافة المناطق وحاجيات المنتفعين مع ضبط الجهات ذات الأولوية والعمل على دعم البحث العلمي في هذا المجال ،
- مواصلة إدماج مكونات أشغال المحافظة على المياه والتربة في مختلف مشاريع التنمية المندمجة
- دعم أشغال المحافظة على المياه والتربة المتصلة بتنمية المراعي و تغذية الموائد المائية ،
- التشريك الفعلي للمستغلين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه و التربة (التصور – الدراسة – التنفيذ) و التنظيم المهني و الاجتماعي للمستغلين في مجال المحافظة على المياه و التربة و عمليات الإحياء و الاستغلال و عمليات صيانة المنشآت ،
- مزيد تشريك مكاتب الدراسات الخاصة و تكثيف عمليات المتابعة و المراقبة لضمان إنجاز المشاريع بالدقة المطلوبة .

2 . 3 برامج المحافظة على المياه والتربة خلال المخطط العاشر :

يشمل برنامج المخطط العاشر في مجال المحافظة على المياه و التربة مواصلة أشغال تهيئة المصبات وتهيئة أراضي الحبوب و إحداث البحيرات الجبلية ومنشآت فرش المياه ، إضافة إلى تدعيم الدراسات في مجال المحافظة على المياه والتربة.

- أشغال التهيئة:

يهدف برنامج المخطط العاشر إلى إنجاز أشغال تهيئة مصبات المياه على مساحة 250 ألف هكتار أي بنسق إنجاز سنوي بـ 50 ألف هكتار و أشغال التعهد الصيانة لـ 250 ألف هكتار بما يساعد على ديمومة الأشغال المنجزة مع المساهمة الفعلية للمستغلين الفلاحيين و الجمعيات في عمليات الصيانة و التعهد العادية للأشغال المنجزة بمستغلاتهم، بينما تتولى الإدارة تأمين عمليات صيانة الأشغال المنجزة بالأراضي العمومية و المشتركة و كذلك المنشآت ذات الصبغة العمومية عمليات الصيانة الكبرى.

- تهيئة أراضي الحبوب:

يتمثل برنامج المخطط العاشر في تهيئة أراضي الحبوب على مساحة 20 ألف هكتار بواسطة التقنيات اللينة و هي من التقنيات الناجعة فنيا و اقتصاديا لمعالجة مشاكل التدهور بأراضي الحبوب القليلة الانحدار و المتواجدة بشمال البلاد مع العمل على إزالة العوائق التي تعترض إنجاز هذا النوع من الأشغال و الإقبال عليها من طرف الفلاحين.

- البحيرات الجبلية و منشآت فرش المياه:

يشمل برنامج المخطط العاشر إنجاز 200 بحيرة جبلية مع العمل على ضمان أوفر حظوظ النجاح لهذا البرنامج عبر القيام بالدراسات الضرورية لهذه المنشآت قبل الشروع في إنجازها و تشريك المنتفعين المجاورين لموقع البحيرة في جميع مراحل إنجاز المشروع (الدراسات، الإنجاز، الاستغلال...) حتى يقع تفادي المشاكل التي قد تظهر عند الإنجاز ، و كذلك تفادي أي تأخير في عمليات الاستغلال و الإحياء. و يهدف برنامج استغلال البحيرات الجبلية إلى إحداث مساحة سقوية حول كل بحيرة تتراوح بين 15 و 20 هكتار تخصص أساسا للري التكميلي للحبوب، و الأعلاف و الغراسات المثمرة و الخضروات كلما سمحت بذلك موارد البحيرة. كما سيمكن هذا البرنامج من بعث مجامع مائية حول المساحة المروية المنجزة و ذلك للتصرف الرشيد في التجهيزات الجماعية و التحكم في كميات المياه المتوفرة بالبحيرة.

و من ناحية أخرى سيتم إحداث 1265 منشأة لتغذية المائدة و نشر مياه السيلان، نظرا لأهمية هذه المنشآت التي تمكن من تغذية الموائد المائية التي تشكو من الاستغلال المفرط و كذلك تمكين المزروعات من كميات تكميلية من المياه.

2 . 4 الإجراءات المصاحبة :

- دعم الدراسات في مجال المحافظة على المياه و التربة:

سيشهد المخطط العاشر تطورا ملحوظا في نسق الدراسات الخاصة بالمحافظة على المياه و التربة و ذلك تماشيا مع التوجهات العامة للقطاع . و يحتوي برنامج الدراسات في هذا المجال على :

- تحيين الدراسات التخطيطية لخمس ولايات وهي الكاف سليانة و زغوان و سيدي بوزيد و قفصة و بذلك تتم تعطية كامل البلاد بدراسات محينة. كما سيقع التركيز على الدراسات التنفيذية استجابة لقانون المحافظة على المياه و التربة و ذلك لتحديد المعطيات الفنية و الاجتماعية و ضبط مثال التدخل للمنطقة المعنية ،
- دعم مراقبة الملوحة بالأراضي المروية حيث يحتوي برنامج المخطط العاشر على كشف عام للملوحة بالمناطق السقوية بالاعتماد على خرائط تحدد المناطق الحساسة ومراقبة تطور الملوحة و التعدق و تحديد الأسباب المؤدية إلى هذا التدهور . و ستغطي عمليات المراقبة خلال المخطط العاشر مساحة 56 ألف هكتار من جملة 100 ألف هكتار تشكو من ظاهرة التملح الثانوي.
- مراقبة تأثيرات المياه المعالجة على التربة، حيث ستغطي هذه العملية حوالي 6 آلاف هكتار من المناطق المروية بالمياه المعالجة بمناطق سكرة و برج العلويل و مرناق و واد سوحيل و الزاوية و ذراع التمار و الحاجب و سيدي شامخ .

- إعداد و تحيين الخرائط:

يشتمل برنامج المخطط العاشر في هذا المجال على:

- إنجاز برنامج لمراقبة تطور الملوحة بالأراضي السقوية على مساحة 40 ألف هكتار إضافة إلى مواصلة البرنامج الذي يشمل مساحة 16 ألف هكتار ،
- إعداد خرائط لموارد التربة و قابليتها الإنتاجية على مقاييس كبيرة: 1/50 000 و 1/25 000 حسب الطلب و الاحتياجات التنموية بالجهات ،

- إعداد خرائط الانجراف على مقاييس كبيرة لتحديد كميات الأتربة المنجرفة. و ستشمل هذه العملية خلال المخطط العاشر أحواض سد سيدي البراق و سد سليانة و سد الرمل و سد سيدي سعد على مساحة جملية تقدر بـ1.3 مليون هكتار.
- مراقبة خصوبة الأراضي عبر القيام بالبحوث و الدراسات في مجال التخصيب التي ستشمل المناطق المختصة في الزراعات الكبرى مع تركيز وحدة مخبرية لتحليل الفسفور المشع الذي يساعد على فهم و معرفة ديناميكية الفسفور في التربة و النباتات، كما سيتم دراسة و البحث في المواد الأخرى و تأثيرها خصوصا على الأشجار المثمرة.
- دعم حماية الأراضي الفلاحية بتحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية على سلم 1/25 000 بعد إتمام خرائط تونس الكبرى و الانطلاق في خارطة ولاية نابل و توسيع ذلك لبعض الجهات ذات الأنشطة الاقتصادية الكثيفة (الشريط الساحلي) و بعض المناطق الداخلية (باجة و جندوبة) ،
- تدعيم مخابر التحاليل، بإنجاز حوالي 200 ألف تحليلا تخص التربة و النبات و المياه و هو ما يتطلب تأهيل المخبر المركزي و تعزيزه بالمعدات الضرورية و الدقيقة للاستجابة لهذا البرنامج ،
- تدعيم برامج البحث العلمي في مجال المحافظة على المياه والتربة .

3 . الغابات و المراعي

3 . 1 الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع الغابات و المراعي:

يتزامن إنجاز المخطط العاشر مع انطلاق استراتيجية وطنية جديدة تتميز بالشمولية تهدف إلى النهوض بقطاع الغابات و تغطي الفترة 2002-2011. و تتمثل أهداف هذه الخطة في بلوغ نسبة غطاء غابي تقدر بـ16% في أفق سنة 2011 و ترشيد التصرف في المنظومات الغابية و المرعوية و حماية الغابات من الحرائق و المحافظة على الغابات و الأحياء البرية.

كما تهدف هذه الخطة إلى تحسين الوضع الإجتماعي والإقتصادي والبيئي بالمناطق المرعوية و ذلك بإدماج حوالي 350 ألف هكتار من المراعي المهمشة بعد تجهيزها بنقاط المياه والمسالك والمظلات و مواصلة عمليات تحسين المرعى على مساحة 650 ألف هكتار بالإضافة إلى تهيئة منابت الحلفاء على مساحة 433 ألف هكتار.

و ستركز الخطة الجديدة في مجال الغابات و المراعي على مقاربة تهدف إلى معالجة مختلف الإشكاليات التي تحد من تطور هذه القطاعات وتركز على المحاور التالية:

- إعطاء أهمية أكبر للبعد التنموي لقطاع الغابات مع الأخذ بعين الإعتبار للجانب الإقتصادي والبيئي و التركيز في مجال البرامج الجديدة للتشجير على الجهات ذات الأولوية بالإعتماد على خرائط تضبط للغرض ،
- إعطاء الأولوية "للتشجير المنتج" وذلك بالتشجيع على غراسة الأصناف الغابية المنتجة التي تمكن من توفير دخل للفلاحين ،
- العناية أكثر بتنمية المراعي و تفعيل دور المنتفعين في إدارة و تنمية هذه المراعي ،
- إعطاء الجهات دورا أكثر فعالية في تنفيذ البرامج في إطار تدعيم سياسة اللامركزية و ذلك في مجال التشجير الغابي و تنمية المراعي ،
- العمل على تشريك الخواص في الإستثمار و إستغلال القطاع الغابي طبقا لكراس شروط.

3. 2 أهداف و برامج المخطط العاشر:

يندرج المخطط العاشر ضمن الإستراتيجية التي تم ضبطها في إطار الخطتين الوطنيتين لقطاع الغابات و لقطاع المراعي والتي تم تشخيصهما إعتمادا على دراسات التهيئة و التنمية المندمجة للمناطق الجبلية و الغابية و الرعوية و الدراسات المتعلقة بتثمين المنتوجات الغابية. و تتمثل محاور التنمية في هذا المجال خلال المخطط العاشر في:

- العمل على إدماج الفضاء الغابي ضمن مكونات التنمية الفلاحية الشاملة و التنمية المستديمة ،
- مواصلة العمل بتشريك القطاع الخاص في تنمية الثروات الغابية و الرعوية و استغلالها في إطار المجامع و الهياكل المنظمة لمتساكني الغابات أو عن طريق الاستغلال المباشر و التشجيع على بعث شركات استغلال و مؤسسات صناعية متعددة الاختصاصات لاستغلال و تحويل و تصنيع مختلف المنتوجات الغابية ،
- مواصلة المحافظة على الأحياء البرية النباتية و الحيوانية و كذلك المحيط و التنوع البيولوجي مع وضع خطة وطنية لإحداث المحميات الطبيعية و إحكام التصرف فيها ،
- مواصلة العمل على تثبيت سكان الغابات في أماكنهم مع تشريكهم في كافة مراحل تهيئة الغابات و التصرف فيها و تنمية مواردها

و تنظيمهم و تحسيسهم بضرورة المحافظة على الثروة الغابية و تنميتها، مع تفعيل دور المرأة في هذا المجال.

- تحسين إنتاج المراعي و تحسين ظروف المربين و المستغلين للمراعي خاصة بوسط و جانوب البلاد مع تشريك المستغلين في تنميتها و إدارتها ،
- تأهيل قطاع إنتاج و خزن البذور الرعوية و العلفية خاصة منها المحلية،
- اعطاء الجهات و الهياكل الجهوية للوزارة مزيدا من الصلاحيات في تنفيذ و إدارة برامج تنمية الغابات و المراعي بمناطقهم.

1 . 2 . 3 قطاع الغابات:

- التشجير الغابي :

يشمل برنامج المخطط العاشر تشجير 59 ألف هكتار مع التركيز على الغراسات الشبه غابية و المثمرة بالفجوات الغابية و الأراضي الجبلية الخاصة ، و غراسة مصدات الرياح بالمناطق السقوية ، و التشجير بالمنتزهات الحضرية، و إحداث المناطق الخضراء بالمدن و الأرياف إضافة إلى تشجير جوانب الطرقات و ضفاف الأودية . و يتوزع هذا البرنامج كما يلي :

- تشجير 12 ألف هكتار بملك الدولة الغابي ،
- تشجير 5 آلاف هكتار بملك الدولة الخاص ذو الصبغة الغابية ،
- تشجير 6 آلاف هكتار بالطرقات و الأشرطة الغابية و المناطق الحضرية ،
- تشجير 10 آلاف هكتار على ضفاف الأودية والمنشآت المائية ،
- إنجاز 10 آلاف هكتار من مصدات رياح بالمناطق السقوية ،
- تشجير 16 ألف هكتار من غراسات منتجة ومتعددة الفوائد و التثمين لدى الخواص.

و سيتم إنجاز هذا البرنامج ، (بإستثناء عنصر الغراسات المنتجة والمتعددة الفوائد و التشجير لدى الخواص) عن طريق المصالح المركزية و الجهوية للإدارة العامة للغابات و ديوان تنمية الشمال الغربي سواء بالإنجاز المباشر أو عن طريق المناولة، و بذلك يبلغ نسق الإنجاز السنوي 9 آلاف هكتار.

و سيقع في هذا الإطار إيلاء قطاع الفلين عناية خاصة حيث أصبح الخفاف مادة هامة على الصعيد الوطني و العالمي مما أوجب المحافظة على غابات الفلين و تحسين مردوديتها. و يشمل برنامج المخطط العاشر في هذا المجال غراسة

10 آلاف هكتار و تشييب 5 آلاف هكتار من غابات الفلين المسنة ، وصيانة و تخفيف أشجار الفلين المضعفة و غير المنتجة على مساحة 20 ألف هكتار ، و إحداث منابت عصرية و مختصة لإنتاج المشاتل. كما تتجه الذية نحو بعث مركز فني للخفاف يعنى برسكلة الإطارات الفنية في ميدان تسيير غابات الفلين و تكوين اليد العاملة المختصة في جني الخفاف و كذلك تنمية البحوث و التجارب الميدانية و تحديد المواصفات الفنية و تثمين المنتوج.

أما بخصوص الغراسات المنتجة والمتعددة الفوائد و التشجير لدى الخواص، و التي ستبلغ مساحتها 16 ألف هكتار فسنوكل للقطاع الخاص و ذلك نظرا لما تشهده هذه الغراسات من إقبال متزايد لدى الخواص لإنتاج الثمار و الخشب خاصة أشجار الجوز و التين و الزيتون و الفستق بالمناطق الجبلية و المناطق المحاذية لها و الفجوات الغابية. كما يمكن تحقيق هذا البرنامج في إطار بعث مشاريع تنمية متدمجة بأراضي الخواص ذات الصبغة الغابية لتنويع مداخيل متساكني الغابات و المناطق الجبلية.

- مقاومة زحف الرمال :

يحتوي برنامج المخطط العاشر في مجال مقاومة زحف الرمال و التصحر على إقامة 2000 كلم وتعلية أو صيانة 4000 كلم من الطوابي.

و بالإضافة إلى ذلك ، يحتوي برنامج مقاومة التصحر على تثبيت الرمال بالغراسات الغابية و الرعوية و كذلك التهيئة الرعوية التي تم إدراجها ضمن برامج التشجير الغابي و الغراسات الرعوية و تهيئة المراعي.

- تأهيل المنابت:

تقدر الاحتياجات السنوية من الشتلات خلال فترة المخطط العاشر و اللازمة للإستجابة لطلبات المشاريع الغابية بحوالي 70 مليون شتلة. و لتلبية هذه الحاجيات سيرتكز العمل على تطوير المنابت ذات الأهمية و تعصير طرق إنتاجها و تدعيم طرق مراقبتها، و ذلك بتعصير 10 منابت، و التوجه نحو تشريك الخواص في إحداث منابت خاصة بالنسبة إلى الأصناف شبه الغابية ؛ مع التأكيد على دعم وتطوير طرق مراقبة هذه المنابت من حيث جودة الشتلات و حالتها الصحية.

- المحافظة على الغابات و الأحياء البرية:

سيتواصل خلال المخطط العاشر القيام بالأنشطة الراسية إلى دعم الجهود في مجال المحافظة على الغابات و ذلك بتطوير البنية الأساسية الغابية بفتح 625 كلم و صيانة 6875 كلم من المسالك الغابية و صيانة الغابات من الحرائق بفتح

6875 كلم من الضرائد و صيانة 4850 كلم بالإضافة إلى تدعيم برامج حماية الغابات من الحشرات.

كما سيتم تنفيذ برامج تهدف إلى المحافظة على الحيوانات و النباتات البرية بتنمية و تهيئة 10 حدائق وطنية و 7 محميات طبيعية و 19 منطقة رطبة و تجهيز المتاحف.

3 . 2 . 2 قطاع المراعي:

- تحسين المراعي

* الغراسات الرعوية:

يهدف برنامج المخطط العاشر في مجال الغراسات الرعوية إلى إنجاز حوالي 56 ألف هكتار منها 25 ألف هكتار بملك الدولة الغابي و 10 ألف هكتار بالمراعي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات و 21 ألف هكتار بملك الخواص.

و اعتمادا على هذه التقديرات، يكون نسق الإنجاز السنوي خلال المخطط العاشر 11 ألف هكتار. و سيتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق الإدارة العامة للغابات بالنسبة لتدخلها بملك الدولة و الأراضي الاشتراكية.

أما بالنسبة للغراسات بملك الخواص و التي تقدر بمساحتها بحوالي 21 ألف هكتار ، فسيتم إنجاز ها بتأطير من إدارة المحافظة على المياه و التربة على مساحة 10 ألف هكتار و ديوان تربية الماشية على مساحة 5 آلاف هكتار و ديوان تنمية الشمال الغربي على مساحة 6 آلاف هكتار.

* غراسات الهندي الأملس:

يشمل برنامج المخطط العاشر في مجال تحسين المراعي عن طريق غراسة الهندي الأملس مساحة 40 ألف هكتار منها 5 آلاف هكتار بملك الدولة الغابي و 10 ألف هكتار بالمراعي الاشتراكية و 25 ألف هكتار بملك الخواص. و تتوزع هذه المساحة حسب المتدخلين كالآتي :

- 15 ألف هكتار بملك الدولة الغابي و المراعي الاشتراكية عن طريق الإدارة العامة للغابات ،
- 15 ألف هكتار بملك الخواص عن طريق ديوان تربية الماشية و توفير المراعي ،

- 10 الاف هكتار يملك الخواص عن طريق إدارة المحافظة على المياه و التربة.

- تهيئة المراعي:

تبلغ مساحة المراعي التي ستتم تهيئتها خلال المخطط العاشر حوالي 100 ألف هكتار موزعة كالآتي :

- 60 ألف هكتار بالمراعي الاشتراكية
- 40 ألف هكتار بملك الخواص

و سيعهد إنجاز هذا البرنامج إلى الإدارة العامة للغابات (على مساحة 60 ألف هكتار من الأراضي الاشتراكية) و ديوان تربية الماشية (على مساحة 30 ألف هكتار من أراضي الخواص)، و ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي (على مساحة 10 ألف هكتار من أراضي الخواص).

و لتيسير إنجاز برنامج الغراسات الرعوية و تهيئة المراعي سيتم إتخاذ الإجراءات التالية :

- إعتماد القانون و دليل الإجراءات بشأن تكوين و تركيز مجامع التنمية الفلاحية مع تدعيم مساهمة هذه الهياكل في الحد من الاستعمال المضر بالمصادر الطبيعية المتجددة و ذلك بتكثيف العمل التحسيسي و التوعوي لدى كل الأطراف المستغلة للمصادر الرعوية بجدوى المجامع و دورها لقائدة المنخرطين مع العمل على تشريك كل الشرائح التي ستنخرط بالمجامع لتتحمل المسؤوليات مع دعم التنسيق مع الهياكل الجهوية في تحديد و تجسيم خيارات التنموية بالجهة و تطبيق القوانين التي تحمي الموارد الطبيعية من أي استنزاف
- العمل على استعمال أنواع الغراسات الملائمة للجهة و خاصة منها الأنواع المحلية السريعة النمو.

3 . 3 الإجراءات المصاحبة:

ستشهد فترة المخطط العاشر اتخاذ عديد الإجراءات الهادفة إلى ترشيد التصرف في المنظومات الغابية و الرعوية . و تتمثل هذه الإجراءات في :

- تحيين المعطيات الغابية و الرعوية و ذلك بتكوين بنوك معلوماتية جغرافية و إحصائية لهذه الموارد و تحيينها بصفة دورية.

- 10 الاف هكتار يملك الخواص عن طريق إدارة المحافظة على المياه و التربة.

- تهيئة المراعي:

تبلغ مساحة المراعي التي ستتم تهيئتها خلال المخطط العاشر حوالي 100 ألف هكتار موزعة كالآتي :

- 60 ألف هكتار بالمراعي الاشتراكية
- 40 ألف هكتار بملك الخواص

و سيعهد إنجاز هذا البرنامج إلى الإدارة العامة للغابات (على مساحة 60 ألف هكتار من الأراضي الاشتراكية) و ديوان تربية الماشية (على مساحة 30 ألف هكتار من أراضي الخواص)، و ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي (على مساحة 10 ألف هكتار من أراضي الخواص).

و لتيسير إنجاز برنامج الغراسات الرعوية و تهيئة المراعي سيتم إتخاذ الإجراءات التالية :

- إعتماد القانون و دليل الإجراءات بشأن تكوين و تركيز مجامع التنمية الفلاحية مع تدعيم مساهمة هذه الهياكل في الحد من الاستعمال المضر بالمصادر الطبيعية المتجددة و ذلك بتكثيف العمل التحسيسي و التوعوي لدى كل الأطراف المستغلة للمصادر الرعوية بجدوى المجامع و دورها لقائدة المنخرطين مع العمل على تشريك كل الشرائح التي ستنخرط بالمجامع لتتحمل المسؤوليات مع دعم التنسيق مع الهياكل الجهوية في تحديد و تجسيم خيارات التنموية بالجهة و تطبيق القوانين التي تحمي الموارد الطبيعية من أي استنزاف
- العمل على استعمال أنواع الغراسات الملائمة للجهة و خاصة منها الأنواع المحلية السريعة النمو.

3 . 3 الإجراءات المصاحبة:

ستشهد فترة المخطط العاشر اتخاذ عديد الإجراءات الهادفة إلى ترشيد التصرف في المنظومات الغابية و الرعوية . و تتمثل هذه الإجراءات في :

- تحيين المعطيات الغابية و الرعوية و ذلك بتكوين بنوك معلوماتية جغرافية و إحصائية لهذه الموارد و تحيينها بصفة دورية.

10 الاف هكتار يملك الخواص عن طريق ادارة المحافظة على المياه و التربة

- تهيئة المراعي:

تبلغ مساحة المراعي التي ستتم تهيئتها خلال المخطط العاشر حوالي 100 ألف هكتار موزعة كالاتي :

- 60 ألف هكتار بالمراعي الاشتراكية
- 40 ألف هكتار يملك الخواص

و سيعهد انجاز هذا البرنامج إلى الإدارة العامة للغابات (على مساحة 60 الف هكتار من الأراضي الاشتراكية) و ديوان تربية الماشية (على مساحة 30 ألف هكتار من أراضي الخواص)، و ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي (على مساحة 10 ألف هكتار من أراضي الخواص).

و لتيسير إنجاز برنامج الغراسات الرعوية و تهيئة المراعي سيتم إتخاذ الإجراءات التالية :

- إعتماد القانون و دليل الإجراءات بشأن تكوين و تركيز مجامع التنمية الفلاحية مع تدعيم مساهمة هذه الهياكل في الحد من الاستعمال المضر بالمصادر الطبيعية المتجددة و ذلك بتكثيف العمل التحسيسي و التوعوي لدى كل الأطراف المستغلة للمصادر الرعوية بجدوى المجامع و دورها للفائدة المنخرطين مع العمل على تشريك كل الشرائح التي ستنخرط بالمجامع لتتحمل المسؤوليات مع دعم التنسيق مع الهياكل الجهوية في تحديد و تجسيم خيارات التنموية بالجهة و تطبيق القوانين التي تحمي الموارد الطبيعية من أي استنزاف
- العمل على استعمال أنواع الغراسات الملائمة للجهة و خاصة منها الأنواع المحلية السريعة النمو.

3 . 3 الإجراءات المصاحبة:

ستشهد فترة المخطط العاشر اتخاذ عديد الإجراءات الهادفة إلى ترشيد التصرف في المنظومات الغابية و الرعوية . و تتمثل هذه الإجراءات في :

- تحيين المعطيات الغابية و الرعوية و ذلك بتكوين بنوك معلوماتية جغرافية و إحصائية لهذه الموارد و تحيينها بصفة دورية.

و سيشمل الجرد الإحصائي خلال المخطط العاشر مساحة 2,5 مليون هكتار ،

- دعم برامج التهيئة و التنمية الغابية و الجبلية بإجراء دراسات التهيئة الغابية و تطبيقها باعتماد المقاربة التشاركية و اعتبار الإمكانيات المتوفرة بالغابة و المناطق المجاورة للرفع من مستوى عيش المتساكنين ،
- إعداد أمثلة التهيئة للغراسات الجديدة على مساحة 80 ألف هكتار و مراجعة و تحيين أمثلة التهيئة على مساحة 138 ألف هكتار إضافة إلى توسيع تدخل ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي ،
- تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لسكان الغابات بتركيز 150 مجمع غابي و رعوي، أي بنسق يعادل 30 مجمع في السنة و النهوض بالموارد البشرية و خاصة المرأة الريفية وتنمية موارد رزق فلاحية و غير فلاحية و بعث شركات صغرى للأشغال الغابية إضافة إلى فتح و تحسين المسالك الغابية.
- تثمين المنتوجات الغابية ببلوغ نسبة استغلال تقدر بـ 100% من طاقة إنتاجنا من الخشب مع توفير إنتاج سنوي منتظم و تثمين الخشب المحلي قصد التخفيض من وارداتنا من خشب الشر.

أ . إحكام إستغلال الموارد السمكية :

ترتكز الإستراتيجية المستقبلية لقطاع الصيد البحري خلال المخطط العاشر على التصرف المحكم في الموارد الطبيعية البحرية وتحقيق التوازنات على مستوى توزيع مجهود الصيد بين مختلف المناطق والأصناف عبر تخفيض ضغط الإستغلال على الأصناف القاعية بمناطق الجنوب والوسط ودفع نشاط الأسماك السطحية في كل المناطق مع تعزيز الإجراءات الحمائية الثروة البحرية من خلال إحكام تنظيم مواسم الصيد وتطوير مدروس للأسطول .

وعلى هذا الأساس سيتم تكثيف وتطوير العمل بالجهات الناقصة للإستغلال على غرار المناطق الشمالية وأعالي البحار وتحسين نسب إستغلال الأصناف ، إعتمادا على أسطول متخصص تتوفر فيه الشروط الفنية وكذلك وسائل معالجة وخزن المنتوج على المتن وذلك بتشجيع الشراكة في هذا المجال.

وإستنادا إلى الإستراتيجيات التي تم وضعها لتنمية قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأخيرة وبالرجوع إلى الإمكانيات الذاتية للقطاع وقدرته على تطوير الإنتاج وتنويعه والرفع من قيمته المضافة ، فإن المخطط العاشر يرمي إلى تحقيق التوازن بين مجهود الصيد والثروة السمكية المتاحة للإستغلال .

وترتكز المقاربة التي تم إقرارها على تحسين نتائج قطاع الصيد البحري بصفة مستمرة ومعتدلة بتطوير إنتاج السمك الأزرق وتربية الأسماك وبدرجة أقل على الأسماك القاعية.

و تهدف إستراتيجية السمك الأزرق التي أقرت للغرض إلى إستغلال الإمكانيات التي يتيحها المخزون بالرفع في الإنتاج بـ 20 الف طن في أفق سنة 2006 لبلوغ نسبة إستغلال للمخزون بـ 68% مقابل 45% سنة 2001.

5 . حماية الرصيد العقاري و إحكام إستغلال الأراضي الدولية:

يعتبر تطوير الأوضاع العقارية الفلاحية وضمان حسن توظيف الأراضي الفلاحية و حماية الرصيد العقاري من التشتت والتجزئة والإهمال من أوكد الأولويات خلال فترة المخطط العاشر الذي سيشهد تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي أقرت على إثر الإستشارة الوطنية حول تحسين مردودية القطاع الفلاحي.

وعلى هذا الأساس ستواصل الوكالة العقارية الفلاحية برامج الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية و توسيع أنشطتها إلى المناطق البعلية. و يتمثل برنامج الوكالة خلال فترة المخطط العاشر في:

- إتمام مراحل الإصلاح الزراعي في المناطق السقوية العمومية على مساحة 88300 هكتار ،
- إنجاز الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية التي شرع فيها خلال المخطط التاسع (260 ألف هكتار) و إنجاز مشاريع جديدة على مساحة 22 ألف هكتار خلال المخطط العاشر ،
- إنجاز الإصلاح الزراعي في كافة المناطق التي جهزتها الدولة و لم تشملها عمليات الوكالة (105 ألف هكتار) منها 37 ألف هكتار بمناطق مجردة السقي و 30 ألف هكتار بمناطق الجنوب ،
- تنفيذ برامج محددة للتنظيم العقاري بالمناطق السقوية الخاصة والمناطق البعلية ذات الطاقة الفلاحية الهامة. و ينتظر أن يقع التدخل تدريجيا ليبلغ نسق التدخل 16 ألف هك في نهاية المخطط.

من ناحية أخرى ، وفي إطار السعي إلى الإستغلال الأفضل للأراضي الفلاحية ، تمثل الخارطات الفلاحية أداة لتوجيه المستغلين الفلاحيين نحو التوظيف الأمثل للأراضي الفلاحية بين مختلف الأنشطة وذلك بالرجوع إلى المعطيات الطبيعية والمناخية وكذلك المعطيات الإقتصادية . وسيقع الإنتهاء من إعداد هذه الخارطات مع بداية المخطط العاشر وإعتمادها لتوجيه الباعثين الفلاحيين .

و في مجال إستغلال الأراضي الدولية و على ضوء النتائج المسجلة في إطار برنامج إعادة هيكلة هذه الأراضي و التجربة الحاصلة في هذا الشأن وقصد

مزيد إحكام التصرف في هذه الأراضي و تحسين أدائها ، سيتواصل خلال المخطط العاشر إعادة هيكلة 100 ألف هكتار والسهر على حسن إستغلال الأراضي التي وقعت هيكلتها بمتابعتها و تقييم نتائجها و إتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تحسّن من أدائها.

III. إستراتيجيات تنمية قطاعات الإنتاج :

إرتكزت السياسة التنموية خلال العشرية الفارطة على مفهوم تحقيق الأمن الغذائي الذي تم تجسيمه من خلال تنفيذ خطط قطاعية شملت أهم المنتوجات.

و نظرا لتحقيق بلادنا إكتفاءها الذاتي بالنسبة لجل المنتوجات فإنّ السياسة التنموية خلال المخطط العاشر ستعمل على المحافظة على ما تحقق من نتائج في مجال الأمن الغذائي و تدعيم ذلك بإعطاء الأولوية إلى قطاعات الحبوب والأعلاف والبذور التي تتطلب مجهودا إضافيا .

وللمحافظة على النقلة النوعية التي بدأ يحققها القطاع ، سيتواصل خلال المخطط العاشر إدخال الإصلاحات الضرورية الرامية إلى تحسين مردودية القطاع و الرفع من قدرته التنافسية بما يجعله قادرا على مجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في الداخل والخارج.

وفي هذا المجال سيتم إيلاء عناية خاصة إلى التصرف في فوائض الإنتاج بتنفيذ خطة وطنية في الغرض ترمي إلى إحكام التصرف في هذه الفوائض و تنويع الإنتاج و الرفع في الإنتاجية على مستوى جميع حلقات المنظومة الفلاحية الغذائية بهدف الرفع في القدرة التنافسية لمنتوجاتنا و إكتساح مزيد من الأسواق الخارجية بما يدعم مساهمة القطاع في المجهود الوطني للتصدير.

1 . إستراتيجية الحبوب والبقول الجافة :

1 . 1 الأهداف:

سيقع التركيز خلال المخطط العاشر على الإستراتيجية الخاصة بالحبوب والتي تهدف إلى تحسين نسبة تغطية الحاجيات بالإنتاج الوطني ، وذلك بتطوير إنتاج القمح الصلب وضمان حد أدنى من الإنتاج المحلي من القمح اللين يجعل البلاد في مأمن من تقلبات السوق العالمية وذلك بتكثيف هذه الزراعة ومزيد تحسين إنتاجيتها.

وبخصوص زراعة الشعير ونظرا لأهميتها خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة وصعوبة إيجاد بديل لها ، فإن التوجه يتمثل في تحسين مردوديتها عبر

مزيد التحكم في تقنيات الإنتاج وإيجاد أصناف ذات مردودية عالية ومتلائمة مع الظروف المناخية لبلادنا.

أما على المستوى الكمي فإن المخطط العاشر يهدف إلى تحقيق معدل الإنتاج بـ 14.8 مليون قنطار سنويا (على الرغم من محدودية إنتاج سنة 2002) مقابل معدل بـ 13.9 مليون قنطار خلال المخطط التاسع. وعلى هذا الأساس ستتطور نسبة تغطية الحاجيات من الحبوب خلال المخطط العاشر لتصبح في حدود 54% مقابل 51% خلال المخطط التاسع.

وباعتبار أن المساحات المخصصة لزراعة الحبوب البعلية غير قابلة للتوسع فإن الزيادة في الإنتاج ستتأتى من تحسين إنتاجية الحبوب بفضل تكثيف هذه الزراعة والتحكم في تقنيات الإنتاج حيث ستتطور الإنتاجية لتبلغ 12.5 ق/هك بالنسبة للحبوب البعلية بالشمال و50 ق/هك بالنسبة للحبوب المروية. كما ستشهد الحبوب المروية توسعا في المساحات لتبلغ في نهاية المخطط 85 ألف هكتار ستوفر إنتاجا بـ 4.25 مليون قنطار.

1 . 2 الإجراءات المصاحبة:

لتحقيق هذه الأهداف سيتم إتخاذ جملة من الإجراءات تتمثل في مواصلة تطبيق سياسة أسعار مشجعة عند الإنتاج عبر ضمان أسعار القمح الصلب و اللين على مستوى الإنتاج و تحديدها سنويا باعتبار كلفة الإنتاج والأسعار العالمية ، و ضبط سعر التدخل بالنسبة للشعير في كل موسم كضمان مبدئي للمنتجين نظرا لأهمية زراعة الشعير في التغذية الحيوانية.

كما ستقع مراجعة مقاييس القروض البنكية الموسمية للحبوب بصفة دورية و ملاءمتها مع تطور كلفة الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك سيقع العمل على الترفيع في الاعتمادات السنوية المرصودة في نطاق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية لفائدة تمويل القروض الموسمية لفائدة صغار و متوسطي المزارعين عن طريق مشاريع القروض المراقبة و ذلك تكملة للموارد المتأتية من الاستخلاصات ، كما سيقع إيجاد صيغ خصوصية على المستوى المحلي لتمويل صغار الفلاحين الذين لا يمكن إدماجهم في نظام القرض الفلاحي العادي بالإستناد إلى نتائج الدراسة حول الفلاحة الصغرى. وفي هذا المجال ، فإن الهياكل المهنية ، وخاصة منها القاعدية ، مدعوة إلى تأمين دورها كاملا بتأطير منخرطيها وتوفير الخدمات لهم من تزويد بمستلزمات الإنتاج وتقديم المشورة الفنية وتيسير الحصول على القروض.

كما سيقع خلال المخطط العاشر العمل على تطوير إنتاج البذور و ذلك بتأمين إنتاج للبذور الممتازة في حدود 300 ألف قنطار سنويا يمكن من تغطية حاجيات الموسم (230 ألف قنطار) و تكوين مخزون إحتياطي بـ 70 ألف قنطار ،

مزيد التحكم في تقنيات الإنتاج وإيجاد أصناف ذات مردودية عالية ومتلائمة مع الظروف المناخية لبلادنا.

أما على المستوى الكمي فإنّ المخطط العاشر يهدف إلى تحقيق معدل للإنتاج بـ 14.8 مليون قنطار سنويا (على الرغم من محدودية إنتاج سنة 2002) مقابل معدل بـ 13.9 مليون قنطار خلال المخطط التاسع. وعلى هذا الأساس ستتطور نسبة تغطية الحاجيات من الحبوب خلال المخطط العاشر لتصبح في حدود 54% مقابل 51% خلال المخطط التاسع .

وباعتبار أن المساحات المخصصة لزراعة الحبوب البعلية غير قابلة للتوسع فإن الزيادة في الإنتاج ستتأتى من تحسين إنتاجية الحبوب بفضل تكثيف هذه الزراعة والتحكم في تقنيات الإنتاج حيث ستتطور الإنتاجية لتبلغ 12.5 ق/هك بالنسبة للحبوب البعلية بالشمال و50 ق/هك بالنسبة للحبوب المروية . كما ستشهد الحبوب المروية توسعا في المساحات لتبلغ في نهاية المخطط 85 ألف هكتار ستوفر إنتاجا بـ 4.25 مليون قنطار.

1 . 2 الإجراءات المصاحبة:

لتحقيق هذه الأهداف سيتم إتخاذ جملة من الإجراءات تتمثل في مواصلة تطبيق سياسة أسعار مشجعة عند الإنتاج عبر ضمان أسعار القمح الصلب و اللين على مستوى الإنتاج و تحديدها سنويا باعتبار كلفة الإنتاج والأسعار العالمية ، و ضبط سعر التدخل بالنسبة للشعير في كل موسم كضمان مبدئي للمنتجين نظرا لأهميةّ زراعة الشعير في التغذية الحيوانية.

كما ستقع مراجعة مقاييس القروض البذكية الموسمية للحبوب بصفة دورية و ملاءمتها مع تطور كلفة الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك سيقع العمل على الترفيع في الاعتمادات السنوية المرصودة في نطاق الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية قصد تمويل القروض الموسمية لفائدة صغار و متوسطي المزارعين عن طريق مشاريع القروض المراقبة و ذلك تكملة للموارد المتأتية من الاستخلاصات ، كما سيقع إيجاد صيغ خصوصية على المستوى المحلي لتمويل صغار الفلاحين الذين لا يمكن إدماجهم في نظام القرض الفلاحي العادي بالإستناد إلى نتائج الدراسة حول الفلاحة الصغرى. وفي هذا المجال ، فإن الهياكل المهنية ، وخاصة منها القاعدية ، مدعوة إلى تأمين دورها كاملا بتأطير منخرطيها وتوفير الخدمات لهم من تزويد بمستلزمات الإنتاج وتقديم المشورة الفنية وتيسير الحصول على القروض .

كما سيقع خلال المخطط العاشر العمل على تطوير إنتاج البذور و ذلك بتأمين إنتاج للبذور الممتازة في حدود 300 ألف قنطار سنويا يمكن من تغطية حاجيات الموسم (230 ألف قنطار) و تكوين مخزون إحتياطي بـ 70 ألف قنطار ،

بالإضافة إلى ضمان إنتاج خام من بذور القموح العادية بـ 365 ألف قنطار وتكوين مخزون إستراتيجي للبذور العادية من الشعير بـ 150 ألف قنطار.

و لمزيد تحسين مردودية قطاع الحبوب ، وبالإضافة إلى مراقبة ومكافحة الأمراض الفطرية ، سيقع العمل على توسيع مقاومة الأعشاب الطفيلية لتبلغ 500 ألف هكتار سنويا مع التركيز على إستعمال الأدوية ذات المفعول المزدوج و تحسين نوعية التدخل . وفي مجال إستعمال الأسمدة ستتكثف الجهود لإحكام إستعمالها بالإعتماد على تحاليل التربة و الرفع في إستعمال مادة الأزوط لتصل إلى معدل 180 كلغ في الهكتار مقابل 144 كلغ حاليا.

أما على مستوى الخزن فسيقع في إطار المرحلة الثانية للمخطط المديري للخزن إحداث طاقة إضافية بـ 250 ألف طن منها 50 ألف طن في مناطق الإنتاج (خزانات صغيرة) و 200 ألف طن بمناطق الإستهلاك إضافة إلى إحداث طاقة خزن بـ 50 ألف طن من البذور. كما سيتم تنفيذ برنامج لتأهيل وحدات الخزن الحالية بما يساعد على المحافظة على جودة المنتوج.

أما في ميدان البقول الجافة وتخطي الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع فسيتم العمل خلال المخطط العاشر على تدعيم إنتاج ومراقبة البذور وتكوين مخزون إحتياطي منها وإرساء آليات لتعديل السوق وتشجيع خزن البقول الجافة بالإضافة إلى تدعيم البحث والإرشاد في هذا الميدان.

2 . خطة الأعلاف :

نظرا لما تمثله الموارد العلفية من أهمية في تنمية الإنتاج الحيواني و تحقيق الإكتفاء الذاتي من اللحوم و الألبان ، فإن هدف المخطط العاشر يتمثل في تحسين نسبة الإكتفاء الذاتي من الأعلاف عبر تحسين الإنتاجية وتطوير المساحات العلفية لتبلغ حوالي 330 ألف هكـ في غضون سنة 2006 منها قرابة 70 ألف هكـ زراعات سقوية . و من ناحية أخرى سيقع العمل على تطوير نسبة مساهمة الأعلاف المركبة في تغطية حاجيات القطيع لتصل إلى 34% سنة 2006 مقابل 30% خلال سنة 2001.

و في هذا الإطار سيتم تركيز الجهود خلال المخطط العاشر على تطوير قطاع الأعلاف بتكثيف التأطير و ذلك بإحداث وحدة خاصة بتنمية الزراعات العلفية على مستوى كل مندوبية على غرار الوحدة الخاصة بالحبوب. كما سيقع تدعيم أنشطة الإرشاد المتعلقة بزراعة البقوليات العلفية عبر تركيز قطع مثالية.

و لمزيد إحكام إستغلال الإمكانات المتاحة بالمناطق المروية بالمياه المعالجة سيتكثف العمل بهدف تذليل الصعوبات التي تعترض الفلاحين المتواجدين

بها والقيام بحملات تحسيسية و إرشادية على مستوى الجهات لإحكام إستغلال هذه المناطق لإنتاج الأعلاف.

كما سيرقع العمل على حث الفلاحين للإستفادة بأكثر قدر ممكن من السنوات الممطرة بتكوين مخزونات علفية ومساعدتهم على ترشيد إستعمال المخلفات الزراعية والصناعية وإدماجها في تغذية الماشية.

أما على مستوى البذور فسيتواصل تشجيع و حث الفلاحين على إستعمال البذور الجيدة ، بالإضافة إلى تكوين مخزون إحتياطي من البذور العلفية و الرعوية و خاصة بذور القصبية والسلة.

3 . إستراتيجية النهوض بقطاع الزياتين :

تأكيدا للدور الإقتصادي والإجتماعي لقطاع زيت الزيتون وبالنظر إلى النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خلال المخطط التاسع ، سيتواصل العمل على تفعيل الإجراءات الرامية إلى دعم القطاع والنهوض به بهدف تحقيق معدل إنتاج سنوي بـ 176 ألف طن من زيت الزيتون خلال المخطط العاشر ، و ذلك بإعتبار مستوى الإنتاج المحدود لسنة 2002.

وستتمحور الأهداف المستقبلية خلال المخطط العاشر حول دعم القدرة التنافسية للقطاع وذلك بمزيد التحكم في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية عبر :

- إدخال أصناف جديدة من الغراسات المكثفة مع ترشيد التوسع في الغراسات وذلك بإختيار الأراضي الصالحة لغراسة الزيتون في إطار الخارطة الجيوية للإنتاج الفلاحي حيث ينتظر إنجاز 75 ألف هك من الغراسات الجديدة خلال فترة المخطط .
- العمل على بعث نواة لغراسات زيتون الزيت في المناطق السقوية وذلك لضمان حد أدنى من الإنتاج خلال السنوات الصعبة .
- مزيد العناية بغراسات الزيتون في منطقة الشمال بحكم تواجدها في ظروف طبيعية ملائمة .
- الترفيع في الطاقة الحالية لإنتاج المشائل المتأتية من الأغصان الغضة من 12% حاليا إلى 70% في أواخر المخطط العاشر .
- حماية غابة الزياتين من الأضرار التي تحدثها الحشرات والفطريات (عصفور الزيتون) مع التركيز على المكافحة المتكاملة.
- بعث أسواق جديدة للزيتون بمناطق الإنتاج وتحسين ظروف جمع ونقل الزيتون و مواصلة مجهود تجديد وتعصير معدات التحويل .

أما على مستوى التصدير ، وفي ظل المتغيرات في سياسة الإتحاد الأوروبي ، ستشهد فترة المخطط العاشر إطلاق تنفيذ العديد من الإجراءات الرامية

لإضفاء ديناميكية حقيقية على القطاع وذلك بتفعيل الآليات الجديدة لتدخل الديوان الوطني للزيت ودعم دور القطاع الخاص بشكل يضمن إستمرارية القطاع وديمومته وتعزيز مكانة تونس في الأسواق الخارجية .

وتتمثل الأهداف الكمية للتصدير في بلوغ 115 ألف طن كمعدل سنوي كما سيقع التركيز خلال المخطط العاشر على تثمين الزيت التونسي بالرفع في نسبة صادرات الزيوت المعلبة والبيولوجية مع العمل على إحداث علامة جودة وتسميات مثبتة للأصل وذلك للإستفادة من كل الفرص المتاحة في إطار الإتفاقيات المبرمة .

أما بالنسبة للقطاع زيتون المائدة فإن هدف المخطط العاشر يتمثل في الرفع في الإنتاج من 14 ألف طن حاليا إلى 30 ألف طن في أفق سنة 2006 مع الزيادة في الكميات المصدرة لتصل إلى 5 الاف طن مقابل 327 طن حاليا.

و ترتكز إستراتيجية التنمية في هذا المجال على تطوير إنتاجية الغراسات القائمة و إحداث غراسات جديدة ذات أنماط مكثفة على مساحة 8 آلاف هكتار إضافة إلى تدعيم البحث العلمي وتحسين الجودة عبر تأهيل وحدات التحويل.

4- إستراتيجية قطاع التمور :

حظي قطاع التمور بعناية خاصة حيث تم وضع خطة للنهوض بهذا القطاع تغطي الفترة 1999-2008 و تهدف إلى الرفع في الإنتاج و تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتوج.

و في هذا الإطار تتمثل الأهداف المرسومة للمخطط العاشر في تحقيق إنتاج بـ 121 ألف طن (منها 95 ألف طن دقلة نور) مقابل 105 ألف طن حاليا و تصدير 34 ألف طن في أفق سنة 2006.

و من ناحية أخرى سيتواصل العمل لدعم الحماية الصحية والإنتاج البيولوجي والرفع في طاقة الخزن.

ولتحقيق هذه الأهداف سوقع التأكيد على المعاينة الصحية للواحات بصفة منتظمة والعناية بالنخيل بتدعيم المقاومة المندمجة ضد دودة التمر بإستعمال الناموسية والمواد البيولوجية ، و تنظيم الإتجار في فسائل النخيل بهدف الحد من إنتشار الآفات والأمراض للحصول على إنتاج جيد وقابل للتصدير بالإضافة إلى تنظيم مسالك الترويج الداخلي والخارجي .

5 . إستراتيجية تنمية قطاع القوارص:

شهدت فترة المخطط التاسع تحسنا ملحوظا في مستوى الطاقة الإنتاجية لقطاع القوارص التي سيكون لها تأثير ايجابي على تطور الإنتاج في السنوات القادمة.

و من المنتظر أن تدخل خلال المخطط العاشر مساحات جديدة من الغراسات الفتية طور الإنتاج بالإضافة إلى دخول مشروع توسيع منطقة الصيانة طور الإستغلال. و على هذا الأساس ينتظر تحقيق إنتاج بـ 270 ألف طن في أفق سنة 2006 منها 40 ألف طن ستوجه للتصدير منها 35 ألف طن في إطار الحصة الموجهة للإتحاد الأوروبي.

و ستركز تنمية القطاع خلال فترة المخطط العاشر على مواصلة إحداث الغراسات الجديدة خاصة من الأصناف القابلة للتصدير (المالطي) والرفع في إنتاجية الغراسات القائمة و تنويع الإنتاج لمجابهة متطلبات الإستهلاك الداخلي والتصدير على المدى المتوسط والبعيد.

كما سيتواصل خلال المخطط العاشر تنفيذ الحملات الخاصة بحماية الغراسات الفتية من حافرة القوارص وكذلك الحملة الوطنية لمقاومة ذبابة القوارص على مساحة 13700 هكتار. و من ناحية أخرى سيقع العمل على دعم تربية الحشرات النافعة و وضع خطة عملية للمكافحة المتكاملة و خاصة بإستعمال الذكور المعقمة.

6 . إستراتيجية تنمية قطاع كروم التحويل:

تهدف الخطة القطاعية لإنتاج كروم التحويل إلى جعل الإنتاج يغطي حاجيات الإستهلاك الداخلي والتصدير. و على هذا الأساس فإن الأهداف الكمية للقطاع تتمثل في :

- توفير إنتاج في حدود الحاجيات الجملية للإستهلاك الداخلي والتصدير والمقدرة بحوالي 500 ألف هل في أفق 2006 .
- تغطية كامل الحصة التصديرية للإتحاد الأوروبي والمقدرة بـ 235 ألف هل يقع توفير جزء منها عن طريق مشاريع الشراكة (120 ألف هل) .
- تغطية طلبات السوق الداخلية والقطاع السياحي المقدرة بـ 250 ألف هل يقع توفيرها من طرف الخواص (200 ألف هل) و شركات الإحياء الملحوظة في برامج شراكة (50 ألف هل).

و لتحقيق هذه الأهداف سيقع خلال المخطط العاشر إتخاذ عدة إجراءات تتمثل في :

- تكوين مخزون تعديلي لمجابهة المعاومة لدى كافة المنتجين في حدود 20 % من الإنتاج يقع تجديده في سنوات الوفرة إضافة إلى المخزون العادي للربط بين المواسم .
- تدعيم الشراكة للرفع من الصادرات و ضمان تواصلها لتغطية الحصة المخصصة على الإتحاد الأوروبي
- مراجعة برامج التجديد والتوسع في الغراسات وحصرها في إطار برامج شراكة مع شركات الإحياء، على مساحة 350 هكتار
- تجديد الغراسات المسنة لدى الخواص (150 هك)
- إستصلاح الغراسات الموجودة على مساحة 3500 هكتار
- تنفيذ برنامج تأهيل منظومة التحويل بما يساهم في تدعيم القدرة التنافسية للقطاع.

7 . خطة النهوض بقطاع الغلال والفواكه الأخرى:

يهدف برنامج المخطط العاشر في مجال قطاع الغلال والفواكه الأخرى إلى المحافظة على توازن القطاع بتحقيق المعادلة بين العرض و الطلب لهذه المنتوجات. ولتحقيق ذلك سيتم حصر الغراسات الجديدة في حدود 40 ألف هكتار لكامل فترة المخطط.

و ستركز الجهود على الرفع في مردودية القطاع بتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتوسيع المناطق المجهزة بمعدات الإقتصاد في الماء بالإضافة إلى تكوين 2500 مختص في هذا الميدان.

وفي مجال الإنتاج ينتظر بلوغ حجم جملي يقدر بـ 600 ألف طن في أفق 2006 مقابل 490 ألف طن في نهاية المخطط التاسع. و سيمكن هذا المستوى من الإنتاج من إفراز فائض في الإنتاج يمكن من إستغلال الحصص المخصصة لتونس في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذلك تلبية الطلب المتاح في بقية الأسواق وخاصة منها أسواق الخليج.

و ينتظر أن يبلغ حجم التصدير في أفق سنة 2006 حوالي 2600 طن من المشمش و 1300 طن من اللوز و 2000 طن من الرمان و 1000 طن من الإجاص و 500 طن من الخوخ و 500 طن من التفاح.

و لترشيد القطاع تتجه النية نحو ملائمة الإنتاج مع إمكانيات التسويق (الداخلي والخارجي)، كما سيقع العمل خلال المخطط على تحسين الجودة عبر تطبيق المواصفات والتصنيف عند العرض.

و لتحقيق هذه الأهداف سيقع خلال المخطط العاشر إتخاذ عدة إجراءات تتمثل في :

- تكوين مخزون تعديلي لمجابهة المعاومة لدى كافة المنتجين في حدود 20 % من الإنتاج يقع تجديده في سنوات الوفرة إضافة إلى المخزون العادي للربط بين المواسم ،
- تدعيم الشراكة للرفع من الصادرات و ضمان تواصلها لتغطية الحصة المخصصة على الإتحاد الأوروبي
- مراجعة برامج التجديد والتوسع في الغراسات وحصرها في إطار برامج شراكة مع شركات الإحياء على مساحة 350 هكتار
- تجديد الغراسات المسنة لدى الخواص (150 هك)
- إستصلاح الغراسات الموجودة على مساحة 3500 هكتار
- تنفيذ برنامج تأهيل منظومة التحويل بما يساهم في تدعيم القدرة التنافسية للقطاع.

7 . خطة النهوض بقطاع الغلال والفواكه الأخرى:

يهدف برنامج المخطط العاشر في مجال قطاع الغلال والفواكه الأخرى إلى المحافظة على توازن القطاع بتحقيق المعادلة بين العرض و الطلب لهذه المنتوجات. ولتحقيق ذلك سيتم حصر الغراسات الجديدة في حدود 40 ألف هكتار لكامل فترة المخطط.

و ستركز الجهود على الرفع في مردودية القطاع بتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتوسيع المناطق المجهزة بمعدات الإقتصاد في الماء بالإضافة إلى تكوين 2500 مختص في هذا الميدان.

وفي مجال الإنتاج يتنظر بلوغ حجم جملي يقدر بـ 600 ألف طن في أفق 2006 مقابل 490 ألف طن في نهاية المخطط التاسع. و سيمكن هذا المستوى من الإنتاج من إفراز فائض في الإنتاج يمكن من إستغلال الحصص المخصصة لتونس في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذلك تلبية الطلب المتاح في بقية الأسواق وخاصة منها أسواق الخليج.

و ينتظر أن يبلغ حجم التصدير في أفق سنة 2006 حوالي 2600 طن من المشمش و 1300 طن من اللوز و 2000 طن من الرمان و 1000 طن من الإجاص و 500 طن من الخوخ و 500 طن من التفاح.

و لترشيد القطاع تتجه النية نحو ملائمة الإنتاج مع إمكانيات التسويق (الداخلي والخارجي)، كما سيقع العمل خلال المخطط على تحسين الجودة عبر تطبيق المواصفات والتصنيف عند العرض.

8 . قطاع الخضروات :

تبعا للإحداثات الجديدة في مجال المناطق السقوية من المنتظر أن تتطور المساحات المخصصة لزراعة الخضر لتبلغ 180 ألف هكتار في أفق سنة 2006 مقابل 174 ألف هكتار حاليا.

تهدف السياسة التنموية التي سيتم إتباعها خلال المخطط العاشر إلى دعم التوازنات التي بدأ يحققها القطاع في نهاية المخطط التاسع بالنسبة للبطاطا ، الطماطم وتكثيف الجهود في مجال التصدير بما يساعد على تحقيق الحصص التصديرية المقررة في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ودفع التصدير نحو فضاءات أخرى.

- البطاطا :

تهدف الخطة الوطنية لقطاع البطاطا إلى بلوغ الإكتفاء المستديم من البطاطا و ذلك بالرفع في المساحات المزروعة لتبلغ معدل 25 ألف هكتار سنويا خلال فترة المخطط العاشر مقابل 21 ألف هكتار خلال المخطط التاسع وهو ما سيوفر إنتاجا جمليا بـ 370 ألف طن في أفق سنة 2006 مقابل 330 ألف طن سنة 2001. أما على مستوى الإنتاجية فينتظر أن تتحسن نتيجة إدخال التقنيات الحديثة من طرف الفلاحين لتبلغ 15 طن/هك مقابل 14 طن/هك حاليا.

و على هذا الأساس من المنتظر أن يغطي الإنتاج الطلب الداخلي من بطاطا الإستهلاك (معدل 304 ألف طن) و البذور (بمعدل 22 ألف طن) مع تصدير 18 ألف طن .

- الطماطم :

تتزامن فترة إنجاز المخطط العاشر مع إنطلاق الخطة المستقبلية لقطاع الطماطم التي تم إقرارها في بداية سنة 2001 و التي تهدف إلى حصر الإنتاج الجملي للطماطم في حدود 850 ألف طن منها 590 ألف طن طماطم معدة للتحويل يقع إنتاجها على مساحة 19600 هكتار منها 15 ألف هكتار مجهزة بتقنيات الري الموضعي.

و بإعتبار التحسن المرتقب للمردودية التي ستتطور من 50.3 طن/هك إلى 51.7 طن/هك في نهاية المخطط نتيجة تطور التقنيات المستعملة و التحكم أكثر في النواحي الصحية والأمراض ، من المنتظر أن تتراجع المساحات المخصصة للطماطم الفصلية مع المحافظة على نفس مستوى الإنتاج.

ونتيجة لذلك سيمكن إنتاج معجون الطماطم في أفق سنة 2006 والمقدر بـ 105 ألف طن من تلبية الطلب الداخلي (85 ألف طن) و تصدير 4 آلاف طن إلى الإتحاد الأوروبي و 16 ألف طن إلى ليبيا .

و لإحكام إنجاز الخطة الجديدة لإنتاج الطماطم المعدة للتحويل سيتم خلال فترة المخطط العاشر العمل على، مزيد إحكام البرمجة السنوية والتشجيع على التعامل بعقود الإنتاج بين الفلاحين والمحولين و تشجيع الزراعات الصيفية البديلة لزراعة الطماطم على مساحة 3 آلاف هك.

و من ناحية أخرى ستركز الجهود خلال فترة المخطط العاشر على تحديث كافة حلقات منظومة الطماطم بالعمل على تطوير تقنيات التحويل و تنويع الإنتاج المحول والضغط على الكلفة بما يساعد على تدعيم القدرة التنافسية لهذا المنتوج.

- الخضروات الأخرى:

بالنسبة لإنتاج الأنواع الأخرى من الخضروات ستولى عناية خاصة خلال المخطط لإنتاج الطماطم الاخر فصلية بهدف تأمين تزويد السوق في بداية الخريف . و ستركز الجهود على تحسين المردودية و تحسيس المنتجين بأهمية تمديد فترة الإنتاج و بمزيد العناية بحماية المزروعات من الأمراض.

و في مجال الزراعات المحمية سيقع العمل على تطوير قطاع الزراعات تحت البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية و ذلك بإحداث مشاريع جديدة ذات جدوى إقتصادية أرفع تمكن من تصدير أوفر قسط من الإنتاج بالإضافة إلى إستصلاح البنية الأساسية لبعض المشاريع القديمة. و يتمثل برنامج المخطط العاشر في إستصلاح 68,5 هكتار تضاف إلى المساحات المستغلة حاليا والبالغة 98 هكتارا.

9 . الزراعات الجديدة والزراعات البيولوجية :

في إطار تنويع الإنتاج الفلاحي سيتم خلال المخطط العاشر إدخال عدد من الزراعات الجديدة على مساحة 30 هك سنويا خاصة لدى شركات الإحياء وكبار المنتجين. ومن أهم هذه الزراعات نذكر الأفوكادو والمنقا والكيوي و سلاطة الأنديف.

و نظرا لأهمية زراعة الزهور فسيقع العمل على تطويرها خلال فترة المخطط بما يسمح بإستغلال الحصة المخولة لتونس للتصدير نحو الإتحاد الأوروبي (ألف طن).

كما سيتم تطوير عدد من الزراعات الواعدة والتي بالرغم من تأقلمها لم تشهد إقبالا عليها على غرار الكيار والخروب والهندي و السكوم عبر التوسع في مساحاتها بإنجاز حوالي 15 هك من الكيار و 10 هك من الهندي الأخر فصلي و 50 هك من السكوم و 50 هك من الخروب .

وفيما يخص المنتوجات البيولوجية ، ينتظر أن تتطور مساحاتها إلى حوالي 22 ألف هك و بلوغ 135 ألف طن من الإنتاج النباتي و 5 آلاف لتر من الحليب و 4 ملايين بيضة وحوالي 100 طن اللحوم في غضون سنة 2006.

10 . قطاع تربية الماشية :

سيتواصل خلال المخطط العاشر إيلاء أهمية كبرى لقطاع تربية الماشية بهدف المحافظة على المكاسب التي تحققت خلال المخطط التاسع والمتمثلة بالخصوص في تحقيق الإكتفاء الذاتي من الألبان واللحوم الحمراء .

وستركز إستراتيجية تنمية القطاع خلال فترة المخطط العاشر على تطوير الموارد العلفية وتثويعها ومواصلة الخطط القطاعية للإنتاج مع إحكام التصرف في فوائض الإنتاج التي بدأت تسجلها بعض الأنشطة إضافة إلى دعم البرامج الرامية إلى تحسين الإنتاجية والجودة بما يساهم في رفع القدرة التنافسية للمنتوجات الحيوانية . كما سيتم إنجاز برنامج جديد لترقيم الماشية في إطار مشروع الخدمات الفلاحية.

- تنمية الموارد العلفية :

تهدف خطة تنمية قطاع الموارد العلفية خلال المخطط العاشر إلى تحسين الإنتاجية ونوعية الأعلاف بما يمكن من الرفع في نسبة مساهمة الزراعات العلفية في تغطية حاجيات القطيع إلى 26% مقابل 22% حاليا وتحسين طرق الخزن بتوسيع إستعمال تقنيات التجفيف والسيلاج .

و لتحقيق هذا الهدف سيقع العمل على الزيادة في المساحات المخصصة للزراعات العلفية لتبلغ 330 ألف هكتار (منها فرابة 70 ألف هكتار زراعات سقوية) في أفق سنة 2006 مقابل 273 ألف هكتار (منها 39 ألف هكتار زراعات سقوية) كمعدل إنجاز خلال فترة المخطط التاسع .

كما سيشهد المخطط العاشر إيلاء أهمية أكبر للموارد العلفية الأخرى وذلك بالعمل على تثويع المواد الأولية التي تدخل في تكوين العلف المركب وتكثيف المراقبة بهدف تحسين الجودة وتأهيل معامل إنتاج العلف المركب بالإضافة إلى

مواصلة المجهودات في مجال إستعمال المخلفات الزراعية والصناعية وإحكام إدماجها في تغذية الماشية .

- إستراتيجية الألبان :

حقق قطاع الالبان نتائج هامة خلال المخطط التاسع حيث تم بلوغ الإكتفاء الذاتي في هذه المادة مع إبراز فائض في الإنتاج .

ويهدف المخطط العاشر إلى معادلة الإنتاج مع إمكانيات التسويق من خلال ضمان التوازنات بين الإنتاج والإستهلاك الداخلي وإحكام التصرف في فوائض الإنتاج بتوجيهها إلى تصنيع الحليب المجفف والتصدير .

وعلى هذا الأساس ينتظر أن يتواصل تطور قطيع الأبقار ليبلغ 233 ألف انثى مؤصلة و 305 ألف رأس من الأبقار المحلية والمهجنة مقابل 211 ألف و 274 ألف على التوالي في سنة 2001 وذلك بالإعتماد على الإنتاج المحلي .

وسيمكن الإنتاج المرتقب في أفق سنة 2006 والمقدر بـ 1150 ألف طن من الحليب من تلبية الحاجيات من حليب الشراب و تغطية نسبة هامة من حاجياتنا من الحليب المجفف المستعمل في الصناعات الغذائية .

و في مجال النهوض بصغار المربين و تنويع دخلهم سيتم العمل على دعم تنمية تربية الأغنام والماعز الحلوب مع تركيز وحدات تحويل و تصنيع على مستوى الضيعة وذلك في إطار مشروع يتجزء ديوان تربية الماشية.

- إستراتيجية اللحوم الحمراء :

سيتواصل خلال المخطط العاشر إنجاز الخطة المحينة للحوم الحمراء مع العلم أنه تم بلوغ الإكتفاء الذاتي من هذه المادة في نهاية المخطط التاسع . ويهدف المخطط العاشر إلى مواصلة تنمية القطاع بما يمكن من تغطية حاجيات البلاد من هذه المادة مع ضمان التعديل الموسمي وإعداد القطاع لمجابهة تحديات التصدير للخارج خاصة وأنه ينتظر تسجيل فائض في الإنتاج. ويهدف المخطط العاشر إلى الزيادة في الإنتاج الجملي بنسبة 3% سنويا وبلوغ مستوى 134 ألف طن في أفق سنة 2006 مقابل 118 ألف طن سنة 2001 .

ولتحسين القدرة التنافسية للقطاع ستركز الجهود خلال فترة المخطط العاشر على الإسراع بتنفيذ المخطط المديري لتأهيل أسواق الدواب و الإنتقال في النظم التسويقية من بيع الحيوانات الحية إلى البيع بالذبائح ذات المواصفات المحددة وذلك بتوفير البنية التسويقية اللازمة من مسالخ حديثة مؤهلة ووحدات تعبئة ونقل وخزن

مبرد علاوة على تصنيف الأجزاء التي تتلاءم مع مواصفات التصنيف بجميع أشكاله.

- قطاع الدواجن:

سيتواصل خلال فترة المخطط العاشر تدعيم تنمية قطاع الدواجن من دجاج لحم و إنتاج البيض طبقا لتطور مستويات الإستهلاك من لحوم الدجاج و بيض الإستهلاك مع إمكانية توفر فائض في الإنتاج يمكن توجيهه إلى التصدير.
و من ناحية أخرى ينتظر أن يتواصل نمو قطاع الديك الرومي الذي شهد تطورا هاما خلال فترة المخطط التاسع.

و على هذا الأساس فإن أهداف المخطط العاشر في أفق سنة 2006 تتمثل في إنتاج 128 ألف طن من لحوم الدواجن (منها 27 ألف طن من لحم الديك الرومي) و 1607 مليون بيضة.

و لدعم تنمية القطاع وضمان إستدامته سيتم العمل على تشجيع تصدير منتوجات الدواجن بإدراجها ضمن المنتوج الموجه للتصدير في إطار البرمجة مع مواصلة سياسة تعديل الأسواق والأسعار المعمول بها في السوق الداخلية حاليا.

ولتحسين القدرة التنافسية للقطاع سيتواصل خلال المخطط العاشر إدخال الإصلاحات بهدف تأهيل منظومة الدواجن و جعلها قادرة على مواكبة التطورات و تحديات العولمة و ذلك بتعديل بعض التشريعات و تنظيم القطاع على مستوى التسويق والتوزيع إضافة إلى التحكم في الكلفة.

- القطاعات الأخرى:

سيتواصل الإهتمام خلال المخطط العاشر بقطاع تربية الإبل و تربية الماشية الصغرى (مثل الأرانب والنحل) لما تكتسيه هذه القطاعات من أهمية في توفير موارد رزق خاصة لسكان الريف.

أما بالنسبة لقطاع الخيول فيتمثل التوجه في تنظيم قطاع الخيول البربرية و تحسين نوعية الخيول العربية الأصيلة بالإضافة إلى العناية بجواد قزم مقعد و تطوير مجالات الإستغلال.

من ناحية أخرى، وفي إطار تنويع الإنتاج الحيواني ، ستحظى نشاطات جديدة بعناية خاصة منها تربية النعام والحلزون والسمان بالإضافة إلى تربية الماشية على الطريقة البيولوجية.

- الصحة الحيوانية:

بخصوص الصحة الحيوانية سيتم تنظيم و إنجاز الحملات الوقائية ضد أهم الأمراض المعدية لبلوغ نسبة تغطية بـ 75% من القطيع مقابل 60% خلال المخطط التاسع ، بالإضافة إلى إرساء شبكة لمراقبة الأوبئة و دعم مراقبة المنتوجات الغذائية ذات الأصل الحيواني. و يتثمل التوجه في هذا المجال في تشجيع إنتصاب البياطرة الخواص و تشريكهم تدريجيا في إنجاز الحملات الوقائية ضد أهم الأمراض المعدية و في مراقبة الأمراض الوبائية.

كما ستولى عناية خاصة للمراقبة الصحية البيطرية في الحدود وتطوير المخابر البيطرية .

- التحسين الوراثي :

في إطار التحسين الوراثي تتجه الجهود نحو تكثيف الإحاطة الفنية بقطاع تربية الماشية وتدعيم برامج التحسين الوراثي و المحافظة على السلالات المحلية و مراقبة الإنتاجية و تحسين الإسترسال مع تشريك المربين في القيام بهذه الخدمات. و في هذا الإطار سيقع تنفيذ برنامج جديد لترقيم الماشية بالأخراص البلاستيكية و ذلك في إطار مشروع الخدمات الفلاحية.

11 . قطاع الصيد البحري :

حظي قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأخيرة بعناية فائقة من طرف الدولة حيث أقرت عديد التشجيعات لفائدة القطاع حتى يساهم بدوره في مجهود التنمية و دفع التصدير.

و يهدف المخطط العاشر إلى دعم النقلة التي بدأ يشهدها القطاع وتحقيق إنتاج بـ 124 ألف طن في أفق سنة 2006 مقابل 98 ألف طن سنة 2001 أي بزيادة بـ 26.5 %.

و سترتكز إستراتيجية القطاع خلال فترة المخطط العاشر على المحاور التالية:

- إحكام التصرف في الموارد البحرية وتحقيق التوازنات على مستوى مجهود الصيد بالنسبة إلى مختلف الأصناف و الجهات.
- دعم نشاط البحث العلمي التطبيقي .
- تطوير قطاع تربية الأسماك .
- دعم القدرة التنافسية للمنتوجات السمكية.

- إحكام التصرف في الموارد البحرية:

ترتكز الإستراتيجية المستقبلية للقطاع خلال المخطط العاشر على التصرف المحكم في الموارد الطبيعية البحرية وتحقيق التوازنات على مستوى توزيع مجهود الصيد بين مختلف المناطق عبر تخفيض ضغط الإستغلال على الأصناف القاعية بمناطق الجنوب والوسط و دفع نشاط الأسماك السطحية في كل المناطق مع تعزيز الإجراءات الحمائية للثروة البحرية من خلال إحكام تنظيم مواسم الصيد وتطور مدروس للأسطول.

وعلى هذا الأساس سيتم تكثيف وتطوير العمل بالجهات ناقصة الإستغلال على غرار المناطق الشمالية وأعالي البحار وتحسين نسب إستغلال الأصناف، إعتمادا على أسطول متخصص تتوفر فيه الشروط الفنية و كذلك وسائل معالجة وخزن المنتوج على المتن و ذلك بتشجيع الشراكة في هذا المجال.

و إستنادا إلى الإستراتيجيات التي تم وضعها لتنمية قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأخيرة ، وبالرجوع إلى الإمكانيات الذاتية للقطاع وقدرته على تطوير الإنتاج وتنويعه والرفع من قيمته المضافة، فإن المخطط العاشر يرمي إلى تحقيق توازن بين مجهود الصيد والثروة السمكية المتاحة للإستغلال.

و ترتكز المقاربة التي تم إقرارها على تحسين نتائج قطاع الصيد البحري بصفة مستمرة و معتدلة بتطوير إنتاج السمك الأزرق وتربية الأسماك و بدرجة أقل على الأسماك القاعية.

- دعم نشاط البحث العلمي:

ستتجه العناية في هذا الإطار إلى تدعيم مجالات نشاط البحث العلمي التطبيقي في إتجاه التحيين الدوري لوضعية المخزون السمكي ووضع خرائط في الغرض تساعد على إحكام توزيع مجهود الصيد من ناحية وتطوير تقنيات الصيد البحري في السواحل وأعالي البحار للحد من إستعمال معدات صيد غير إنتقائية وإستنباط تجهيزات تتلائم وطبيعة الوسط البحري من ناحية أخرى .

- تطوير قطاع تربية الأسماك:

أما في مجال تربية الأسماك فسيتم إعادة النظر في هذا النشاط خاصة من حيث تشخيص المواقع وتطوير التقنيات المتعلقة بتربية الأحياء البحرية بالمياه الداخلية إعتبارا لإشتداد المنافسة على المستوى الدولي و بهدف وضع برنامج يسمح بتنمية الإنتاج للمساهمة في مجهود التصدير وكذلك في تغطية الحاجيات الإستهلاكية الداخلية.

- دعم القدرة التنافسية للقطاع:

دعما للقدرة التنافسية للمنتوجات البحرية وتثمينها سيتم إستكمال برنامج تأهيل القطاع بجميع مكوناته وخاصة على مستوى وحدات الصيد والنقل إضافة إلى تعزيز طاقة التصبير والتبريد وتوسيع شبكة الترويج داخليا وخارجيا ، فضلا عن تحسين مردودية البنية الأساسية الميدانية والرفع من أدائها تنمية للإنتاج وتسهيلا لإنسياب السلع وتحسينا لظروف العمل لجميع المتدخلين في القطاع .

وفي هذا الإطار سيقع خلال المخطط العاشر، وبالإضافة إلى إستكمال برنامج التأهيل ، تكثيف الجهود للمحافظة على ما حققه القطاع على مستوى الجودة إضافة إلى دعم الشراكة مع الخارج في إطار عمليات تسمح بتحسين نسب إستغلال الأصناف و الجهات الناقصة إستغلالا و دعم أنشطة تحويل السمك الأزرق.

الباب الرابع

الأهداف الكمية

I . آفاق تطور الإنتاج:

I- الأهداف الجملية :

نظرا للنقلة النوعية التي بدأ يشهدها القطاع والتي تجسمت في تحقيق معدل نسبة نمو سنوية بـ 2.6 % خلال المخطط التاسع بالرغم من الظروف المناخية الصعبة من ناحية وبلوغ الإكتفاء الذاتي في أغلب المنتوجات بما فيها الألبان واللحوم من ناحية أخرى ، من المرتقب أن يواصل القطاع نموه خلال المخطط العاشر بنسق أرفع نتيجة للتحسن المرتقب لإنتاجية مختلف القطاعات .

وإستنادا إلى الإستراتيجيات القطاعية للإنتاج والتي وقع تحيين بعضها في نهاية المخطط التاسع للتلاءم مع مرحلة ما بعد الإكتفاء الذاتي و تأخذ بعين الإعتبار إمكانيات التسويق الداخلي والخارجي بإدراج عنصر الإنتاج للتصدير بإعتبار الإمكانيات المتوفرة للقطاع لتطوير مردوديته والزيادة في قيمته المضافة عبر تنويع الإنتاج ، فقد تم إعتماد فرضية للنمو ترمي إلى دعم النقلة النوعية التي بدأ يحققها القطاع في نهاية المخطط التاسع بما يساعد على إستدامة النمو ويدعم مساهمة القطاع في التنمية الشاملة والمحافظة على التوازنات الكبرى للإقتصاد الوطني .

وعلى هذا الأساس ، فإن التقديرات المرسومة للمخطط العاشر تتمثل في تحقيق نسبة نمو سنوية بمعدل 3.5 % على مستوى القيمة المضافة وهو ما يمكن من الزيادة في معدل الإنتاج خلال فترة المخطط العاشر بنسبة 15 % بالمقارنة مع إنجازات المخطط التاسع.

ويبرز الجدول التالي تطور أهم المنتوجات الفلاحية خلال فترة المخطط العاشر:

تطور الإنتاج والقيمة المضافة

الوحدة: 1000 طن

القطاعات	2001	2006	النمو السنوي (%)	معدل المخطط التاسع	معدل المخطط العاشر	التطور (%)
الحبوب	1354	1750	1.9	1394	1480	6+
الزيتون	550	1100	16.0	915	880	4 -
الفواكه	240	270	2.4	223	258	16+
التمور	105	121	2.9	102	115	13+
البطاطا	330	370	1.3	305	344	13+
الطماطم	750	850	4.3	759	850	12+
لحوم الأبقار (حي)	104	119	2.6	95	113	19+
لحوم الضأن (حي)	108	123	2.6	100	117	17+
لحوم دجاج (حي)	118	135	2.7	106	127	20+
البيض (مليون وحدة)	1448	1607	1.8	1424	1529	7+
الحليب	937	1150	4.1	806	1057	31+
الأسماك	98	124	2.2	93	114	22+
قيمة الإنتاج (م.د)	2726	3312	3.8	2661	3054	15+
القيمة المضافة (م.د)	2241	2716	3.5	2205	2504	14+

2- الأهداف القطاعية :

من المنتظر أن تشهد فترة المخطط العاشر تدعيم الطاقة الإنتاجية للقطاع عبر الرفع في مساحة المناطق السقوية وإحكام إستغلالها ودخول مساحات من الغراسات الجديدة طور الإنتاج إضافة إلى تحسين إنتاجية قطيع تربية الماشية وخاصة الأبقار المؤصلة والزيادة في طاقة إستغلال مواردنا من السمك الأزرق وطاقة الصيد بالمناطق الشمالية وأعالي البحار و كذلك تنمية قطاع تربية الأسماك.

كما يرتقب تحسين مردودية مختلف الزراعات البعلية وخاصة الحبوب والأعلاف التي سيوليها المخطط العاشر عناية خاصة للنهوض بإنتاجها بما يمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي في مادة الأعلاف والزيادة في إنتاج الحبوب .

وعلى هذا الأساس سيتطور إنتاج أهم القطاعات كالآتي:

2 . 1 الزراعات الكبرى:

- الحبوب :

يهدف المخطط العاشر إلى تحقيق نسبة تطور للإنتاج بمعدل 1.9 % سنويا بالإستناد إلى إنتاج بـ 13.5 مليون قنطار خلال سنة 2001 و بإعتبار الإنتاج المرتقب للسنة الأولى من المخطط العاشر والذي من المنتظر أن ينحصر في حدود 7.5 ملايين قنطار فقط بسبب العوامل المناخية الغير ملائمة. و على هذا الأساس سيبلغ معدل إنتاج الحبوب 14.8 مليون قنطار خلال فترة المخطط العاشر ،وهو ما سيمكن من تحسين نسبة تغطية الحاجيات بصفة طفيفة لتبلغ معدل 54 % مقابل 51 % خلال فترة المخطط التاسع.

و ستشهد فترة المخطط العاشر التوسع في مساحات الحبوب المروية لتبلغ 85 ألف هكتار ستوفر إنتاجا بـ 4.25 مليون قنطار في أفق 2006. وسيمكن إنتاج الحبوب المروية من ضمان إنتاج البذور الممتازة (300 ألف قنطار منها 70 ألف قنطار كمخزون إحتياطي) و تأمين حاجيات البلاد من بذور الحبوب إثر السنوات الجافة والمقدرة بـ 365 ألف قنطار من القمح و تكوين مخزون إستراتيجي بـ 150 ألف قنطار من بذور الشعير.

- الأعلاف:

نظرا للعناية الخاصة التي ستوليها سياسة التنمية الفلاحية إلى تطوير قطاع الزراعات العلفية ، من المنتظر أن تتطور المساحات المخصصة لهذه الزراعات لتبلغ في آخر المخطط العاشر حوالي 330 ألف هكتار وهو ما سيمكن من إنتاج:

- 718 ألف طن من القرط
- 720 ألف طن من السيلاج
- 2560 ألف طن من الأعلاف الخضراء
- 1050 ألف طن من الأعلاف الصيفية.

كما ستتواصل المجهودات لدعم القطاع بمزيد تحسيس الفلاحين بأهمية البقوليات العلفية بالإضافة إلى تكوين مخزون إحتياطي من البذور العلفية و خاصة بذور القصبية والسلة.

- إنتاج البقول:

يهدف المخطط العاشر إلى التوسع في زراعة البقول الجافة مثل الفول المصري والجلبانة العلفية والحمص لبلوغ مساحة جملية بـ 86 ألف هكتار في أفق سنة 2006 ستوفر إنتاجا جمليا بمعدل 60 ألف طن مقابل 44 ألف طن خلال المخطط التاسع.

2 . 2 الأشجار المثمرة:

- الزياتين:

يهدف المخطط العاشر إلى تحقيق معدل إنتاج بـ 880 ألف طن من الزيتون سنويا يوفر إنتاجا بـ 176 ألف طن من الزيت (و ذلك بإعتماد الإنتاج المرتقب لسنة 2002 والمقدر بحوالي 30 ألف طن فقط من الزيت) مقابل معدل إنتاج بـ 915 ألف طن من الزيتون و 183 ألف طن من الزيت خلال المخطط التاسع. كما ينتظر أن يتطور إنتاج زيتون الطاولة ليبلغ معدل 30 ألف طن مقابل 14 ألف طن خلال المخطط التاسع.

و ستمكن هذه المستويات من الإنتاج من الإستجابة إلى طلبات السوق الداخلية و تصدير 115 ألف طن سنويا من الزيت و 5 آلاف طن من زيتون المائدة.

- القوارص:

إعتمادا على تحسن الطاقة الإنتاجية للقطاع من المنتظر أن يتحسن إنتاج القوارص ليبلغ 270 ألف طن في أفق سنة 2006 موزعة كالتالي:

- برتقال مالطي : 120 ألف طن
- كليمنتين: 30 ألف طن
- الليمون : 30 ألف طن
- الناقال: 30 ألف طن
- المسكي: 38 ألف طن
- أنواع أخرى: 22 ألف طن.

و سيمكن هذا المستوى من الإنتاج من تغطية حاجيات الإستهلاك الداخلي و توفير 40 ألف طن للتصدير منها 35 ألف طن على بلدان الإتحاد الأوروبي و 5 آلاف طن على الأسواق الأخرى.

- التمور:

يهدف المخطط العاشر إلى الرفع في إنتاج التمور الذي من المرتقب أن يبلغ 121 ألف طن (90 ألف طن دقلة نور و 31 ألف طن تمور أخرى) في أفق 2006 و معدل إنتاج بـ 115 ألف طن خلال فترة المخطط مقابل 102 ألف طن خلال المخطط التاسع أي بزيادة بـ 13%.

كما ستتكثف الجهود خلال فترة المخطط لدعم إنتاج التمور البيولوجية حيث من المنتظر تحقيق معدل إنتاج بـ 3500 طن سنويا.

و سيمكن الإنتاج المرتقب من تصدير حوالي 34 ألف طن في أفق 2006 مقابل معدل تصدير بـ 28 ألف طن خلال المخطط التاسع.

- كروم التحويل:

يهدف المخطط العاشر إلى تنمية إنتاج كروم التحويل بمعدل نمو سنوي بـ 9.3% (و ذلك بإعتبار المستوى المنخفض للإنتاج خلال سنة 2001 التي تعتمد كسنة أساس) وهو ما يمكن من إنتاج 70 ألف طن في أفق سنة 2006 بما يسمح من توفير إنتاج من الخمور في حدود الحاجيات الجملية من الإستهلاك الداخلي والتصدير والمقدرة بـ 500 ألف هكتولتر. وفي هذا الإطار ينتظر تغطية كامل الحصة على الإتحاد الأوروبي والمقدرة بـ 235 ألف هكتولتر.

- الغلال الأخرى:

إعتمادا على المردودية الحالية للقطاع و دخول مساحات هامة من الغراسات الفتية طور الإنتاج ، من المنتظر أن يرتفع الإنتاج في أفق سنة 2006 إلى مستوى 600 ألف طن مقابل 490 الف طن خلال المخطط التاسع. وينتظر أن يتطور إنتاج مختلف الأنواع و خاصة عنب المائدة والتفاح والإجاص والخوخ مما سينجر عنه بروز فوائض إنتاج تتطلب إحكام التصرف فيها في إطار الخطة الوطنية لإحكام التصرف في وفرة الإنتاج.

2. 3 الخضروات:

من المرتقب أن يتطور المعدل السنوي للإنتاج الجملي للخضروات بنسبة 2.5 % مقارنة مع سنة 2001.

و يرتكز إنتاج الخضر بالأساس على قطاع الطماطم و البطاطا في إطار الخطتين القطاعيتين اللتين سيقع مواصلة تنفيذهما خلال المخطط العاشر مع العمل على إحكام الإنتاج و التصرف فيه.

وينتظر أن يستقر إنتاج الطماطم خلال فترة المخطط العاشر في مستوى 850 ألف طن مقابل 750 ألف طن سنة 2001 في إطار موازنة ترمي إلى تلبية حاجيات الإستهلاك الداخلي و إمكانات التصدير.

أما بالنسبة للبطاطا فمن المنتظر أن يبلغ الإنتاج 370 ألف طن في أفق سنة 2006 مقابل 330 ألف طن سنة 2001.

2. 4 الإنتاج الحيواني:

نظرا للتطور المرتقب في إنتاجية مختلف أنشطة تربية الماشية وبالإعتماد على الأهداف المرسومة في إطار الإستراتيجيات القطاعية ، من المنتظر أن يحقق إنتاج تربية الماشية معدل نسبة نمو بـ 7.8% خلال فترة المخطط العاشر.

وفي هذا الإطار ينتظر أن يتطور إنتاج الألبان ليبلغ 1150 ألف طن في أفق سنة 2006 مقابل 937 ألف سنة 2001 أي بزيادة سنوية بـ 4%. وسيمكن إنتاج الألبان من تغطية كافة الحاجيات و إفراز فائض من الحليب سيقع تجفيفه يمكن من تغطية نسبة هامة من الحاجيات من الحليب المجفف في أفق 2006.

أما بالنسبة للحوم الحمراء فسيتواصل نمو القطاع بما يمكن من تلبية الحاجيات الداخلية خاصة و أنه تم تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المادة في سنة 2001. و يهدف المخطط العاشر إلى بلوغ إنتاج 134 ألف طن في أفق 2006 مقابل 118 ألف طن سنة 2001.

وفيما يخص قطاع الدواجن فسيتطور الإنتاج موازاة مع تطور الإستهلاك في إطار البرمجة السنوية ليبلغ 128 ألف طن من اللحوم و 1607 مليون بيضة مقابل 111 ألف طن من اللحوم و 1448 مليون بيضة سنة 2001.

2 . 5 إنتاج الصيد البحري:

من المرتقب أن يبلغ إنتاج الصيد البحري 124 ألف طن في أفق سنة 2006 أي بزيادة بـ 26 ألف طن مقارنة مع إنتاج سنة 2001 كما يبرزه الجدول التالي:

تطور إنتاج الصيد البحري

أنواع الصيد	2001	2006	الزيادة (%)
الصيد الساحلي	25.8	27،5	6.6+
الصيد بالجر	25.9	28	8.1+
صيد السمك الأزرق	37.6	58	54.3+
أنواع أخرى	8.7	10،5	20.7+
المجموع	**98**	**124**	**26،5+**

و ستتأتى الزيادة المنتظرة في الإنتاج خاصة من تحسين أداء نشاط صيد السمك الأزرق والرفع في إنتاج تربية الأحياء المائية وتحسن طفيف في صيد الأسماك القاعية والصيد الساحلي.

و يتطلب تحقيق هذا الهدف الترفيع في نسق إنجاز مشاريع الشراكة والتوجه نحو طرق التمويل الجديدة في إطار عمليات الإيجار المالي (Leasing) .

و سيمكن هذا المستوى من الإنتاج من مواصلة نسق التصدير لبلوغ 17 ألف طن سنة 2006 مقابل 15 ألف طن سنة 2001 بالإضافة إلى تلبية الحاجيات الإستهلاكية الداخلية من السمك الطازج والمقدرة بـ 103 ألف طن وتحويل 20 ألف طن من الأسماك. أما الواردات فسوف تكون في حدود 16 ألف طن.

II . الميزان التجاري الغذائي:

على ضوء النتائج التي تم تسجيلها على مستوى الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة وإستنادا إلى المعطيات المتوفرة بخصوص الإستهلاك الحالي لمختلف المواد الغذائية وكيفية تطوره خلال السنوات المقبلة من الناحية الكمية والنوعية وإعتمادا على التطور المنتظر للإنتاج الفلاحي في فترة المخطط العاشر ، ينتظر أن يحقق الميزان التجاري الغذائي نسبة تغطية في حدود 90 % كمعدل سنوي.

تطور الميزان التجاري الغذائي
(أسعار 2001)

(مليون دينار)

	2002	2003	2004	2005	2006	المعدل السنوي
الصادرات	523	653	759	782	786	700
الواردات	884	742	752	757	763	779
الرصيد	361 -	89-	7	25	23	79 -
نسبة التغطية %	59	88	101	103	103	90

و سيقع العمل في مجال الصادرات على الإستفادة من الإتفاقية الموقعة مع الإتحاد الأوروبي و تنويع أسواق التصدير بالتوجه نحو أسواق جديدة مع العمل على تأويع المنتوج الموجه للتصدير ومزيد تثمينه والتعريف به من خلال علامة "منتوج تونسي".

وعلى الرغم من تواصل تأثير المنتوجات التقليدية على هيكلة الصادرات فإنه ينتظر أن تشهد المنتوجات الأخرى زيادة معتبرة في إنتاجها وحجم صادراتها.

أما على مستوى الواردات فمن المنتظر أن تبقى الحبوب والزيوت النباتية والسكر أهم المنتوجات الموردة في حين سيقع الإستغناء كليا عن توريد اللحوم و إختصار توريد الألبان على بعض المشتقات.

و يبرز الجدول التالي تطور معدل أهم الصادرات والواردات مقارنة مع إنجازات المخطط التاسع:

تطور المعدل السنوي لأهم الصادرات والواردات خلال المخطط العاشر

الوحدة:1000 طن

	معدل المخطط التاسع	معدل المخطط العاشر	نسبة التطور
الصادرات			
- زيت الزيتون	124.5	115	%7.6 -
- منتوجات البحر	14.8	16	%8.1 +
- التمور	28.2	32	%13.5 +
- الفوارض	20.9	40	%91.4 +
- الخضور	7.7	8	%3.9 +
الواردات			
- القمح الصلب	359	360	-
- القمح اللين	934	848	%9 -
- الشعير	375	360	%4 -
- القطانيا	617	668	%8 +
مجموع الحبوب	2285	2236	%2 -
- مشتقات الحليب	16	8	%50 -
- الزيوت النباتية	172	174	%1 +
- السكر	263	268	%2+

III. الإستثمارات:

مكنت المجهودات المبذولة في مجال الإستثمارات خلال المخططات السابقة من توفير البنية الأساسية الضرورية لتعبئة الموارد الطبيعية بجميع مكوناتها من جهة (سدود ، مناطق سقوية ، موانئ للصيد البحري ، أشغال المحافظة على المياه والتربة ، أشغال غابية) ودفع عملية الإنتاج الفلاحي و ضمان نموه من جهة أخرى.

و تتجه الجهود خلال المخطط العاشر إلى مواصلة عمليات التعبئة في إطار الخطط الوطنية التي تم إقرارها للخرسنن ، مع التأكيد على ضرورة تثمين الإستثمارات التي تم إنجازها و توظيفها بالطريقة المثلى لفائدة مجهود التنمية.

على هذا الأساس ، تم تحديد الإستثمارات المزمع إنجازها خلال المخطط العاشر بقطاع الفلاحة و الصيد البحري بـ 4850 مليون دينار (أي بزيادة بـ 14 بالمائة مقارنة مع الإستثمارات المنجزة خلال المخطط التاسع) منها 2200 مليون دينار (أي 45%) ستنجزها الإدارة و المؤسسات و المنشآت العمومية و 2650 مليون دينار (أي 55%) سينجزها القطاع الخاص.

الإستثمارات الفلاحية الجملية

(مليون دينار)

العناصر والأنشطة	المخطط التاسع	المخطط العاشر	التطور (%)
- المياه	1562	1856	19 +
- تربية الماشية	607	652	7+
- الصيد البحري	162	182	12+
- الآلات الفلاحية	402	512	27+
- الإنتاج النباتي	390	584	50+
- الدراسات والبحوث والإرشاد و المرأة	52	66	27+
- الغابات والمراعي	273	340	25+
- المحافظة على المياه والتربة	212	263	24+
- المشاريع الفلاحية المندمجة	124	216	74+
- مختلفات	457	179	61 -
المجموع	**4241**	**4850**	**14+**

أما إذا تمّ توزيع إستثمارات " المشاريع الفلاحية المندمجة" بين مختلف العناصر و الأنشطة الفلاحية ، فيصبح جدول الإستثمارات كالأتي:

الإستثمارات الفلاحية الجملية

(مليون دينار)

العناصر والأنشطة	المخطط التاسع	المخطط العاشر	التطور (%)
- المياه	1589	1923	21 +
- تربية الماشية	607	652	7+
- الصيد البحري	162	181	12+
- الآلات الفلاحية	402	512	27+
- الإنتاج النباتي	408	614	50+
- الدراسات والبحوث والإرشاد و المرأة	52	66	27+
- الغابات و المراعي	289	367	27+
- المحافظة على المياه والتربة	244	329	35+
- مختلفات	488	206	58-
المجموع	**4241**	**4850**	**14+**

1 . الإستثمارات العمومية:

تبلغ الإستثمارات العمومية 2200 مليون دينار منها 1179 مليون دينار بعنوان الإستثمارات المتواصلة أي 53%. و تحتل الإستثمارات بعنوان الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بتعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية القسط الأكبر حيث ستبلغ نسبة الإستثمارات لتعبئة و إستغلال الموارد المائية 55% تليها الإستثمارات المخصصة للغابات و المراعي بـ 14% والمحافظة على المياه والتربة بـ 10% و المشاريع الفلاحية المندمجة بـ 10%.

توزيع الإستثمارات العمومية
حسب الأنشطة

(مليون دينار)

	المخطط التاسع	المخطط العاشر	التطور (%)
- المياه	1072	1206	13 +
- تربية الماشية	139	102	27 -
- الصيد البحري	53	31	42 -
- الدراسات والبحوث والإرشاد و المرأة	45	56	24 +
- الغابات والمراعي	250	310	24 +
- المحافظة على المياه والتربة	181	228	26 +
- المشاريع الفلاحية المندمجة	124	216	74 +
- مختلفات	231	51	•
المجموع	**2095**	**2200**	**5 +**

و بالنسبة إلى تربية الماشية ، تجدر الإشارة إلى أن الإستثمارات المنجزة من قبل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والتي تهم المراعي كانت تحتسب بعنوان " تربية الماشية" ، و تمت إحالتها إلى "الغابات والمراعي" ، وهو ما يفسر تراجع الإستثمارات بعنوان "تربية الماشية" .

أما تقلص حجم الإستثمارات العمومية المخصصة للصيد البحري فيرجع إلى إستكمال إنجاز عدة موانئ ، و توجّه العناية إلى إستغلال البنية الأساسية المتوفرة.

و بالنسبة إلى الإستثمارات المختلفة ، فإن تقلصها خلال فترة المخطط العاشر يعود بالأساس إلى توزيعها بين مختلف عناصر الإستثمار و إنصهارها ضمن مختلف الإستراتيجيات القطاعية.

أما إذا تمّ توزيع إستثمارات " المشاريع الفلاحية المندمجة" بين مختلف العناصر والأنشطة الفلاحية ، فيصبح جدول الإستثمارات العمومية كالآتي:

توزيع الإستثمارات العمومية
حسب الأنشطة

(مليون دينار)

العناصر والأنشطة	المخطط التاسع	المخطط العاشر	التطور (%)
- المياه	1099	1273	16 +
- تربية الماشية	139	102	27 -
- الصيد البحري	53	31	42 -
- الآلات الفلاحية	10	12	20 +
- الإنتاج الفلاحي	45	59	31 +
- الدراسات والبحوث والإرشاد	45	56	24 +
- الغابات والمراعي	266	337	27 +
- المحافظة على المياه والتربة	213	294	38 +
- مختلفات	225	36	84 -
المجموع	**2095**	**2200**	**5 +**

و يمكن حسب هذا الجدول تقسيم الإستثمارات العمومية إلى ثلاث أقسام:

- الإستثمارات المتصلة بالإستراتيجيات الوطنية لتعبئة و إستغلال الموارد الطبيعية
- الإستثمارات المتصلة بتدعيم الإنتاج والموارد البشرية
- الإستثمارات المتعلقة بمشاريع التنمية الفلاحية المندمجة.

I . I الإستثمارات في ميدان الموارد الطبيعية:

أ) تعبئة الموارد المائية و إستغلالها:

تبلغ الإستثمارات العمومية في قطاع المياه خلال فترة المخطط العاشر 1206 مليون دينار تمّ رصدها لإتمام مختلف مكونات الإستراتيجية الوطنية لتعبئة و إستغلال الموارد المائية منها 400 مليون دينار إستثمارات جديدة أي 33% من جملة الإستثمارات بعنوان الموارد المائية.

و ستمكن هذه الإستثمارات من إتمام بعض المشاريع التي شرع في إنجازها خلال المخطط التاسع و التي تشمل 8 سدود (الحمى بين عروس و العبيد بنابل و الرميل بسليانة و البرك و سنيسيفة بالقصرين و الزرقا و الكبير و المولى بجندوبة) و إنجاز منشآت التحويل التي تشمل تحويل مياه سيدي البراق لحوض سجنان ومضاعفة قناة سجنان جومين مجردة إضافة إلى إتمام تهيئة المناطق السقوية التي شرع في إنجازها خلال المخطط التاسع نذكر منها بالخصوص المنطقة السقوية على سد وادي الحمى (700 هك) و توسيع منطقة حماية القوارص بنابل (1850 هك) والمنطقة السقوية بنفزة (2500 هكتار) و المنطقة السقوية بقبلاط (2900 هك) والمنطقة السقوية بسجنان (3000 هك) والمنطقة السقوية بوهرتمة 3 (3000 هك) والمنطقة السقوية حول البرك (5000 هك) و المنطقة السقوية طبرقة – ماكنة (2700 هك) والمنطقة السقوية حول وادي الرمل (5000 هك).

و من ناحية أخرى ستمكن الإستثمارات المرصودة من إنطلاق إنجاز مشاريع جديدة تشمل إنجاز 7 سدود ضمن الخطة العشرية هي سدود الحركة والزياتين والفمقوم و الطين والدويميس والمالح بولاية بنزرت و مليلة بجندوبة و 5 سدود ضمن الخطة الجديدة وهي سد سرات و سد الكبير وسد اللبن و سد ملاق وسد خنقة زازية و كذلك إنطلاق إنجاز مناطق سقوية جديدة بالعمائم بزغوان (500 هك) والمنطقة السقوية حول سد سرات (1000 هك) والمنطقة السقوية حول سد واد السواني (600 هك).

كما ستمكن الإستثمارات المرصودة من إنجاز مشاريع تحسين إستغلال المناطق السقوية و مشاريع الصرف و التطهير إضافة إلى برامج تحسين التزويد بالماء الصالح للشراب بالريف و برامج الدراسات وتقييم ومتابعة الموارد المائية.

ب) الغابات والمراعي:

يتزامن المخطط العاشر مع إنطلاق خطتين عشريتين جديدتين في مجال الغابات و المراعي تغطيان الفترة 2002-2011.

و تبلغ الإستثمارات الجملية العمومية بعنوان قطاع الغابات و المراعي 310 مليون دينار خلال فترة المخطط العاشر منها 67 مليون دينار بعنوان المشاريع المتواصلة في مجال التشجير الغابي والرعوي وتحسين المراعي.

أما الإستثمارات الجديدة والمقدرة بـ 243 م.د فإنها تندرج بالخصوص في إطار مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابات المتدهجة بالشمال الغربي و مشروع مقاومة زحف الرمال و تنمية المراعي و منابت الحلفاء والفجوات الغابية ، بالإضافة إلى البرنامج الوطني للغابات.

ج) المحافظة على المياه والتربة:

تبلغ الإستثمارات العمومية خلال فترة المخطط العاشر بعنوان المحافظة على المياه و التربة 228 م.د سترصد لتمويل قسط من الخطة الوطنية الجديدة (2002-2012) والتي ستمكن من تهيئة 250 ألف هكتار من مصبات المياه بتكلفة قدرت بـ 102 مليون دينار و إنجاز أشغال التعهد والصيانة على مساحة بـ 200 ألف هكتار و بتكلفة بـ 10 مليون دينار إضافة إلى إحداث 200 بحيرة جبلية و إحداث 1265 وحدة من منشآت المياه.

1 . 2 الإستثمارات الداعمة لتنمية قطاعات الإنتاج:

تشمل هذه الإستثمارات البرامج المتصلة بتدعيم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري.

و تبلغ الإستثمارات في مجال تربية الماشية 102 مليون دينار سترصد لتطوير الموارد العلفية و دعم منظومة الألبان واللحوم الحمراء وكذلك تمويل برامج الصحة الحيوانية و التحسين الوراثي وهي أنشطة تقوم بها حاليا الإدارة و الهياكل العمومية.

و تبلغ الإستثمارات العمومية في مجال الصيد البحري 31 مليون دينار وقع رصدها لتطوير إستغلال البنية الأساسية الميناءية وحمايتها.

1. 3 الدراسات والبحوث والإرشاد و النهوض بالمرأة:

تبلغ الإستثمارات خلال المخطط العاشر 56 مليون دينار منها 48 مليون دينار بعنوان المشاريع الجديدة. و سيمول القسط الأكبر من برامج البحث والإرشاد الفلاحي في إطار مشروع تدعيم الخدمات الفلاحية.

1 . 4 تمويل الإستثمارات العمومية:

تتوزع الإستثمارات العمومية بين إستثمارات متواصلة (1179 مليون دينار) و إستثمارات جديدة (1021 مليون دينار).

بالنسبة إلى الإستثمارات المتواصلة ، فإن تمويلها سيكون على ميزانية الدولة و القروض الخارجية في حدود 1105 مليون دينار، و على الهبات في حدود 74 م.د.

تمويل الإستثمارات العمومية المتواصلة

	خزينة و قروض خارجية	هبات	تمويل ذاتي	المجموع
- المياه	769	34	-	803
- تربية الماشية	6.88	-	0.12	7
- الصيد البحري	8	-	-	8
- الدراسات والبحوث والإرشاد	8	-	-	8
- الغابات والمراعي	66	-	-	66
- المحافظة على المياه والتربة	38	38	-	76
- المشاريع الفلاحية المندمجة	209	2	-	211
المجموع	1104.88	74	0.12	1179

أما بالنسبة إلى المشاريع الجديدة و البالغ حجم إستثماراتها 1021 مليون دينار ، فإنها تتوزع بين مشاريع تحمل كليا على خزينة الدولة وتشمل بالخصوص البرامج الوطنية للغابات والمحافظة على المياه والتربة (315 مليون دينار) و مشاريع تم بعد تشخيص مصادر تمويلها (318 م.د) و تهم مشروع الخدمات الفلاحية (52 مليون دينار منها 15.6 مليون دينار على الخزينة و 36.4 مليون دينار قروض خارجية) والمشاريع الممولة عن طريق قرض الإستثمار في قطاع المياه (247 مليون دينار منها 74 مليون دينار على الخزينة و 173 مليون دينار قروض خارجية) ، و مشاريع تمول عن طريق الهبات في حدود 30 م.د (القسط الثاني من مشروع رجيم معتوق بـ 9 م.د و مشروع تهيئة المحميات بـ 9 م.د و مشروع تهيئة مصب واد الخيرات بـ 6 م.د و مشروع تشجير جبال تطاوين بـ 3 م.د و مشروع تدعيم إنتاج الحليب و دعم منظومة الألبان بـ 2 م.د و مشروع صيانة شبكات التبريد بموانئ الصيد البحري في حدود 1 م.د) ، و مشاريع في طور متقدم من بلورة تمويلها في حدود 328 م.د و تشمل بالخصوص السدود و السدود الجبلية و مشروع تحسين المراعي ومشروع ديوان تنمية الشمال الغربي.

بالإضافة إلى ذلك ، توجد مشاريع تم تقديمها للتمويل لكن لم تتحصل بعد على الموافقة (30 مليون دينار).

و على هذا الأساس تكون هيكلة تمويل الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال فترة المخطط العاشر على النحو التالي :

هيكلة تمويل الإستثمارات العمومية

	المخطط العاشر
مساهمة ميزانية الدولة (الخزينة والقروض الخارجية)	2043
هبات	100
تمويل ذاتي	57
المجموع	**2200**

2. إستثمارات القطاع الخاص:

من المرتقب أن تبلغ إستثمارات القطاع الخاص خلال فترة المخطط العاشر 2650 مليون دينار أي 55% من مجموع الإستثمار.

وقد تم تقدير هذه الإستثمارات إعتمادا على نسق تطور إستثمارات القطاع الخاص خلال فترة المخطط التاسع و توجهات المخطط العاشر الهادفة إلى دعم مساهمة هذا القطاع في إنجاز الإستثمارات.

و يبرز الجدول التالي توزيع إستثمارات القطاع الخاص حسب القطاعات والأنشطة:

توزيع إستثمارات القطاع الخاص
خلال المخطط العاشر

(مليون دينار)

	المخطط التاسع	المخطط العاشر	التطور (%)
- المياه	490	650	33 +
- تربية الماشية	468	550	18 +
- الصيد البحري	109	150	38 +
- الآلات الفلاحية	396	500	26 +
- الإنتاج الفلاحي	387	555	43 +
- الدراسات والبحوث والإرشاد و المرأة	7	10	43 +
- الغابات و المراعي	23	30	30 +
- المحافظة على المياه والتربة	31	35	13 +
- مختلفات	235	170	28 -
المجموع	2146	2650	23 +

ومن المنتظر أن يتم إنجاز هذه الإستثمارات عن طريق متوسطي و كبار الفلاحين في حدود 1960 مليون دينار (74% من المجموع) ، في حين يقوم صغار الفلاحين بإنجاز 690 مليون دينار من الإستثمارات (26% من المجموع) ، وهي تقريبا نفس النسب التي تم إنجاز ها خلال فترة المخطط التاسع.

أما على مستوى تمويل إستثمارات القطاع الخاص خلال فترة المخطط العاشر ، ينتظر أن يغطي التمويل الذاتي نسبة 55% من حجم الإستثمارات ، في حين تتطور القروض البنكية لتبلغ مستوى 30% ، بينما تغطي المنح والقروض المسندة على ميزانية الدولة النسبة المتبقية (15%).

مصادر تمويل الإستثمارات الخاصة

(مليون دينار)

	المخطط التاسع		المخطط العاشر	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
قروض و منح على الميزانية	420	20	397	15
قروض بنكية	494	23	795	30
تمويل ذاتي	1232	57	1458	55
المجموع	2146	100	2650	100

IV التشغيل :

تبقى الفلاحة لحد الآن من القطاعات الأساسية التي توفر الشغل بالمناطق الريفية ، و ذلك بإعتبار أهمية النشاط الفلاحي بالنسبة إلى الأنشطة الأخرى. غير أنه تم تسجيل تطور للأنشطة غير الفلاحية و كذلك الأنشطة المرتبطة بالقطاع الفلاحي بالمناطق الريفية خلال السنوات الأخيرة (خدمات مختلفة ، تجارة مستلزمات الإنتاج ، صناعات تقليدية ، ...) . من هذا المنطلق ، فإن الأهداف المتصلة بالتشغيل في القطاع الفلاحي خلال فترة المخطط العاشر ترمي إلى تدعيم مواطن الشغل الموجودة في القطاع ، خاصة القارة منها.

وبالإعتماد على التطور المرتقب للإنتاج الفلاحي ما بين المخطط التاسع والمخطط العاشر (زيادة بمعدل 15%) ، فإن أيام العمل التي سيوفرها القطاع الفلاحي ستكون في حدود 188 مليون يوم عمل في السنة ، مقابل 168 مليون يوم عمل خلال فترة المخطط التاسع ، أي بزيادة بـ 12%.

ملاحـــــق

الإنتـــاج

تطور الإنتاج خلال المخطط العاشر
(القيمة بأسعار 1990)
(الكميات بالألف طن)

المنتوجات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل المخطط	التطور (%)
الحبوب	1354.0	752.0	1600.0	1650.0	1650.0	1750.0	1480.4	1.9
- قمح صلب	935.0	500.0	1000.0	1020.0	1020.0	1065.0	921.0	-0.6
- قمح لين	183.0	150.0	200.0	205.0	205.0	230.0	198.0	2.6
- شعير	233.0	100.0	395.0	420.0	420.0	450.0	357.0	14.5
- تريتيكال	3.0	2.0	5.0	5.0	5.0	3.0	4.4	13.0
الأشجار المثمرة								7.1
- زيتون الزيت	550.0	150.0	850.0	1200.0	1100.0	1100.0	880.0	16.0
- الغوارس	240.0	240.0	255.0	260.0	265.0	270.0	258.0	2.4
- تفاح التحويل	50.0	62.0	65.0	65.5	67.2	70.0	65.9	9.3
- تفاح الحلوة	80.0	83.0	89.0	90.0	91.0	92.0	89.0	3.5
- الخوخ	30.0	35.0	36.0	37.0	58.0	59.0	53.0	19.6
- المشمش	26.0	28.0	32.0	33.0	34.0	35.0	32.4	7.4
- اللوز	105.0	108.0	112.0	115.0	117.0	121.0	115.0	2.9
- غلال أخرى	380.0	370.0	382.0	394.0	404.0	412.0	392.4	1.0
الخضر								2.5
- بطاطا	330.0	315.0	330.0	345.0	360.0	370.0	344.0	1.3
- طماطم	750.0	850.0	850.0	850.0	850.0	850.0	850.0	4.3
- فلفل	18.0	19.2	19.8	20.5	21.0	21.6	20.4	4.3
- لفت	214.0	244.0	248.5	253.0	257.5	262.0	253.0	5.6
- غلال أخرى	395.0	400.0	410.0	420.0	430.0	440.0	420.0	2.0
- خضر أخرى	630.0	634.0	636.0	638.0	640.0	642.0	638.0	0.4
تربية الماشية								2.8
- بقر (حي)	104.0	105.8	109.6	113.5	115.4	119.2	112.7	2.6
- ضأن (حي)	108.0	111.0	114.0	117.0	120.0	123.0	117.0	2.6
- ماعز (حي)	19.3	19.5	19.8	20.0	20.2	20.5	20.0	1.1
- لحوم (حي)	117.7	120.5	124.0	127.5	131.2	135.0	127.6	2.7
- جلد ولوازم	30.7	32.0	33.0	34.0	35.0	36.0	34.0	3.5
- لحوم أخرى	13.7	14.8	15.5	16.0	16.5	17.0	16.1	3.8
- بيض (مليون وحدة)	1448.0	1454.0	1491.0	1528.0	1567.0	1607.0	1529.4	1.8
- حليب ومشتقاته	937.0	970.0	1010.0	1035.0	1160.0	1150.0	1057.0	4.1
منتوجات أخرى								5.3
- تبغ	25.0	18.0	30.0	38.0	43.0	47.0	35.2	11.6
- حلفاء وممعن	15.0	10.0	30.0	35.0	38.0	32.0	23.0	14.6
- الفلة	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	0.0
- الحلفاء	40.0	41.0	42.0	43.0	44.0	45.0	43.0	3.0
- الكلأ	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	1.8
الصيد البحري	98.0	103.0	108.0	114.0	119.0	124.0	113.6	2.2
- الصيد الساحلي	23.8	26.0	26.0	26.5	27.0	27.5	26.6	1.0
- الصيد بالكوكارة	25.0	27.0	27.0	27.5	27.5	28.0	27.4	1.8
- الصيد بالأعماق	37.6	43.0	47.0	51.0	55.0	58.0	50.8	10.2
- غيرها	8.7	7.0	8.0	9.0	9.5	10.5	8.8	0.3
قيمة الإنتاج (م.د)	2726.21	2540.00	3008.50	3186.80	3220.90	3312.00	3053.60	3.8
القيمة المضافة (م.د)	2241.0	2057.0	2467.0	2613.0	2640.0	2716.0	2504.00	3.5

الميزان التجاري الغذائي

تطور الميزان التجاري الغذائي خلال المخطط العاشر

(أسعار 2001)

كمية : 1000 طن
قيمة : مد

	2002		2003		2004		2005		2006		المعدل (2002-2006)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الواردات		**884**		**742**		**752**		**757**		**763**		**779**
- القمح الصلب	600	162	300	80	300	80	300	80	300	80	360	96
- القمح اللين	900	160	850	151	840	150	830	148	820	146	848	151
- الشعير	600	108	300	54	300	54	300	54	300	54	360	65
- الذرة	650	97	660	98	670	100	680	101	680	101	668	99
- مجموع الحبوب	**2750**	**527**	**2110**	**383**	**2110**	**384**	**2110**	**383**	**2100**	**381**	**2236**	**411**
- مشتقات الحليب	10	21	8	17	8	16	8	15	7	15	8	17
- الزيوت النباتية	170	94	172	95	174	96	176	97	178	98	174	96
- البطاطا	25	12	22	11	20	10	18	9	16	8	20	10
- الشاي و القهوة	22	45	22	45	23	47	23	47	24	48	23	46
- السكر	255	75	260	76	270	79	275	81	280	82	268	79
- المنتوجات الأخرى		110		115		120		125		130		120
الصادرات		**523**		**653**		**749**		**782**		**786**		**700**
- زيت البترول	50	115	100	230	140	322	145	334	140	322	115	265
- منتوجات البحر	15	120	15,5	124	16,0	128	16,3	132	17	136	16,0	128
- التمور	30	70	31	72	32	75	33	77	34	79	32	75
- الفوارص	37	16	38	16	40	17	41	18	43	19	40	17
- قرنية الحبوب	130	35	135	36	138	37	140	38	145	39	138	37
- مخصرات الحبوب	28	37	29	38	30	40	31	41	32	42	30	40
- مخصرات الخضر و الفلال	30	35	31	36	32	37	33	39	34	40	32	37
- خضر طازجة و بقول	5	7	6	8	6	8	7	10	8	11	6	9
- الخمور	7	8	8	9	8	9	9	10	9	10	8	9
- المنتوجات الأخرى		80		83		85		85		88		81
الفارق		**-361**		**-89**		**7**		**25**		**23**		**-79**
نسبة التغطية %		**59**		**88**		**101**		**103**		**103**		**90**

الإستثمارات و المشاريع العمومية

إستثمارات المخطط العاشر في قطاع الفلاحة و الصيد البحري

الإستثمارات العمومية

الإدارة و المؤسسات و المنشآت العمومية

بحساب الألف دينار

الأنشطة	المشاريع المواصلة	المشاريع الجديدة	المجموع	الميزانية و ف.خ	الهبات	التمويل الذاتي	المجموع
المياه	802300	403905	1206205	1160186	42519	3500	1206205
تربية الماشية	7096	94622	101718	79320	2065	20333	101718
الصيد البحري	8016	23584	31600	19616	1484	10500	31600
الدراسات و البحوث و الارشاد	7570	48443	56013	56013	0	0	56013
الآلات الفلاحية	0	12000	12000	0	0	12000	12000
الانتاج النباتي	0	29350	29350	26950	0	2400	29350
الغابات و المراعي	66546	243291	309837	300246	8300	1291	309837
المحافظة على المياه و التربة	76651	151500	228151	184651	43500	0	228151
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	210547	5000	215547	213547	2000	0	215547
مختلفات	0	9580	9580	3000	0	6580	9580
المجموع	1178726	1021274	2200000	2043528	99868	56604	2200000

إستثمارات المخطط العاشر في قطاع الفلاحة و الصيد البحري

الإستثمارات العمومية المتواصلة

(الإدارة و المؤسسات و المنشآت العمومية)

صفحة 1

بحساب الألف دينار

	المكتملة			المخطط العاشر			الملاحظات
	الموارد	ق. خ	الجملة	الموارد	ق. خ	الجملة	
I - المياه	794214	1138571	1932785	234682	567618	802300	
1- السدود و القنوات	547600	713992	1261592	141747	262961	404708	
تركيب سدي الوالج	73750	109250	183000	4000	6000	10000	
إستغلال مياه وادي برمة	68817	123131	191948	5000	10000	15000	
سد الحمي	9900	9100	19000	1500	1500	3000	
سد العبيد	9000	12000	21000	2000	3000	5000	
سد الرمل	7500	13500	21000	2000	4000	6000	
سد الزرقاء	7300	23200	30500	3480	15621	19101	
سد الوالج	9000	13000	22000	2000	3000	5000	
سد الوادي	22000	33000	55000	15000	25000	40000	
سد الكبير	33000	57000	90000	20000	40000	60000	
سد سفيسيفة	12000	8000	20000	12000	8000	20000	
تحويل مياه سيدي الوالج لفوس سحنات	20393	31911	52304	2000	3000	5000	
مقاسمة قنوات سحنات جوين عرفة	30000	90000	120000	17000	53000	70000	
تحويل مياه منطوة الزرقاء الكبير و الوادي إلى سد سيدي الوالج	10000	20000	30000	10000	15000	25000	
تدعيم خطي الضخ جدق الحديد و تكوة	400	1600	2000	100	840	940	
السدود التلية	232400	169300	401700	45000	75000	120000	
قيد و صيانة السدود	2140	0	2140	667	0	667	

حساب الألف دينار

	التكلفة			التخطيط العاشر			الملاحظات
	العملة	في ح	الموازنة	العملة	في ح	الموازنة	
2 – المناطق السقوية	336469	239082	97387	204787	159595	45112	
أ- حول السدود الكبرى	264189	185628	78561	159691	122546	37145	
ب- بالمياه المعالجة	23183	17226	5957	13605	11008	2597	
ج- المناطق السقوية الأخرى	31007	18228	12869	13984	8486	5570	
د- مشروع الإحياء حول السدود الصغيرة	18000	18000	0	17555	17555	0	هـ
3 – تحسين ظروف إستغلال المناطق السقوية	169727	97795	71932	118361	75740	34621	
تعويض الآبار المعطلة	23000	0	23000	1369	0	1369	
تحسين و قنية المسالك الفلاحية	430	90	340	71	20	51	
تجهيز و تأهيل محطات الضخ	1742	0	1742	662	0	662	
إعدادات آبار معطلة	10291	5051	5240	2449	1139	1303	
إستصلاح المناطق السقوية و التراجعات	19017	3997	6020	5196	3007	2189	
مشروع الاقتصاد في مياه الري بالوسط	26027	15617	10410	22212	13417	8795	
مشروع تحسين التصرف بواحات الجنوب	98220	73040	25180	78411	58157	20254	
4 – التصرف و التطهير	8423	3080	5343	3579	1980	1599	
صيانة قنوات التطهير و صرف المياه (موزعات)	1060	0	1060	73	0	73	
صرف و تطهير منطقة تسكراية (موزعات)	2000	1400	600	1599	1199	400	
تطهير و صرف المياه لحساز الذات (جامعة)	2400	1680	720	1499	979	520	
تطهير منطقة الواحتي (جامعة)	1000	0	1000	300	0	300	
تجهيز شبكات صرف المياه (موزع)	424	0	424	64	0	64	
أشغال شبكة التصرف المياه (فلق)	500	0	500	153	0	153	
تجهيز قنوات صرف المياه (فلق)	839	0	839	69	0	69	
تجهيز و تدعيم شبكات صرف المياه (فاسر)	200	0	200	20	0	20	

حساب الآلاف دينار

	المكتفة			المخطط العاشر			الملاحظات
	المواشة	ق. ح	الجملة	المواشة	ق. ح	الجملة	
5 – الماء الصالح للشراب	13770	49330	63100	4864	42442	47306	
تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب	13340	45010	58350	4004	39225	43229	
الإحاطة و التكوين للمعوض بالجمعيات المائية و البنك العالمي ITSA)	230	1020	1250	710	117	827	
تدعيم مشاريع الماء الصالح للشراب (OECF)	200	3300	3500	150	3100	3250	
6 – التواصلات المائية	58182	35292	13474	6739	24900	31639	0
دراسات السدود	6741	4454	11195	2990	3222	6212	
دراسة الموارد المائية	2818	1292	4110	288	594	882	
شبكة القياس و المراقبة	2550	950	3500	220	279	499	
البحث عن طبقات الماء العميقة و إستغلالها	39378	8120	47498	2155	3252	5407	
تعبئة الناحية المائية	2463	830	3293	377	630	1007	
إعادة إحياء آبار عميقة	464	950	1414	130	243	373	
تظاهرة الإعلامية لمناسبة الموارد المائية	60	220	280	20	70	90	
التصرف التشاركي الناحية المائية	80	320	400	20	170	190	
م. الإقتصاد في الماء بالوسط (دراسات)	60	240	300	30	160	190	
م. الري بالماء المطهرة تونس الغربية (دراسات تقنية)	90	864	954	27	316	343	
المشروع الوطني الإعلامي للموارد المائية	0	16764	16764	0	15964	15964	ف
تموت و عكوت	2515	216	2731	418	0	418	
التصرف في الماء العمومية	963	72	1035	64	0	64	

ألف دينار

	التكلفة			التخطيط العاشر			ملاحظات
	التراخيص	في ح	الجملة	التراخيص	في ح	الجملة	
II – تربية المائية	8400	8330	16730	2300	2186	4486	
إحياء المنحوات الغابية (مندوبية والشاطئ)	7400	8330	15730	1800	2186	3986	
تدعيم مشروع سجنان	1000	0	1000	500	0	500	
III – الصيد البحري	14094	0	14094	8016	0	8016	
1 – التجهيزات الأساسية	11800	0	11800	6983	0	6983	
مرفأ القرن	2000	0	2000	983	0	983	
توسيع ميناء الصيد البحري بقرجنى	2000	0	2000	1400	0	1400	
إصلاح و حماية مرفأ الصيد الساحلي بسيدي منصور	3600	0	3600	750	0	750	
توسيع ميناء حمامة	1500	0	1500	1300	0	1300	
توسيع ميناء طبلة	2700	0	2700	2550	0	2550	
2 – تنمية الصيد البحري	2294	0	2294	1033	0	1033	
قراصان	960	0	960	480	0	480	
دراسات تقنية و اقتصادية و اجتماعية	1134	0	1134	453	0	453	
دراسة حماية ميناء الشابة	200	0	200	100	0	100	

صفحة 4

	التكلفة			التخطيط العاشر			الملاحظات
	الموارد	ق. خ	الجملة	الموارد	ق. خ	الجملة	
II – تربية الماشية	8400	8330	16730	2300	2186	4486	
إعمار الضحوات الغابية المدورة (الثانية)	7400	8330	15730	1800	2186	3986	
تدعيم مشروع سحمار	1000	0	1000	500	0	500	
III – الصيد البحري	14094	0	14094	8016	0	8016	
1 – التجهيزات الأساسية	11800	0	11800	6983	0	6983	
مرفأ القرين	2000	0	2000	983	0	983	
توسيع ميناء الصيد البحري الرحيص	2000	0	2000	1400	0	1400	
إصلاح و حماية مرفأ الصيد الساحلي بسيدي منصور	3600	0	3600	750	0	750	
توسيع ميناء صيادة	1500	0	1500	1300	0	1300	
توسيع ميناء طبلة	2700	0	2700	2550	0	2550	
2 – تنمية الصيد البحري	2294	0	2294	1033	0	1033	
الدراسات	960	0	960	400	0	400	
دراسات تقنية و اقتصادية و اجتماعية	1134	0	1134	433	0	433	
دراسة حماية ميناء القالة	200	0	200	100	0	100	

مليون الاف دينار

	التكلفة			تحفظ العاشر			الملاحظات
	التواجد	في ج	الجملة	التواجد	في ج	الجملة	
IV – البحوث و الإرشاد	17290	4575	21865	5389	2181	7570	
1- البحوث	17186	4019	21195	5292	1786	7078	
المعهد الوطني للبحوث الفلاحية	5537		5537	587		587	
المعهد الوطني للبحوث في الفلاحة الزراعة و الري و الغابات	1890		1890	586		586	
معهد الزيتونة	1290		1290	120		120	
المعهد الوطني للبحوث البيطرية	4069	420	4489	1472	420	1892	
برنامج البحث الفلاحي	914	3595	4509	194	1366	1560	
المشاريع الجامعة للبحث الفلاحي	3500		3500	2363		2363	
2- الإرشاد	116	560	676	97	395	492	
متابعة تحسين التصرف في الأراضي السقية	116	560	676	97	395	492	
V – الغابات	28169	51900	80000	22646	43900	66546	
البرنامج الوطني للغابات	6800		6800	6800		6800	
و. تنمية و حماية الغابات من الحرائق	4200	9900	14100	2756	3900	6656	
الهيئة المدعمة للغابات (و. توسي بالمال)	17000	36030	52030	11280	38000	49280	
التسجيل العقاري للأراضي الغابية	1400	0	1400	1190	0	1190	
تدعيم تنمية المناطق الغابية و المحيطة بالمنتزهات الحضرية	4569	2000	6569	1510	2000	3510	

صفحة 3

حساب الألف لتر

	التكلفة			المخطط العاشر			الملاحظات
	الموارد	ق ع	الجملة	الموارد	ق ع	الجملة	
IV – البحوث و الإرشاد	17290	4578	21865	5389	2181	7570	
1– البحوث	17180	4015	21195	5292	1786	7078	
المعهد الوطني للبحوث الفلاحية	5537		5537	557		557	
المعهد الوطني للبحوث في الصناعة الرعية و المياه و الغابات	1890		1890	586		586	
معهد التربية	1280		1280	120		120	
المعهد الوطني للبحوث البحرية	4069	420	4489	1892	420	1472	
برنامج البحث الفلاحي	904	3595	4499	198	1366	1564	
المشاريع الخاصة للبحث الفلاحي	3500		3500	2363		2363	
2– الإرشاد	110	560	670	97	395	492	
متابعة تحسين التصرف في الموارد الطبيعية	110	560	670	97	395	492	
V – الغابات	28100	51900	80000	22646	43900	66546	
البرنامج الوطني للغابات	6000		6000	6880		6880	
تنمية و حماية الغابات من الحرائق	4200	9900	14100	2756	3980	6656	
الهيئة المدعمة للغابات (و. توسي بأداي)	12000	40000	52000	11200	38000	49200	
التسجيل العقاري للأراضي الغابية	1400	0	1400	1190	0	1190	
تدعيم تنمية المناطق الغابية و الهشة بالنسال العربي	4500	2000	6500	1520	2000	3520	

صفحة 6

حساب بالألف دينار

	التكلفة			المخطط العاشر			الملاحظات
	التوزيعة	في ح	الجملة	التوزيعة	في ح	الجملة	
VI – المحافظة على المياه والتربة	22122	80900	103022	17892	58759	76651	
استراتيجية المحافظة على المياه و التربة (البرنامج الوطني)	5422	0	5422	5422	0	5422	
دراسات متعلقة بالمحافظة على المياه و التربة	400		400	330		330	
م. تحسين التصرف في الموارد الطبيعية (حضيرة)	5600	8000	13600	4213	3995	16208	
م. تحسين التصرف في الموارد الطبيعية (الحصيرة)	7600	13800	21400	5421	11406	16827	
م. تحسين التصرف في الموارد الطبيعية (مدنين)	3100	4100	7200	2506	3358	5864	
التنمية الفلاحية و التصرف في الموارد الطبيعية	0	37000	37000	0	22000	22000	هـ
م. التوسي الاستغلال للمحافظة على المياه و التربة	0	18000	18000	0	16000	16000	هـ
VII – المشاريع الفلاحية المندمجة	87490	219951	307441	52681	157866	210547	
م. التنمية المندمجة بالجنوب الغربي لولاية الكاف	5500	15100	20600	1600	12000	13600	
م. التنمية المندمجة بالشمال و الشمال الشرقي للكاف	10500	28000	38500	6100	23504	29604	
م. التنمية المندمجة بسليانة	8100	27591	35691	3877	16395	20272	
م. التنمية المندمجة بالقيروان	10000	22500	32500	2801	4725	7526	
م. التنمية المندمجة بسيدي بوزيد	9000	17000	26000	5252	6028	11280	
م. التنمية المندمجة بالقواس (المرحلة 2)	12000	13600	25600	3059	5804	8863	
م. التنمية المندمجة بمنطقة الحامة	1800	6000	7800	542	2000	2542	هـ
م. التنمية المندمجة بتوزر	9700	18600	28300	8909	16680	25589	
م. التنمية المندمجة بالقصرين	10585	24810	35395	10485	24566	35051	
التنمية المندمجة بالمرتفعات الشمالية عامة	5755	26635	32390	6653	26385	33038	
التنمية المندمجة بالمناطق الجبلية خاص	4550	20115	24665	4459	19865	24324	
المجموع	971710	1504227	2475937	343606	832510	1176116	

استثمارات المخطط العاشر

في قطاع الفلاحة و الصيد البحري

الاستثمارات العمومية المبرمجة

المنشآت العمومية

صفحة 2

حساب الآلاف دينار

	التكلفة			المخطط العاشر		
	التراخيص	تمويل ذاتي	تمويل خارجي	التراخيص	تمويل ذاتي	تمويل خارجي
دواوين تربية الماشية و توفير المراعي	21106	120	21226	2490	120	2610

F 3

ONAGRI
TUNISIE

MICROFICHE N° 10833

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

Observatoire National de l'Agriculture
30, Rue Alain Savary - 1002 Tunis

المرصد الوطني للفلاحة
30، نهج آلان سفاري - 1002 تونس

F 3

إستثمارات المخطط العاشر في قطاع الفلاحة و الصيد البحري

الإستثمارات العمومية الجديدة

(الإدارة و المؤسسات و المنشآت العمومية)

	صنف المشروع	المكتملة			المخطط العاشر			الملاحظات
		المراقبة	ف. ع	الجملة	المراقبة	ف. ع	الجملة	
I - المياه		**816105**	**311177**	**1127282**	**223053**	**177352**	**400405**	
1- السدود و القنوات		**531000**	**154000**	**685000**	**58900**	**57000**	**115900**	
سد الحراية و منشآت الربط	1	18000	35000	53000	6000	14000	20000	
سد الماخ و منشآت الربط	1	14000	26000	40000	3000	7000	10000	
سد الطين و منشآت الربط	1	12000	23000	35000	3000	7000	10000	
سد الدويمس و منشآت الربط	1	10000	18000	28000	2000	5000	7000	
سد مليلة	1	31000	0	31000	100	0	100	
سد الرتين و منشآت الربط	1	17000	36000	53000	6000	14000	20000	
سد القلوع و منشآت الربط	1	9000	16000	25000	5000	10000	15000	
سد سوات	3	42000		42000	6000		6000	
سد الكبير	3	14000		14000	500		500	
سد الطين	3	25000		25000	100		100	
سد حمقه زرايا	3	23000		23000	100		100	
سد ملاق	3	96000		96000	100		100	
حواض سجنانة	2	40000		40000	1000		1000	
مضاعفة قناة سيدي البراق سجنان و تثبيت ق. سجنان عزونة	2	110000		110000	15000		15000	
قناة سيدي سعد الموارت	3	20000		20000	1000		1000	
السدود الجبلية (قسط أول)	3	50000		50000	10000		10000	

	صنف المشروع	التكلفة			الخطط العشر			الملاحظات
		الجزائية	في ح	العملة	الجزائية	في ح	العملة	
2 – المناطق السفلية		77604	25746	103350	34349	15426	49775	
أ- إحداث م. س. حول السدود الكبرى		18250	0	18250	4750	0	4750	
المنطقة السفلية العمائم (زغوان)	3 ,	5000		5000	500		500	
المنطقة السفلية وادي السوالي (الكاف)	3 ,	3250		3250	3250		3250	
المنطقة السفلية على سد سرات (الكاف)	4 ,	10000		10000	1000		1000	
ب- إحداث م. س. حول السدود الجبلية		3685	3	3685	1780	0	1780	
المنطقة السفلية سرسار (باجة)	2 ,	160		160	160		160	
المناطق السفلية حول السدود الجبلية (زغوان)	3 ,	1250		1250	500		500	
المناطق السفلية حول السدود الجبلية (الكاف)	4 ,	1275		1275	500		500	
المناطق السفلية حول السدود الجبلية (سليانة)	4 ,	600		600	300		300	
المنطقة السفلية سيدي اجبن (باجة)	4 ,	400		400	320		320	
ت- إحداث مناطق سفلية حول الآبار العميقة		29589	6426	36015	19719	6426	25645	
ث-مشروع رجيم معتوق (القسط الثاني)	1 ,	22980	19320	42300	6800	9000	15800	ضمن 15000م3
ج إحداث مناطق سفلية بالمياه العاطلة		3100	0	2600	2600	0	2600	
المنطقة السفلية عمال (المنستير)	1 ,	1000		1000	1000		1000	
المنطقة السفلية سيدي منصور (صفاقس)	1 ,	1500		1000	1000		1000	
المنطقة السفلية الثاني (القصرين)	3 ,	600		600	600		600	
3 – عمليات التعهد و الصيانة الكبرى		126611	5889	132500	67607	5733	73340	
تعويض الآبار العميقة	1 ,	25000		25000	15640		15640	
تجديد تجهيزات الآبار العميقة	1 ,	29000		29000	10000		10000	
إحداث آبار عميقة	1 ,	5000		5000	2800		2800	
تهيئة آبار عميقة	1 ,	10000		10000	7000		7000	
إحداث و تهيئة المناطق الفلاحية	1 ,	6160		6160	3000		3000	
تعهد و تجهيز و صيانة محطات الضخ	1 ,	28600		28600	14000		14000	
تهيئة مدارج لاستغلال المياه الجوفية	1 ,	4500		4500	2000		2000	
المجموع – المناطق السفلية و الواحات		27351	5889	33240	13167	5733	18900	

	صنف المشروع	التكلفة			التخطيط العاشر			ملاحظات
		العوائد	ق ج	الجملة	العوائد	ق ج	الجملة	
4- الصرف و التطهير		**11720**	**4420**	**16140**	**5190**	**650**	**5840**	
تعهد شبكات صرف المياه بالمرحلة (باق)	1,	2380	4420	6800	350	650	1000	
تعهد شبكات الصرف (جورات)	1,	110		110	110		110	
صيانة شبكات الصرف (باجة)	1,	80		80	80		80	
تعهد شبكات الصرف (قفلي)	1,	1000		1000	500		500	
الصيانة الدورية للتفريعات (قابس)	1,	150		150	150		150	
مشاريع الصرف والتطهير (PISEAU)	1,	8000		8000	4000		4000	
5- الماء الصالح للشراب		**47930**	**81670**	**129600**	**37567**	**62433**	**100000**	
تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (الشبك العالي)	1,	17500	32500	50000	17500	32500	50000	
تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (الشبك الأنابيب)	1,	920	3680	4600	920	3680	4600	
إعادة تهيئة مشاريع الماء الصالح للشراب (الشبك العالي)	1,	2310	4290	6600	2310	4290	6600	
تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (البرنامج القومي)	2,	15750	29250	45000	7490	13910	21400	
عمليات الصيانة الكبرى هياكل الماء الصالح للشراب (البرنامج القومي)	2,	6450	11950	18400	4347	8053	12400	
الإحاطة بالمنابع ذات المصلحة المشتركة	3,	5000	0	5000	0	0	5000	
6- القنوات المائية		**21240**	**39452**	**60692**	**19440**	**36110**	**55550**	
آبار الرفاعة (250 م)	1,	3500	6500	10000	3500	6500	10000	
الآبار الاستكشافية (200 م)	1,	12250	22750	35000	12250	22750	35000	
التعدية الإضافية للقنوات المائية	1,	2345	4355	6700	1610	2990	4600	
إعادة إحياء آبار عميقة	1,	190	360	550	190	360	550	
القنوات المشتركة في القنوات المائية	1,	1446	2685	4131	560	1040	1600	
تهيئة شبكات قديمة و متابعة لصيانة القنوات المائية	1,	1229	2282	3511	1050	1950	3000	
المنظومة الإعلامية لمتابعة القنوات المائية	1,	280	520	800	280	520	800	

حسابات الألف دينار

	صنف المشروع	التكلفة			المخطط العاشر			الملاحظات
		العوالة	ق ح	العملة	العوالة	ق ح	العملة	
II - تربية الماشية		37698	4649	42347	37698	4649	42347	
1- الصحة الحيوانية		32618	4649	37267	32618	4649	37267	
الحملات الوطنية ضد الأمراض المعدية		20000		20000	20000		20000	
رصد و مراقبة الأوبئة الحيوانية		1343	736	2079	1343	736	2079	
المراقبة الصحية للدواجن والمسابع والمنوعات		933		933	933		933	
المراقبة الصحية لمنوعات الصيد البحري		1000		1000	1000		1000	
التكشف العلمي		1095	1998	3093	1095	1998	3093	
المراقبة الصحية البيطرية بالحدود		2304		2304	2304		2304	
عابر التحاليل البيطرية		3285	1915	5200	3285	1915	5200	
المراقبة الصحية للمنوعات الطبية ذات الأصل الحيواني		1095		1095	1095		1095	
تأهيل المسابع البيطرية المركزية		708		708	708		708	
تأهيل المسابع البيطرية المهجرية		736		736	736		736	
تأهيل قطاع الطب البيطري الخاص		119		119	119		119	
2- تنمية الإنتاج الحيواني		5080		5080	5080		5080	
إحداث محور وطني للتحاليل و مراقبة جودة الأعلاف		3000		3000	3000		3000	
المراقبة الصحية لجودة الأعلاف		90		90	90		90	
النهوض بقطاع الألبان		283		283	283		283	
مشروع تواهي لتحسين إنتاجية الأغنام و الماعز بطريقة التناسل الموسع		400		400	400		400	
إحداث منظومة معلوماتية لمتابعة قطاع الدواجن و مراقبة هياكل الإنتاج		127		127	127		127	
متابعة ومراقبة و تقييم برامج التحسين الوراثي		530		530	530		530	
نقل الأجنة و الطرق الحديثة للتناسل		650		650	650		650	

جدول الأشغال بالبحر

معدة 12

البيان	صنف المشروع	الكلفة			التخطيط العاشر			ملاحظات
		الموانية	ق. خ	الجملة	الموانية	ق. خ	الجملة	
III- القطيد البحري		11400	1200	12600	10400	1200	11600	
1 - التجهيزات الأساسية		5200		5200	4200		4200	
- حماية مدخل ميناء الشاقة	م 1	3200		3200	3200		3200	
حماية مرفأ، الموانية	م 4	2000		2000	1000		1000	
2 - تنمية القطيد البحري		6200	1200	7400	6200	1200	7400	
دراسة تفصيلية بالتبية الأساسية البالية	م 1	1800		1800	1800		1800	
تدعيم منظومة الإحصاء في قطاع القطيد البحري	م 1	400	700	1100	400	700	1100	
دعم حماية الثروة السمكية بالسواحل	م 1	2000		2000	2000		2000	
تركيز نظام مراقبة بالأقمار الصناعية	م 3	500		500	500		500	
تركيز علامات ملاحية (عوامة) بضائق أحميم و مرفأة	م 3	1200		1200	1000		1000	
تنمية نشاط تربية الأحياء	م 3	500	500	1000	500	500	1000	

	صف الفروع	التكلفة			التحفظ العاشر			الملاحظات
		المراقبة	ف. خ	الجملة	المراقبة	ف. خ	الجملة	
IV – الدراسات والبحوث والإرشاد		39639	14546	54185	27897	14546	42443	
1 – الدراسات		12894	6303	19197	9894	6303	16197	
تدعيم منظومة الإحصاء		783	1454	2237	783	1454	2237	
تدعيم الرصد الوطني للفلاحة		162	300	462	162	300	462	
تدعيم الهياكل المهنية		1949	4549	6498	1949	4549	6498	
دراسات خصوصية		10000		10000	7000		7000	
2– النهوض بالمرأة الريفية		**2962**		**2962**	**1000**		**1000**	
دعم الإحاطة بالمرأة الريفية		1672		1672	500		500	
إنجاز إحصائيات حسب النوع الإجتماعي		1290		1290	500		500	
3 – البحوث الفلاحية		**2812**	**8243**	**11055**	**2812**	**8243**	**11055**	
دعم مؤسسة البحث و التعليم العالي الفلاحي	1 و	180	1225	1405	180	1225	1405	
المعهد الوطني للبحث الفلاحي	1 و	114	432	546	114	432	546	
المراكز الجهوية	1 و	1312	2802	4114	1312	2802	4114	
المشاريع المدعمة	1 و	1206	3784	4990	1206	3784	4990	
4 – الإرشاد الفلاحي		**20971**	**0**	**20971**	**14191**	**0**	**14191**	
ربط الإرشاد بالتكوين	1 و	1929		1929	1929		1929	
دعم الإستشارة الخاصة	1 و	240		240	240		240	
دعم الإرشاد الموجه للمرأة	1 و	809		809	809		809	
تعميم و توزيع نتائج البحث	1 و	504		504	504		504	
تدعيم المعهد الفلاحي مسيدي ثابت	1 و	575		575	575		575	
متابعة التكوين والإستشارة الفلاحية	1 و	430		430	430		430	
تعزيز الوحدات المدعمة للإرشاد الفلاحي	3 و	822		822	822		822	
دعم جهاز الإرشاد على مستوى الخوصيات	3و	14780		14780	8000		8000	
دعم جهاز الإرشاد الفلاحي للقطيع البحري	3 و	632		632	632		632	
برنامج تكوين اليد العاملة المختصة	1 و	250	0	250	250	0	250	

	صنف المشروع	التكلفة			المحفظة الحالي			ملاحظات
		التوزانة	ق. ج	الجملة	التوزانة	ق. ج	الجملة	
V- الإنتاج النباتي		17815	9135	26950	17815	9135	26950	
1. النهوض بالزراعات الكبرى		11119	9	11119	11119	0	11119	
مشروع تنمية الحبوب	1م	2690	0	2690	2690	0	2690	
مشروع تدعيم فضاءات انتاج البذور و تكوين فرزود احتياطي للحبوب	1م	8100	0	8100	8100	0	8100	
مشروع تنمية القول المحلية	1م	329	0	329	329	0	329	
2. تنمية الأشجار المثمرة		1500	0	1500	1500	0	1500	
مشروع تنمية فضاءات الزيتون	1م	1500	0	1500	1500	0	1500	
3. الفلاحة السقوية		1944	1123	3067	1944	1123	3067	
4. مشاريع محلقة		604	1123	1727	604	1123	1727	
مشروع تحسين نظام جمع المعلومات	1م	90		90	90		90	
مشروع إحداث مرصد لمتابعة كافة زيت الزيتون	1م	1250		1250	1250		1250	
مشروع تكوين فرزود إحتياطي لبذور الأعلاف	1م	1752	8012	9764	1752	8012	9764	
5. حماية النباتات		359	1959	2318	359	1959	2318	
مشروع تأهيل الوقاية النصحية للنباتات	1م	301		301	301		301	
مشروع الحماية النصحية للنباتات	1م	156	1487	1643	156	1487	1643	
مشروع تأهيل المصادقة على البذور و مراقبة إستعمالها	1م	280		280	280		280	
قراءة إستراتيجية لمكافحة الآفات الضارة بأنواع الحبوب	1م	491	2579	3070	491	2579	3070	
مشروع مكافحة الآفات و الأمراض الضارة	1م	128	1614	1742	128	1614	1742	
مشروع تأهيل الوقاية و المصادقة على البذور و الشتائل	1م	117	373	490	117	373	490	
مشروع تأهيل المستصلحات الفلاحية و النخيل								

سعر الأورو بالدينار

	صنف المشروع	التكلفة			المخطط العاشر			الملاحظات
		التراكمة	ق ج	الجملة	التراكمة	ق ج	الجملة	
VI – الغابات و المراعي		239252	73120	312372	200200	41890	242000	
البرنامج الوطني للغابات	م 1	164000	0	164000	160000		160000	
برنامج مقاومة التصحر		7602	14120	21722	3500	6500	10000	
مشروع تحسين المراعي (الوعرة و الشاهر)	م 1	24000	16000	40000	7000	8000	15000	
مشروع تنمية المناطق الجبلية و الغابات المدمجة (م ـ ق ـ ج)	م 1	20000	30000	50000	14000	21000	35000	
تنمية المراعي وبرنامج مراعي تربية الماشية	م 1	22150		22150	10000		10000	
مشروع تهيئة الشعبات	م 1	5000	8000	13000	3400	5600	9000	هـ
تدخين حمالي نظامي	م 1	500	5000	5500	300	2700	3000	هـ
VII – المحافظة على المياه والتربة		244500	5500	250000	146000	5500	151500	
1- تهيئة مصبات المياه (200000 هك)	م 1	140000		140000	101500		101500	
2- التهيئة والصيانة (160000 هك)	م 1	18000		18000	10000		10000	
3- الحواجز الحجرية (200 هك)	م 1	44000		44000	22000		22000	
4- منشآت قرار مياه وتغطية الثلوج (2000 م مكعب)	م 1	28000		28000	10000		10000	
5- الدراسات	م 1	13000		13000	2000		2000	
6- تهيئة مصب وادي الحوارث		500	5500	6000	500	5500	6000	هـ
VIII – مشاريع التنمية الفلاحية المدمجة		30900	20000	50090	2000	3000	5000	
التنمية الفلاحية المدمجة بعرقلة حوامين	م 2	0	20000	20000	0	3000	3000	
التنمية الفلاحية المدمجة بضاب القرواط	م 2	30000	0	30000	2000	0	2000	
المجموع		1436408	439327	1875735	665062	257182	922244	

استثمارات المخطط العاشر
في قطاع الفلاحة و الصيد البحري
الإستثمارات العمومية الجديدة
المنشآت العمومية

الوحدة: 1000 دينار

	المجموع	التكلفة				التعهد			
		المجموع	قروض داخلية	قروض خارجية	موارد	المجموع	قروض داخلية	قروض خارجية	موارد
1- برامج تنمية تربية مائية و تهيئة ترابي	33775	26937	3213	3625	33775	26937	3213	3625	33775
* تهيئة مائية	2600	1970	630	0	2600	1970	630	0	2600
تنمية برامج تنمية الصيد البحري	650	570	80		650	570	80		650
إنجاز محطات إيواء صناعية	200	60	140		200	60	140		200
تأهيل ميناء الصيد	1750	1350	400		1750	1350	400		1750
* الأداء	4735	2670	0	2065	4735	2670	0	2065	4735
التعويض عن الأراضي بتونسة جوبن	150	150			150	150			150
مشروع ري شبكة جنوب الجنوب	913	913	843	70	913	913	843	70	913
تطوير إنتاج الصيد البحري بالجنوب	1220	1220		1220	1220	1220		1220	1220
دعم الإنتاج والتسويق بتجارة مع التكتلات	200	200			200	200			200
مشروع إنجاز مجال رعي مائي الملاجين	17041	17041	1133	1360	19734	17041	1133	1360	19734
* التحسين الوراثي	3315	3315	1242		4557	3315	1242		4557
أرقمة مائية	1845	1845	63		1908	1845	63		1908
برمجة تربية مائية	61	61			61	61			61
دعم الإنتاج	545	545			545	545			545
برمجة تحسين الصيد البحري بالمياه و بالمرافئ	7421	7421	253		8174	7421	253		8174
برنامج تسويق الإنتاج البحري	865	865			865	865			865
تحسين مردود الإنتاج من مياه الملاجين	960	960			1560	960			1560
برنامج تنمية الصيد البحري بالشمال	1845	1845			1845	1845			1845
برنامج تحسين الإنتاج و دعم تنافسية	88	88			88	88			88
برنامج تنمية الصيد البحري بالجنوب	145	145			145	145			145
* الغابات البحرية	942	342	400	0	942	342	400	0	942
مشروع تنمية الرمال الساحلية	242	242			242	242			242
تنمية قطاع الغابات	700	100	400		700	100	400		700
* المرعى الجوي	1464	1064	400	0	1464	1064	400	0	1464
مشروع تأهيل إنتاج مرعى الأغنام بالجنوب الشرقي	1464	1064	400		1464	1064	400		1464
* الحلويات البحرية	1000	800	200	0	1000	800	200	0	1000
الإحاطة بالأراضي	500	300	200		500	300	200		500
الإحاطة بالمحيط	500	500			500	500			500
* البرمجة بقطاع الأرض	1000	800	200	0	1000	800	200	0	1000
مشروع تنمية الزراعة بالمناطق الجبلية بسوينة	250	0	250	0	250	0	250	0	250
دعم مشروع مشابه	250	250	0	0	250	250	0	0	250
المخطط الجهوي للاستثمارات	1550	1550			1550	1550			1550
* البرمجة حول استعمال المياهات المتدنية	250	250	0	0	250	250	0	0	250

		المطلوب			المطلوب تعاقد		
		البرنامج	تعديل داخلي	فرق	جملة	البرنامج	تعديل داخلي	فرق	جملة
2- وكالة الموانئ و الملاحة البحرية		0	10500	1484	11984	0	10500	1484	11984
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية و الداخلية بمدينة جربة	1,		2000		2000		2000		2000
ميناء بنزرت التجاري	1,		2300		2300		2300		2300
ميناء بنزرت الصيد البحري	2,		1000		1000		1000		1000
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية بالوسط (سوسة-المنستير-المهدية)	2,		1000		1000		1000		1000
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية بصفاقس	2,		1500		1500		1500		1500
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية بجرجيس	4,		1500		1500		1500		1500
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية بقابس	1,		1500		1500		1500		1500
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية بالمرسى	2,		200	148.4	348.4		200	148.4	348.4
مصلحة الموانئ والملاحة البحرية بطبرقة	1,		800		800		800		800
3 - ديوان الأراضي الدولية		0	43550		43550	0	39771	0	39771
الأراضي الفلاحية			9000		9000		9000		9000
الأراضي الغابية			4000		4000		4000		4000
الأراضي الرعوية			3500		3500		3500		3500
الأراضي الحضرية			1650		1650		1650		1650
المساحة الجوية			2000		2000		2000		2000
المهمات الجوية الخاصة			18779		18779		15000		15000
الأشغال الجوية			2400		2400		2400		2400
الأشغال الجوية الرعوية			1291		1291		1291		1291
المساحة الجوية الرعوية			930		930		930		930
المهمات									
4 - الوكالة العقارية الفلاحية		7550	0	0	7550	6000	0	0	6000
مديرية التحديدات		3400	0	0	3400	3000	0	0	3000
الدراسات الأساسية الطوبوغرافية		2150	0	0	2150	2000	0	0	2000
تصفية العقارات و مراقبة التسيير بإدارة الشركة العقارية		1500	0	0	1500	1000	0	0	1000
5 - المؤسسة الوطنية للتسويق الفول		2000	0	0	2000	1500	0	0	1500
6 - وكالة التعدين لتسوية الأراضي الفلاحية		0	3000	0	3000	0	3000	0	3000
إدارة معدات فلاحية		0	3000	0	3000	0	3000	0	3000
7 - وكالة الحبوب والاستثمارات الفلاحية		0	3070	0	3070	0	3800	0	3800
المجموع		59487	60263	5109	104859	37437	56484	5109	99030

FIN

126

VUES